

# هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد

« دوافعها ، مشكلاتها ، آثارها على خطط التنمية »  
( دراسة في الهجرة الداخلية في الأردن )

تأليف

الدكتور أحمد الربابعة

مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

بقسم علم الاجتماع

الجامعة الأردنية

١٩٨٢

نشر بدعم من الجامعة الأردنية





مقدمة من :

جامعة الإسكندرية

# هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد

« دوافعها ، مشكلاتها ، آثارها على خطط التنمية »  
( دراسة في الهجرة الداخلية في الأردن )

تأليف

الدكتور أحمد الربابعة

مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

بقسم علم الاجتماع

٠٠٧٧٧

الجامعة الأردنية

١٩٨٢

نشر بدعم من الجامعة الأردنية



الاهداء



---

الى زوجتي « غاده »

التي لولا سهرها معي وتشجيعها لي لما وجد هذا  
الكتاب طريقه الى النور.

---



# «بسم الله الرحمن الرحيم»

## مقدمة

### الموضوع وأهميته

ما تزال قضية الهجرة — وبخاصة هجرة الريفين — الى المدن والمراكز الحضرية الكبرى داخل حدود القطر الواحد.. تشغل بال الحكومات ورجال التخطيط، وتستأثر باهتمام العلماء والمفكرين، وبخاصة علماء الاجتماع والسكان والاقتصاد<sup>١</sup>. وقد أصبحت كذلك موضع اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الاهتمامات من بلد الى آخر. وعلى الرغم من أن الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع قد وصلت الى مرحلة متقدمة من التكوين الا أن الكتابات حوله مازالت حيوية، وما زالت تشكل موضوعاً قائماً بذاته يحتل مكانة بارزة في التراث السوسولوجي المعاصر والدراسات السكانية المعاصرة، ذلك لأن الدلائل تشير الى أن الهجرات البشرية ما زالت مستمرة وتشكل تحديات خطيرة في وجه الجهود المحلية والقومية. فالأبحاث والدراسات السكانية تشير الى تزايد مستمر في نسبة التحضر في العالم، وبخاصة في البلدان الأقل تقدماً. ومن الملامح البارزة أن نسبة عالية من التحو الحضري في العالم قد تركزت في المدن الكبرى. ويزداد عدد هذه المدن بسرعة فائقة، كما يتكاثر سكانها في العالم الثالث. وتشير هذه الدراسات كذلك الى أن جزءاً ليس قليلاً من هذا التحو السكاني يعزى الى موجات المهاجرين من المناطق الريفية المختلفة الذين تحتجزهم امكانيات التوظيف في المدن حيث تتركز الصناعات وقطاع الخدمات. وغالباً ما يتجاوز عددهم فرص العمل المتاحة<sup>٢</sup>.

وفي مقدمة التحديات التي تثيرها التدفقات البشرية الى المدن، والتي يصعب التغلب عليها في معظم الأحيان، عدم مقدرة المدينة توفير الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة الضرورية لسكانها، مثل المواصلات والسكان والتعليم والانارة والمستويات الصحية والخدمات التروغية الملائمة. بالإضافة الى ما يمكن أن تشكله هذه الزبادات السكانية من أخطار على الأراضي الزراعية التي تحيط بالمدن، حيث يتوقع أن تتناقص مساحتها تناقصاً كبيراً بسبب استخدامها في مشاريع الاسكان التي يتم انشاؤها على الأغلب لمواجهة الزبادات السكانية الطبيعية والتدفقات البشرية من الأرياف الى المدن. وفي نفس الوقت قد تضطر الحكومة لمواجهة مشكلة البطالة في المدن

١ - حدد الباحث مفهوم الهجرة الداخلية اجرائياً لأغراض هذه الدراسة بأنها كل تحرك سكاني من منطقة جغرافية معينة الى منطقة جغرافية أخرى في داخل حدود القطر الواحد، بهدف اشباع الاحتياجات البيولوجية الأساسية، واشباع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية التي لم تلبأ الظروف الموضعية في المجتمع الأصلي لاشباعها. أما المهاجر فهو الشخص الذي يغير مكان اقامته الأصلية للعبء ذاتها بعرف الطرم تغيير مهنته.

٢ - اللجنة الاقتصادية لعرب آسيا. الاطار السكاني — بيروت ١٩٧٨ ص ٣١١ — ٣١٢.

نظرا لتزايد السكان المحتمل عن طاقات مجالات الاستثمار وفرص العمل المتاحة، ومواجهة ما قد ينجم عن البطالة من انحرافات وتوترات وقلق وسوء تكيف. وقد تؤدي التزايديات السكانية الضخمة في المدينة كذلك الى تدهور بيئتها الطبيعية. ذلك لأن المهاجرين يتجهون على الأغلب للسكن في البيئات الفقيرة للتخلص من الإيجارات المرتفعة، أو قد يتجهون لبناء مساكن بسيطة من الصفيح التي تنقصها عادة الخدمات الأساسية لعدم خضوعها للتنظيمات المكانية الرسمية. وفي كلتا الحالتين فإن هذا النمط من المساكن يشوه الشكل الطبيعي للمدينة.

وبالإضافة الى ذلك كله فإن الحكومات سوف تواجه أيضا مشكلة تدهور النشاط الزراعي في المناطق الريفية، ذلك لأن التدفقات البشرية التي تتجه غالبا من الأرياف الى المدن، تضم بينها أعدادا كبيرة من الأفراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية الشابة ذات الطاقات الانتاجية العالية، والأفراد الذين يتميزون بكفاءات ومؤهلات علمية مرتفعة، وعندئذ سوف تكون الحكومات في مواجهة بطالة تنتشر على نطاق واسع في المدينة، وفي مواجهة نقص حاد في القوى البشرية في الريف. وليس من شك أن هذا الوضع — اذا ما استمر — سوف يعود بآثار سلبية على الاقتصاد القومي ككل.

في ضوء هذه الاعتبارات، فإن الباحث يعتقد أن الدراسة سوف تخدم الأهداف القومية التالية:—  
أولاً: الفاء مزيد من الأضواء على حقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في كل من منطقتي الأصل والمهجر. ويعتقد الباحث أن ذلك سوف يفيد في تحديد المشكلات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان في كلتا المنطقتين. ويسهم في تزويد رجال التخطيط والادارة والاقتصاد بمعلومات لا غنى عنها في تصميم خططهم التنموية وتنفيذها اذا ما كان هنالك اتجاه لمعالجة هذه المشكلات والأوضاع الاجتماعية الصعبة ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانياً: من المتوقع أن تكشف هذه الدراسة عن مجموعة من القوى والدوافع الحقيقية التي تدفع الناس الى التفكير في الهجرة من بيئاتهم الأصلية باتجاه المدن والمراكز الحضرية الكبرى والاقامة الدائمة فيها. ولا شك أنه ينتظر من الهيئات والجهات الحكومية الرسمية أن تعمل على معالجة هذه الظروف والتخفيف من حدتها أو القضاء عليها باتخاذ سياسة سكانية متوازنة تسمح بإيجاد نوع من التوازن بين الموارد البيئية والخدمات الاجتماعية المختلفة والمرافق العامة وبين النمو السكاني.

ثالثاً: ان من شأن هذه الدراسة اذا ما استثمرت نتائجها وأمكن الاستفادة من التعميمات التي تتوصل اليها أن تسهم في توفير كثير من الجهد والمال يمكن استثماره في مجالات أخرى.

رابعاً: ولهذا فإن الدراسة العلمية المنظمة لتحركات السكان الريفين الى المدن تفقد ضرورة ملحة من أجل غايات تخطيطية تنظيمية في الوضعية الاجتماعية القائمة في كل من القرية والمدينة على حد سواء. ذلك لأن مثل هذا التنظيم سوف يساعد على استغلال الموارد البيئية المتاحة ويخلق نوعا من التكامل والتوازن بين القطاعات الاجتماعية المختلفة التي تتألف منها بنية المجتمع. ولا شك أن انتاج سياسة اجتماعية من هذا النوع سوف يسهم اسهاما حقيقيا في دعم الاقتصاد القومي وتطويره وتنميته وتحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات الرفاه الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة.



## منطقة الدراسة (الغور الشمالي) ومبررات اختيارها:

لقد أصبح معروفا لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية ولدى رجال الاقتصاد والتخطيط وعلماء الاجتماع والسكان وغيرهم من العلماء والمفكرين والمهتمين بشؤون التنمية القومية في المجتمع الأردني ان منطقة الغور ككل أصبحت تشكل عصب الاقتصاد الأردني بعد أن قد الأردن حوالي ٥٠% من مؤسساته الصناعية في الضفة الغربية بعد حرب عام ١٩٦٧<sup>١</sup>. وقد أصبح معروفا أيضا أن النشاط الزراعي الذي يميز هذه المنطقة وبخاصة منطقة الغور الشمالي بعد دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد القومي وركنا جوهريا من أركانه<sup>٢</sup>. فقد أشارت بعض الدراسات والأبحاث الى أن هذه المنطقة تشتمل على أهم الأراضي الزراعية وأخصبها وأكثرها وفرة بالموارد الاقتصادية والطبيعية والمائية<sup>٣</sup>.

وتشير الأبحاث والدراسات كذلك الى أن هذه الموارد — اذا ما أحسن استغلالها — يمكن أن تسهم في استيعاب عدد أكبر من الناس وتعمل على رفع معيشتهم<sup>٤</sup>. ومن هذا الجانب فقد اعتبرت هذه المنطقةقليا جغرافيا متميزا عن باقي مناطق الأردن نظرا لتوفر مقومات نجاح الانتاج الزراعي فيها<sup>٥</sup>. ومنذ عام ١٩٦١ بدأت الحكومة الأردنية توجه اهتماما متزايدا لتنمية هذه المنطقة وتطويرها، وقد تمثل ذلك بشق قناة الغور الشرقية لارواء مساحات من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة قدرت في ذلك الوقت بمئة وعشرين ألف دونم<sup>٦</sup>. وكان من نتائج تنفيذ المرحلة الأولى من قناة الغور الشرقية أن حدثت هجرة لليد العاملة الزراعية الى هذه المنطقة رافقها تزايد ملحوظ في عدد وحدات الأبنية السكنية لمواجهة متطلبات هذه الأعداد السكانية<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> - Palestine Research Center, The Arabs under Israeli Occupation, Beirut-Lebanon, 1969, p. 881.

<sup>٢</sup> - تقسم منطقة الغور الشرقية (أي منطقة وادي الأردن) حسب التصنيف الجغرافي المتبع في سلطة وادي الأردن الى ثلاثة أقسام:

أ - منطقة الغور الشمالي (وادي بر الأردن الشمالي).

ب - الغور الأوسط.

ج - الغور الجنوبي.

أما منطقة الغور الشمالي فهي منطقة الدراسة فلها تمتد من بر المريكك شمالا حتى جنوب وادي الباس. (وادي القرم).

انظر دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ١٥.

<sup>٣</sup> - طاهر فرعي، الزراعة في غور الأردن، الجزء الأول رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الاسكندرية ١٩٨١، ص ٦.

<sup>٤</sup> - عبد الله الطريزي، السكان والنشاط الاقتصادي في منطقة اربد - رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة ١٩٧٩، ص ٤١.

<sup>٥</sup> - طاهر فرعي، المرجع السابق ص ٩.

<sup>٦</sup> - طاهر فرعي، المرجع السابق ص ٤.

<sup>٧</sup> - سلطه وادي الأردن، الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن ١٩٧٩، ص ١٣٨.

وفي الوقت الذي كانت تبشر فيه هذه المنطقة بنهضة زراعية ونمو اقتصادي متزايد تعرضت المنطقة بكاملها لعمليات عسكرية عنيفة مع العدو الصهيوني، وأصبحت مجالا لحرب استنزاف مع العدو استمرت حوالي سنتين تقريبا. وفي أثناء هذه الفترة شهدت المنطقة نزيفا بشريا هائلا، فقد اضطرت سكانها تحت وطأة هذه الظروف الصعبة الى تركها والتحرك الى أماكن أخرى أكثر أمنا واستقرارا. فأخذوا يتقاطرون من هذه المنطقة على شكل تيارات سكانية ضخمة باتجاه المدن والمراكز الحضرية الرئيسية وبخاصة الى مدينة اربد التي غدت قبلة المهاجرين (الفوارنة) ومولتهم وعط أنظارهم.

وفي تصور الباحث ان هذا النمط من الهجرات قد يثير مشكلة أساسية ذات حدين باتجاهين متعاكسين. تتمثل المشكلة الأولى في تدهور النشاط الزراعي في منطقة الغور بسبب فقدانها للقوى البشرية اللازمة في الانتاج الزراعي من جهة، وتدمير المشاريع الزراعية والحوية من جهة أخرى. وتتمثل المشكلة الثانية في تزايد الضغط على الخدمات الموجودة في مدينة اربد، وعدم مقدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان بسبب هذه التدفقات البشرية الضخمة. بالإضافة الى أن هذا النمط من الهجرات قد يجعل البيئة الحضرية ملائمة لأشكال متعددة من الانحرافات والتوترات وسوء التكيف. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالمشكلة الأولى وترتبط بها، وهي أنه بسبب التدفقات السكانية المتزايدة الى المراكز الحضرية فان التخططين ورجال الاقتصاد والادارة غالبا ما يهتمون بتطوير المناطق الحضرية وصالحون المناطق الريفية، فتسع الهوة بين حياة أهل المدن وحياة أهل الريف، وترتفع نسبة البطالة وتتضائل فرص العمل. ولعل هذه الدراسة تكشف بالفعل عما يحدث للسكان الريفيين في منطقة الغور والسكان الحضريين في مدينة اربد.

وفي ضوء هذه الحقائق برزت مجموعة من المبررات والحوافز لعبت دورا أساسيا في توجيه اهتمام الباحث ولقت انتباهه الى هذه المنطقة بالذات لتكون مجالا للدراسة ويمكن اجمال هذه المبررات بالأمور التالية.

**أولا:** تعتبر مدينة اربد عاصمة الاقليم الشمالي وعروسه. ومن المعروف تاريخيا أن العواصم الاقليمية والمراكز الحضرية الكبرى في البلدان النامية قد وصلت الى هذه المرتبة بفعل تركيز الخدمات الاجتماعية فيها وبفعل استخدامها كمراكز ادارية تشرف على تنظيم شؤون القرى والمدن الصغيرة المحيطة بها، وتعالج قضايا الاقليم ومشكلاته الاجتماعية المختلفة وتضبطها وتسيطر عليها.

وفي تصور الباحث أن دور مدينة اربد كمركز حضري يور يادي متقدم في الاقليم قد يتعوزه بعض القصور. وقد تضائل فاعليته بسبب النمو السكاني المتسارع الذي تلعب الهجرة دورا بارزا فيه، ذلك لأن تركيز اعداد سكانية ضخمة في المدينة سوف يجعلها عاجزة عن تقديم الخدمات الاجتماعية لسكانها مثل الانارة والمياه والاسكان والمواصلات وغيرها، وعاجزة أيضا عن تقديم خدماتها الادارية والتنظيمية والترفيهية للجمعات البشرية المحيطة. بالإضافة الى أنها ستكون مأوى للفقراء والمشردين والمواطنين عن العمل. الى غير ذلك من المشكلات الاجتماعية الأخرى التي يتوقع أن تعاني منها المدينة. ولذلك فان

الوقوف على طبيعة هذه المشكلات ومعرفة حجمها وآثارها على المدينة وعلى المجتمع القومي ككل يعتبر عملاً نافعاً وواجباً قومياً مقدساً.

ثانياً: لقد اشتهرت مدينة أربد تاريخياً باشتغال سكانها بالزراعة، بالإضافة إلى اشتغالها كمركز إداري وتجاري متقدم في الإقليم الشمالي من الأردن. ويعتبر الباحث أن تزايد نسبة الاستقرار الحضري في المدينة الذي تلعب هجرة الريفيين إليها دوراً بارزاً فيه سوف يؤدي إلى تناقص مساحات الأراضي الزراعية المحيطة بها نظراً لأن جزءاً كبيراً منها سوف يستغل لغايات الإسكان وفتح الطرق وإقامة المشاريع التجارية الكبرى. وقد باشرت بعض الجهات الرسمية بالفعل باقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة لإقامة بعض المشاريع التجارية والصناعية وبعض المشاريع الأخرى التي لها صلة بقطاع الخدمات، كفتح الطرق والشوارع الدائرية وإقامة المرافق العامة وغيرها. ومن المتوقع أن تتيح هذه الدراسة للجهات الرسمية والشعبية الاطلاع على حجم المشكلة، وما يمكن أن تشكله من أرهاصات للنشاط الاقتصادي القومي بشكل عام.

ثالثاً: ومن المبررات الرئيسية أيضاً لاختيار هذه المنطقة كمجال للدراسة هو الوقوف على حجم الفعاليات والتدابير التي مارستها أجهزة الإدارة والتخطيط والتي ينبغي أن تمارسها لمواجهة المشكلات الناجمة عن هجرة الريفيين إلى مدينة أربد ومدى مقدرتها على استئصالها أو الحد من فاعليتها وتأثيرها على مستوى الحياة المعيشية والاجتماعية للأفراد والجماعات سواء في المناطق الريفية أو في مجتمع المهجر.

وأخيراً: لقد أعلنت سلطة وادي الأردن التي اضطلعت بمهمة تنمية منطقة الغور أنها ستولي هذه المنطقة أهمية كبيرة وأولوية غير اعتيادية، وذلك لادراكها بأهمية مواردها الاقتصادية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تنمية الاقتصاد الأردني<sup>١</sup>. وفي ضوء هذه الأهمية المتميزة فقد وعدت السلطة منذ توليها هذه المسؤولية في عام ١٩٧٣ بتطوير كافة الموارد من مياه ومناخ، واستغلالها بشكل أمثل لزيادة الانتاج الزراعي لاشباع احتياجات السكان في مدن وقرى المملكة.

وقد وعدت على لسان رئيسها أنها ستعمل على تقليص الفوارق بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة، وأنها ستواصل جهودها لتحقيق هذه الغاية عن طريق استكمال البنية الأساسية لمجتمع الغور، وذلك بتوفير المرافق والخدمات العامة للسكان<sup>٢</sup>.

ولاشك أن التحقق من تنفيذ هذه الإنجازات والوقوف على حجمها ومعرفة مدى فاعليتها وتأثيراتها على مستوى حياة السكان هناك يعد مطلباً حيوياً وهذا أساسياً من أهداف هذه الدراسة. ذلك لأن هذه الإنجازات — إذا ما تحققت فانها تحتم هدفين عظيمين. يمثل الهدف الأول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في منطقة الغور وتوجيه والتحكم في مساره من جهة، وتزايد نسبة الاستقرار السكاني في المنطقة والتسكك الشديد بالأرض والاستقرار بها واستغلالها وفق معايير الزراعة الحديثة من جهة أخرى.

١ - مجلة وادي الأردن، العدد الأول، تقرير التقييم ١٩٨٠ ص ١.

٢ - مجلة وادي الأردن، نفس المجلد السابق ص ٣.

و يتمثل الهدف الثاني في تطوير مراكز حضرية صغيرة في منطقة الغور يمكن أن تلعب دورا رياديا بارزا بالنسبة للقرى المحيطة في مجالات التصنيف الزراعي والصحي والاجتماعي، الى جانب ما يمكن أن تسهم به هذه المراكز الحضرية في تخفيف الضغط السكاني عن المدن الرئيسية في المملكة، وتقليل ميل الأفراد الريفيين في الهجرة الناء، بحيث تتمكن هذه المدن من تأدية الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية لسكانها الحضريين بصورة ملائمة وكافية.

وقد يترتب أيضا على انتاج مثل هذه السياسة الانمائية — على فرض حدوثها وتبنيها — أن يتزايد الميل لدى المهاجرين في التفكير في العودة الى قراهم الأصلية للاستفادة من الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي وعدت السلطة بتقديمها.



## منهج البحث وأدواته

استخدم الباحث في دراسته لهذه الظاهرة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي. وينهض المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي موجودة في الواقع باستخدام أدوات ووسائل ملائمة لجمع المعلومات والبيانات المتصلة بها، ثم تحليلها واكتشاف الارتباطات القائمة بين المتغيرات المختلفة التي لها صلة في صياغة هذه الظاهرة وتشكيلها على النحو الذي هي عليه، ومعرفة ما تنطوي عليه هذه المتغيرات من قوة تفسيرية تسمح بالتنبؤ بحالات مماثلة.

وفيما يتصل بأدوات البحث فقد استخدم الباحث صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات، واستخدم كذلك أسلوب المقابلة الحرة والملاحظة المتعمقة لأنماط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، وبخاصة في منطقة الأصل. وقد أمدت هذه الطرق الباحث بمعلومات وبيانات لم يكن في مقدور صحيفة الاستبيان تحقيقها أو التوصل إليها.

وقد مرت صحيفة الاستبيان بمرحلة تجريبية لاختبار مدى ملائمة الأسئلة التي اشتملت عليها الصحيفة، والتأكد من كفاءتها في الحصول على البيانات المطلوبة. وكان من نتيجة هذه التجربة المسبقة أن عدلت صياغات بعض الأسئلة لتتلاءم مع المستويات التعليمية المختلفة لجمهور البحث، وحذفت أسئلة أخرى ثبت أنه لا لزوم لها، ولا تخدم أغراض الدراسة.

وقد سبق جمع المعلومات والبيانات من الميدان الاجتماعي موضوع الدراسة دراسة استطلاعية لمنطقة البحث بهدف التعرف على حدودها الجغرافية ومعرفة أماكن توزع المهاجرين في مجتمع المهجر، وتكوين صورة عامة عن غط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي البحث.

والشيء الملفت للنظر هنا هو ذلك التجاوب الكامل الذي لمسه الباحث من جمهور الباحثين، سواء في منطقة الأصل أو في منطقة المهجر. فقد كانوا يقولون على الإذلاء بالمعلومات والبيانات المطلوبة دون تحفظ يذكر، وذلك على غير ما هو متوقع من هذه النماذج من الجماعات. وبقدر الباحث أن مبعث هذا التصرف من قبل جمهور الباحثين هو إدراكهم لأهمية هذا النوع من البحوث وإحساسهم بأن نتائجه سوف تسهم في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تأكيد الباحث أن دراسته ليست لها أية صفة رسمية، وإنما هي مجرد دراسة علمية غرضها الأساسي الكشف عن بعض الحقائق الاجتماعية القائمة والوصول إلى تسميمات منسجمة مع هذا الواقع. وربما يكون هناك سبب آخر وهو ألفة الباحثين لهذا النوع من الدراسات سواء أكانت دراسات يقوم بها بعض الدارسين للحصول على درجات علمية، أو دراسات تقوم بها جهات حكومية معينة. وما يؤكد ذلك ذكر أشخاص ودارسين قاموا بهذا النوع من الدراسات لأغراض أخرى غير أغراض هذه الدراسة. وعلى أية حال فهذا كانت خلفية هذا التصرف، ومهما كانت دوافعه وحوافزه فإنها في كل الأحوال تعكس حقيقة وعيم الاجتماعي وعمق إدراكهم لهذا النوع من الدراسات الاجتماعية.

## العينة:

لا شك أن اختيار عينة ممثلة للمجتمع الاحصائي موضوع الدراسة يتطلب من الباحث في بعض الأحيان جهوداً مضنية وعناية كبيرة، وبخاصة عندما لا تتوافر لدى الباحث وثائق أو سجلات رسمية تشتمل على الأفراد أو الوحدات التي يتألف منها مجتمع الدراسة.

وقد واجه الباحث في هذه الدراسة صعوبة من هذا النوع في اختيار عينته. فلم يجد في أية مؤسسة رسمية في مدينة اربد أو في غيرها سجلات تشتمل على أسماء المهاجرين الى المدينة ومناطق توزيعهم فيها. ولذلك فقد اتجه الباحث الى البحث عن مصادر أخرى تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة عن المهاجرين من الغور الشمالي الى مدينة اربد.

وقد وجد الباحث أنه من المناسب في مثل هذه الحالة الحصول على هذه البيانات من السكان في المجتمع الأصلي، وذلك عن طريق بعض الأفراد بسؤالهم عن الأماكن التي يقطنها أقرباؤهم أو أصدقائهم أو معارفهم في مدينة اربد.

وقد استطاع الباحث باستخدام هذا الأسلوب الحصول على بيانات وافية عن الأماكن التي يقطنها المهاجرون في المدينة. ثم قام الباحث بعد ذلك بدراسات استقصائية أخرى في المناطق التي ذكرت، وأجرى مقابلات مكثفة مع بعض المسؤولين الذين يعتقد الباحث أن طبيعة عملهم تفرض اتصالاً معيناً مع المهاجرين وغيرهم مثل المسؤولين والموظفين في بلدية اربد.

وبعد فحص البيانات المتوفرة اتضح للباحث أن المهاجرين من الغور الشمالي يتركزون في ثلاث مناطق رئيسية وهي حي حنينا وحي التركمان وشارع فلسطين. وقد مهد الباحث لاختيار عينته بمصر المربعات (الحارات) التي يتألف منها كل حي. فوجد أن حي حنينا يتألف من أربع حارات، وحي التركمان يتألف من خمس حارات، وشارع فلسطين يتألف من ثلاث حارات. ثم قام الباحث بعد ذلك بترقيم الحارات التي يتألف منها كل حي. ثم كتب أرقام الحارات في كل منطقة على قصاصات من الورق وجعل أوراق كل منطقة منفصلة عن أوراق المنطقة الأخرى. وهكذا تشكل لدينا ثلاث مجموعات من قصاصات الورق، كل مجموعة تحمل أرقام الحارات في كل حي. وقد قرر الباحث أن تتضمن عينته نسبة كبيرة من الحارات التي يشتمل عليها كل حي بحيث لا تقل عن ٧٥% وذلك لكي يدرس كل منزل يقع في الحي المختار شريطة أن يكون صاحبه من المهاجرين من الغور الشمالي. وفي ضوء ذلك فقد تم اختيار ثلاثة أرقام من المجموعة الأولى وأربعة أرقام من المجموعة الثانية ورقان من المجموعة الثالثة. وبعد ذلك جرى توزيع أعضاء فريق البحث على الحارات التي تحمل هذه الأرقام التي تم سحبها عن طريق القرعة. وجمعت البيانات من كل منزل يتأكد الباحث أن صاحبه من سكان الغور الشمالي، وقد بلغ حجم العينة باستخدام هذا الأسلوب (١١٨). ويستطيع الباحث أن يميز أن عينته تمثل الجماعة المهاجرة تمثيلاً معقولاً نظراً لتوزيعهم في مناطق محددة ببعضها من جهة، ونظراً لتمييز هذه المناطق بخصائص مكانية متشابهة من جهة أخرى. وقد لاحظ الباحث أن المناطق التي يقطنها

المهاجرون تتميز بالكثافة السكانية، وصغر حجم الوحدات السكنية، وعدم خضوعها للتنظيمات السكانية الرسمية، وانتشار الأثرقة غير المنظمة. و يعتقد الباحث أن هذه الخصائص المكانية المشابهة للمناطق التي يقطنها المهاجرون تمكس خصائص اقتصادية واجتماعية متشابهة.

أما في المجتمع الأصلي فلم تقابل الباحث صعوبة تذكر في اختيار العينة، نظرا لتوفر معلومات احصائية عن عدد القرى في هذه المنطقة وعدد الأحياء والأسر في كل قرية منها، وقد تم اختيار العينة على مراحل. ففي المرحلة الأولى اختار الباحث عينة من القرى التي تؤلف مجموعها منطقة القور الشمالي والبالغ عددها تسعا وثلاثين. وقد تبين للباحث بعد ترتيب هذه القرى ترتيبا تنازليا بحسب أحجامها السكانية ان هناك أربعة قرى لا يزيد عدد الأسر فيها عن اسرة واحدة، ولذلك اضطر الباحث الى حذفها من قائمة مجتمعه الاحصائي، ذلك لأن هذا النوع من التجمعات البشرية لا يشكل قرى بالمعنى الدقيق. وهكذا فقد أصبح لدى الباحث (٣٥) قرية رقما ابتداء من رقم (١ - ٣٥) ومن ثم جرى تسجيل هذه الأرقام على قطع صغيرة من الورق وخلطت جميعا خلطا جيدا. ولما كان حجم العينة الذي حددته الباحث هو (٢٠٪) من مجموع هذه القرى فقد جرى سحب سبعة أوراق عن طريق القرعة تحمل كل ورقة رقما معينيا يشير الى القرية التي تحمل الرقم نفسه.

وعلى هذا الأساس أصبح لدى الباحث سبعة قرى تمثل المجتمع الأصلي موضوع الدراسة. وهي القرى الواردة في الجدول أدناه:

اسم القرية	عدد الاسر كما ورد في تعداد ١٩٧٩	عدد الاسر المسحوبة في كل قرية
١ - الشونة الشمالية	١٢١٨	٦٢
٢ - الباقورة	٧٩	٠٤
٣ - تل الأربعين	١٣٦	٠٨
٤ - الكرعة	٧٦٠	٣٨
٥ - الزمالية	١٠٧	٠٦
٦ - وادي اليابس	٤٥٨	٢٢
٧ - فاخذ	٢٢٧	١٢
المجموع	٢٧٧٥	١٥٢

ولما كانت وحدة البحث النهائية هي الأسرة وليست القرى فقد رأى الباحث أن يقوم باختيار ٥% من مجموع الأسر التي تقطن في هذه القرى على أن يكون حجم العينة في كل قرية متناسبا مع مجموع الأسر في تلك القرية، كما وردت في نتائج تعداد عام ١٩٧٩. وقد بلغ حجم العينة باستخدام هذا الأسلوب (١٥٢) أسرة. ولأن المجتمع الاحصائي مجتمع محدود ومتجانس، ولأن الوحدات البشرية التي يتألف منها قد مثلت تمثيلا دقيقا على نحو ما بينا قبل قليل، فإن الباحث يعتقد أن هذا الحجم معقول ومناسب.

وبما أنه معروف لدينا عدد الأحياء في كل قرية فقد رقم الباحث هذه الأحياء واختار ٢٠% من مجموع أحياء كل قرية لتكون مجالا للسحب عن طريق القرعة، وبعد أن تم سحب الأرقام التي تشير الى هذه الأحياء قسم عدد الأسر في كل قرية على عدد الأحياء المسحوبة وطلب من أعضاء فريق البحث جمع البيانات من هذه الأسر بعد أن تم توزيعهم على الأحياء بصورة منتظمة. هذا وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول بالإضافة الى النتائج والتوصيات.

فقد مهد الباحث لدراسته بتعريف مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. وقدم لذلك بعرض تاريخي موجز تناول هذه الخصائص جميعها، ذلك لأن الباحث يعتقد — كما يعتقد الكثيرون — أن للماضي صلة وثيقة بالحاضر، وأن ما هو قائم اليوم من ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسكانية في مجتمع الدراسة لا يمكن فهمه الا في اطار سياق تاريخي عام. وقد شكلت هذه المادة محتويات الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتحديد خصائص العينة موضوع الدراسة والفروقات القائمة بين أعضائها من حيث العمر والنوع والمهنة والدخل بالإضافة الى كشف العلاقات القائمة بين هذه الخصائص وما يمكن أن تشكله هذه العلاقة من تحديدات معينة تميز هذه الجماعة.

وتناول الباحث في الفصل الثالث موضوع الحراك المهني لدى أفراد العينة المهاجرة وتوضيح هذا الحراك ووصفه، وتحديد اسهاماته في الحراك الاجتماعي ورفع المستويات المعيشية والاجتماعية للجماعة المهاجرة.

وفي الفصل الرابع عالج الباحث موضوع الدوافع التي تكن وراء قرار الفرد في التحرك والهجرة. وقد ركز بشكل خاص على دراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع الأصلي. ذلك لأن الباحث يعتقد أن تلك الظروف والأوضاع في المجتمع الأصلي لا تمكن الشخص الريفي من اشباع احتياجاته ومتطلباته الأساسية، ولذلك فانه يضطر الى الهجرة الى أي مكان آخر لاشباع هذه الاحتياجات.

وتناول الباحث في الفصل الخامس مشكلة الهجرة وآثارها على خطط التنمية القومية، وعلى المشاريع والبرامج التنموية المحلية. وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج انسجمت الى حد بعيد مع افراضاته وتوقعاته. وقد اقترح على أساسها مجموعة من التوصيات تعالج مختلف المشكلات التي أثارها الدراسة.





## الفصل الأول

تعريف بمجتمع الدراسة



## تعريف بمجتمع الدراسة

نحاول في هذا الفصل أن نقدم وصفا تاريخيا موجزا لبعض جوانب الحياة الاجتماعية الاساسية في مجتمع الدراسة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة وذلك بهدف اعطاء صورة واضحة عن الجذور التاريخية لحقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية القائمة. وذلك لأن هذه الظروف والاضاع كما يؤكد معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا هي حصيله تراكمات استغرقت فترات زمنية طويلة، وتضافرت مجموعة من العوامل في تشكيلها وصياغتها على هذا النحو الذي هي عليه الان. ولذلك لا يمكن فهم الحقائق والأوضاع الاجتماعية القائمة الا في اطار السياق التاريخي العام.

### مجتمع المهجر. مدينة اريد

على الرغم من أن مدينة اريد - كتجمع بشري - يتمتع بتاريخ طويل يمتد الى حوالي أربعة الاف سنة تقريبا (١) الا أنها لم تلعب دورا فعالا كمركز حضري متقدم على نحو ما هي عليه الآن، وربما تكون أزمة المياه أو نقصها الحاد هي التي وقفت عائقا دون ازدهار هذه المدينة. وتشير بعض المصادر الى أن المدينة ربما تكون قد تعرضت لبعض الكوارث الطبيعية كالزلازل، أدى الى جفاف مصادر المياه فيها مما جعل الحياة فيها غير ملائمة لتجمعات بشرية ضخمة، الأمر الذي جعلها عبر عصور تاريخية طويلة مجرد قرية كبيرة أو مدينة صغيرة تابعة لغيرها من المدن الكبرى مثل دمشق أو طبريا أو جرش (٢) غير أن المدينة قبض لها أن تحتل مكانة مرموقة في العصر الاسلامي الأموي، ربما لقربها من مركز الدولة الاسلامية في دمشق أو لأن الخليفة يزيد بن عبد الملك قد بنى له قصرا فيها ينزل فيه كلما أراد<sup>٣</sup>.

١ - تاريخ لانس. أكرم الأرياف، تريب سليمان موسى. منشورات وزارة السياحة والآثار ١٩٧١ ص ٥٦.

٢ - تاريخ لانس. المرجع السابق ص ٥٧

٣ - مصطفى الدخيل. بلادنا فلسطين. دار الفلاح. بيروت ١٩٧٤. ص ٣٥٤

وقد لعبت المدينة بعد ذلك دوراً كبيراً في النشاط التجاري بسبب موقعها المتوسط بين دمشق وفلسطين، فقد ذكر القلقشندي أن الذهاب إلى دمشق يمر من جنين إلى ييسان ومن ييسان إلى أربد ومن أربد إلى طفس ومن طفس إلى الصنمين ومن الصنمين إلى دمشق.<sup>١</sup> وفي مطلع القرن التاسع عشر أصبح للمدينة بعض الشهرة. فقد وصفها الرحالة السويسري «بيركهارت» الذي مر بها عام ١٨١٢ بأنها المكان الرئيسي في منطقة بني جهم، وهي المنطقة التي تمتد عبر الصوبيت والمرافض وجعلون وبني عبيد.<sup>٢</sup> ولكن رغم هذا المكان الرئيسي إلا أن «بيركهارت» لم يلاحظ فيها آثاراً تستحق الذكر سوى الأسوار المحيطة بالقلعة التي وصفها بأنها أسواراً هزيلة رغم حداثةها.<sup>٣</sup> وعلى الرغم من مرور أربعين عاماً على زيارة «بيركهارت» لما قانها لم تشهد أي تطور مهم. فقد مر بها «ادوارد روبنسون» الأمريكي عام ١٨٥٢ فلم يصف شيئاً جديداً عما قدمه «بيركهارت» إذ ذكر أن مدينة أربد عبارة عن أكوم من خرائب البيوت العادية.<sup>٤</sup> وعندما تأسست الحكومات المحلية في شرق الأردن بعد زوال الحكم التركي لم يطرأ على وضعها أي تحسن يذكر.<sup>٥</sup> وقد روى كبار السن من زاروا المدينة بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ أن مدينة أربد كانت عبارة عن قرية كبيرة تستخدم كمركز لبيع الحبوب والمحاصيل الزراعية الشتوية الأخرى والتجارة بها. وما يزال بها حتى يومنا هذا سوق يعرف بسوق (الحب). ويمكن القول أن المدينة احتلت مركزاً تجارياً مرموقاً بالقياس لمدن المملكة الأخرى اعتباراً من عام ١٩٥٠ أي بعد هجرة الفلسطينيين إليها بستانين.

### النشاط الاقتصادي

ظلت الزراعة فترة طويلة من الوقت تشكل الركن الأساسي لاقتصاد المدينة قبل أن ينافسها النشاط التجاري والحرفي. فمدينة أربد تتميز بأرضها المنبسطة وسهولها المتموجة التي تظلم من الارتفاعات المحاذية، وتربتها الحمراء الداكنة الصالحة لزراعة المحاصيل الشتوية المختلفة كالقمح والشعير والخضار والأشجار المثمرة. كما تنمو فيها الأعشاب الجيدة لرعي الماشية.<sup>٦</sup>

ومن الناحية المناخية فإن مدينة أربد تقع ضمن المناخ المتوسطي شبه الجاف والنصف جاف الملائم لهذه المحاصيل. وتقدر المساحة المزروعة قحاً حتى عام ١٩٧١، ٤٥٠٠ دونم والعنبر ٣٠٠٠ دونم والكرسة ٤٥٠ دونماً والشعير ٣٠٠ دونم والحمص ٣٠٠ دونم. ومنذ فترة قصيرة نسبياً أخذ اهتمام الفلاحين يتزايد بزراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون والكرمة. أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري - فقد تميزت اليوم بقدر من التخصص كتجارة الحبوب والخضار والأقمشة والنوفيتيه. وإلى جانب ذلك نجد التجارة الشاملة وذات الرأسمال القوي المعتمد لدى البنوك. أما أقدم الأنشطة التجارية فهي الحبوب،

- ١ - سالم عطا الله فوزي، البطانية مدينة أربد ١٩٧٣ ص ٢٦
- ٢ - هذه المناطق أصبحت البرج تابعة للمدينة أربد وهي تشكل في مجموعها محافظة أربد.
- ٣ - مصطفى الديلمج المرجع السابق ص ٤٥٤
- ٤ - مصطفى الديلمج المرجع السابق ص ٤٥٤
- ٥ - سالم عطا الله فوزي، البطانية، مرجع سابق ص ٢٢
- ٦ - سالم عطا الله فوزي، البطانية، مدينة أربد (١٩٧٣) ص ٢٦

وتتم هذه التجارة بالمواسم الزراعية المختلفة حيث يقوم تجار الحبوب أو عملاؤهم بشراء الحبوب من الفلاحين في مختلف أجزاء المحافظة، ويعمل هؤلاء بدورهم على تسويقها الى خارج البلاد أو الى مدن المملكة المختلفة<sup>١</sup>.

وفيا يتصل بقطاع الصناعة يمكن القول أن المدينة ما زالت تحوي في هذا الركن الاقتصادي الهام، فالصناعات الموجودة فيها عبارة عن صناعات عملية صغيرة مثل مطاحن الحبوب والملح واللبن والطعينة والحلويات والزجاج والتلج والبلاط والبلوك ومعاصر جفت الزيتون وحياكة بيوت الشعر ونحو ذلك. ويمكن القول أن الطابع العام الذي يغلب على المدينة هو طابع النشاط التجاري البسيط<sup>٢</sup>.

### الوضع السكاني:

ليس هنالك دراسة احصائية لسكان مدينة اربد يمكن الوثوق بها قبل عام ١٩٦١. ولكن هنالك بعض المصادر التي تشير الى تقديرات احصائية تقريبية يمكن أن نتخذها نقطة بداية لتتبع التطور السكاني للمدينة. فقد ذكر الأستاذ «سليمان موسى» أن عدد سكان مدينة اربد بلغ في عام ١٩٢٢ حوالي ٣٥٠٠ نسمة، وأن هذا العدد ارتفع الى (٧٠٠٠) نسمة في ١٩٤٦<sup>٣</sup>. وتشير بعض المصادر الى أن عدد سكان المدينة أصبح بعد الهجرة الفلسطينية بأربع سنوات أي عام ١٩٥٢ (٢٣٠٠٠) نسمة<sup>٤</sup>. أما في عام ١٩٦١ (سنة الإحصاء العام في الأردن) فقد بلغ عدد سكان المدينة ٤٤٦٨٥ نسمة. وقد ارتفع عدد سكانها أيضا من ٤٩٤٠١ حسب تقديرات عام ١٩٦٤ الى حوالي ٦٢٥٦٣ حسب تقديرات عام ١٩٦٧<sup>٥</sup>. ولا شك أن هنالك ما يدعو الى افتراض زيادات سكانية مرتفعة بسبب الهجرة المتتالية، وبخاصة الى مدينة اربد أثر حرب الاستنزاف التي شهدتها المنطقة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٦٩. غير أن بعض الدراسات والجهات الرسمية قد بالغت في تقدير حجم الزيادات السكانية بسبب هذا الأحداث وأوردت اعدادا سكانية لمدينة اربد تزيد كثيرا عما كشف عنه نتائج التعداد العام للسكان الذي أجري في عام ١٩٧٩ فضلا عما أنطوت عليه هذه التقديرات من تضاربات واضحة<sup>٦</sup>. فحسب هذا التعداد بلغ عدد سكان مدينة اربد حوالي ١١٢٦٥٤ نسمة. منهم ٥٧٩٤٧ ذكر أي بنسبة ٥١% و (٥٠٠٧) اناث بنسبة (٤٩%) من مجموع السكان<sup>٨</sup>. وهنالك ملاحظات عامة على التطور السكاني للمدينة أربد.

- ١ - سام علف، ريزي الحبيشة، مجلة اربد للرج السابق ص ٢٩.
- ٢ - سام علف، ريزي بكجة للرج السابق ص ٣٤.
- ٣ - سليمان موسى، تأسيس الامارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥، دراسة بالكتابة منشورة دائرة الثقافة والتراث، ص ١٧٨.
- ٤ - سليمان التل، التحليل الاقتصادي لمحافظة اربد، (١٩٦٩) ص ٢٦.
- ٥ - دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان، كما حوئي ١٨ تشرين الثاني (١٩٦١) مجلد رقم (١)، ص ٤٩.
- ٦ - سليمان التل، التخطيط القريي الشامل في الأردن، مع دراسة خاصة لمحافظة اربد، رسالة دكتوراه منشورة بجامعة فينا، (١٩٧١) ص ١٠٩.
- ٧ - قانون ملاحق تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لسكان مدينة اربد، في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٧ بالتقديرات التي أوجدها الدكتور سليمان التل في كتابه المشار اليها أعلاه نفس الفترة فنجد أن تقديرات دائرة الإحصاءات العامة هي ١٣٣٧٦٠، ١٣٨٠٠٠ على التوالي بينا نجد التقديرات التي وردت لدى الدكتور سليمان التل في دراسته هي ١٢٨٠٠٠، ١٣٩٧٨٠ على التوالي.
- ٨ - دائرة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية لمعام للتعداد العام للسكان «١٩٧٩» ص ١٩.

ولعل أهم هذه الملاحظات أن النمو السكاني السريع الذي أصبح يميز المدينة يرجع في معظمه الى الهجرة أكثر منه الى الزيادة الطبيعية للسكان التي بلغ معدلها السنوي عام ١٩٦٧ (٢٣٥٪). وقد لعبت الهجرة الفلسطينية الى الأردن في عام ١٩٤٨ دورا كبيرا في تزايد معدلات النمو السكاني، فقد تضاعف عدد سكان المدينة في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٦-١٩٥٢ ثلاث مرات في مدة ست سنوات<sup>١</sup>. يضاف الى ذلك هجرة بعض السوريين الى مدينة اربد اثر الثورات السورية المتتالية. أما الزيادة السكانية في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦١ فانها تعود في معظمها الى الهجرة المتزايدة من القرى والمناطق المجاورة. وكانت تضم هذه الهجرات أفواجا من الطلبة الذين قدموا الى المدينة في تلك الفترة لتابعة تحصيلهم الثانوي في مدارسها حيث كانت القرى التابعة لها تفتقر كليا الى أية مدرسة ثانوية. وقد ضمت تلك التدفقات السكانية التي شهدتها المدينة في تلك الفترة كذلك اعدادا كبيرة من الموظفين الذي جاءوا اليها من القرى المجاورة أو من المناطق المختلفة في المملكة لاستلام مراكز عملهم فيها<sup>٢</sup>. وتعتبر هذه الفترة بالنسبة لمدينة اربد بشكل خاص، وبالنسبة للمملكة بشكل عام فترة الانطلاقة الحضارية الأولى وبداية عهد النمو والتطور.

والملاحظة الثانية التي يمكن ابرازها في هذا الصدد هو أنه إضافة الى الجذور الريفية لسكان المدينة الأوائل، فان معظم سكان المدينة اليوم يعودون الى أصول ريفية، وما زالت ارتباطاتهم وصلاتهم بقراهم وأريافهم الأصلية قوية جداً. ويستطيع المرء أن يلاحظ مظاهر الحياة الريفية في جوانب متعددة من حياتهم الاجتماعية وبخاصة ما يتصل منها بأساليب التعامل اليومي بين الأفراد، وبأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم وغط المأكولات والملابس وأشكال الاحتفالات السائدة. وربما لا تشذ مدينة اربد في هذه الناحية عن الإطار العام للمدينة العربية ككل أو المدينة في البلدان النامية بشكل عام التي احتلت مركزها كمدينة بفعل التجمع البشري الضخم وبفضل تركيز الخدمات فيها واستخدامها كمراكز ادارية لادارة القرى والمناطق المحيطة بها، ولتسهيل عملية الاتصال بها لأهداف وأغراض مختلفة. وذلك بعكس البلدان الصناعية التي نشأت المدن فيها بفضل تركيز الصناعات فيها، وبفعل أدوارها البارزة كمراكز تجارية كبرى.

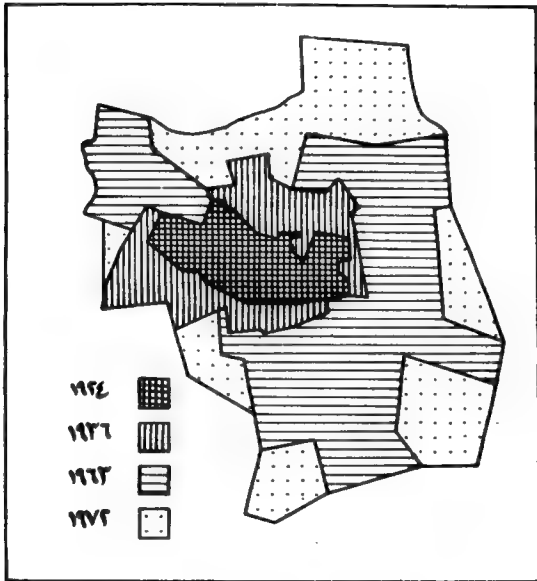
والملاحظة الثالثة في هذا الصدد هي فتوة الشعب في هذه المدينة فقد بينت احصائية عام ١٩٦١ أن نسبة من تقل أعمارهم من سكان المدينة عن ١٥ سنة أعلى من نسب بقية الأعمار الأخرى. غير أن هذه النسبة الكبيرة تعيش اقتصاديا على كاهل ٤٨٪ من السكان من سن (١٥-٦٤) ولكن هذه النسبة

١ - سام علفه، لوزي البطيعة، مدينة اربد (١٩٧٣) ص ٤٣.

٢ - المرجع السابق، ص ٤٢.

٣ - سام علفه، لوزي البطيعة، المرجع السابق ص ٤٢.

(أنظر شكل رقم ١)



تطور مكة مدينة اربد في الفترة

١٩٧٢ - ١٩٥٤

تشتمل على اعداد كبيرة من الطلاب والفتيات والعاطلين عن العمل<sup>١</sup>. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من السكان تعيش على جهد نسبة قليلة من السكان العاملين والتشيطلين اقتصاديا. وهو وضع تخضع له معظم بلدان العالم الثالث.

والملاحظة الرابعة والأخيرة بالنسبة للوضع السكاني لمدينة اربد هو ما ترتب على هذه الزيادات السكانية المتتالية من تناقص متزايد في حجم المساحة الزراعية التابعة لسكان المدينة. يدل على ذلك تزايد المساحات الزراعية التي أصبحت تخضع لمنطقة تنظيم البلدية. ففي عام ١٩٢٤ كانت مساحة المدينة الخاضعة للتنظيم ٢٣١ر٥٠٠ دونم ارتفعت الى ٥٦٧ر٥٠٠ دونم أي ارتفعت الى أكثر من الضعف. ووصلت في عام ١٩٧٢ الى ٢٥ كم<sup>٢</sup>. وفي عام ١٩٧٨ زادت هذه المساحة الى الضعف تقريبا<sup>٣</sup>. أنظر شكل (رقم ١) ولا شك أن الاستمرار في ضم الأراضي الزراعية، بهذه المعدلات المرتفعة الى الهيكل التنظيمي لمدينة اربد سوف يشكل خطورة على النشاط الزراعي الذي اشتهرت المدينة به تاريخيا. وسوف تنعكس آثاره السلبية أيضا على الاقتصاد القومي ككل.

### الخدمات والتسهيلات الاجتماعية:-

اقتصرت التطورات التي شهدتها المدينة في المجالات الاقتصادية والسكانية بتطورات مماثلة في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. ففي مجال الخدمات التعليمية لم يكن في مدينة اربد حتى عام ١٩٢٣ سوى مدرسة ثانوية متوسطة واحدة. وقد ارتفع عدد المدارس فيها في سنة ١٩٧١/١٩٧٢ الى ٤٧ مدرسة للذكور والاناث بالإضافة الى ستة عشرة مدرسة أخرى للذكور والاناث تشرف عليها وكالة الفتوة. أما المدارس الأهلية فقد بلغ عددها حتى ذلك التاريخ عشر مدارس. وفيها ايضا مدرسة صناعية واحدة تأسست عام ١٩٦١<sup>٤</sup>.

وف مجال الخدمات لصحية فلا يوجد في المدينة حتى الآن سوى مستشفى حكومي واحد، وهو مستشفى الأميرة بسمه يقدم خدماته الصحية لسكان المحافظة بأكملها. وقد انشيء عام ١٩٥٩. وإلى جانب هذا المستشفى فهناك مستشفيان خصوصيان آخران هما مستشفى الراهبات الوردية ومستشفى دير الكاثوليك<sup>٥</sup>. ومن الملاحظ أن الخدمات الصحية في المدينة لم تتطور تطوراً موازياً. فما زالت الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى الحكومي الوحيد دون المستويات العامة المعقولة. فقد بلغ معدل عدد الاسرة ٣ر٢ سريرا لكل عشرة آلاف نسمة. وهذه النسبة متدنية جداً.

١ - دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان كما هو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١، ص ٤٦.

٢ - سام عاصط، فريز البطانة، المرجع السابق، ص ١٠-١٠.

٣ - وزارة الشؤون البلدية والقروية، اللجنة الفنية لخطط أربد، ١٩٨٠، ص ٧٥ وما بعدها.

٤ - سام عاصط، فريز بطانة، مدينة أربد، ص ١٥.

٥ - المرجع السابق، ص ١٥.

يلاحظ من خلال هذا العرض التاريخي الموجز لبعض جوانب الحياة الاجتماعية التي ميزت مدينة اربد عبر تاريخها الطويل وحتى وقتنا الحاضر، ان كثيرا من مشكلاتها وبخاصة تلك التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا مثل مشكلة المياه والمشكلات الزراعية، والخدمات الصحية تعود جذورها الى الماضي البعيد نسبياً، ولذلك فان أغلب المشكلات التي يتوقع أن يواجهها المهاجرون الى هذه المدينة هي مشكلات كانت قائمة اصلا وليست من صنعهم. ولكن المهاجرين قد يسهمون في تزايد حدتها وخطورتها. واذا لم تبذل جهود متواصلة لمعالجتها معالجة جذرية فستبقى هذه المشكلات مصدر قلق للسكان وللجهزة الحكومية المعنية.

### توزيع المهاجرين في المدينة :

يتوزع المهاجرون في احياء معينة من المدينة وهي احياء التركمان وحنينا وشارع فلسطين وشارع ابدون. وقد بلغ أعظم تركيز لهم في حي التركمان في الطرف الغربي من المدينة.<sup>١</sup> ويشكل هذا الحي مع شارع فلسطين بوابة دخول بالنسبة للمهاجرين من الأغوار الشمالية. لأن هذا الشارع هو الطريق الذي يؤدي من الغور الى المدينة وبالعكس. أم في الطرف الشمالي الغربي من المدينة حيث يقع حي حنيناء فان المهاجرين هناك يشكلون جماعة قائمة بذاتها. أما المهاجرون الذين يقطنون في شارع ابدون في الطرف الجنوبي من المدينة فيشكلون نسبة قليلة جداً لا تكاد تذكر. ولكن هذه الفئة من المهاجرين تتميز عن غيرها من الفئات المهاجرة الأخرى بانتظام مساكنها وتوفر الخدمات والتسهيلات الاجتماعية والمرافق العامة المختلفة في الحي الذي تقطنه نظراً لأن افرادها من الموسرين الذي يمتلكون اقطاعات واسعة في منطقة الغور الشمالي .

---

١ - ممي حي التركمان نسبة لمشاعر التركمان التي كانت تسكن في فلسطين.





## المتجمع الأصلي - منطقة الغور الشمالي

تقع منطقة الغور ككل في الجزء الشمالي الغربي من الأردن بين دائرتي عرض ٣١°٤٠' و ٣٢°٤٧' شمالاً وبين خطي طول ٣٥°٣٥' و ٣٥°٤٠' شرقاً. وتبلغ مساحتها ٤٤١ كم<sup>٢</sup> أي بنسبة ٥% من مساحة الأردن الاجالية (١) وتشكل منطقة الغور الشمالي (موضوع الدراسة) جناحها الشمالي. والغور بالفتح ثم السكون هو المنخفض من الأرض. وقال الزجاج الغور أصله ما تداخل وما هبط. (٢) ولأنه منخفض عن أرض دمشق وأرض بيت المقدس سمي «بالغور». ويذكر «الحموي» «أن طول الغور مسيرة ثلاثة أيام وعرضه نحو يوم فيه نهر وبلاد أخرى كثيرة»<sup>٣</sup>.

وقد اشتهرت منطقة الغور منذ القدم بانتاجها الزراعي الكثيف وبخاصة زراعة قصب السكر والموز. فقد ذكر «الحموي» أن أكثر ما يزرع في منطقة الغور قصب السكر. وقد وصف مناخ المنطقة بأنها شديدة الحر وغير طيبة المياه<sup>٤</sup>. ويصف اليعقوبي منطقة الغور بقوله «تسقى زروعهم من العيون، شديدة الحر، معدن الحيات والمقارب أهلها سمر وسودان. كثيرة البراغيث. غير أن ماءها أخف ماء في الاسلام. كثيرة الموز والأرطاب والريحان»<sup>٥</sup>.

ويقول ابن حوقل «وعلى نطاق ضيق زرع في بلاد الشام النخيل والموز. وأكثر انحاء الشام شهرة بهذين المحصولين هو الغور. ويصف بن حوقل كثرة نخيله بقوله «وكان الغور من البلاد الحسنة وتبدد نخيله وطيبه ناحية من نواحي المراق الحسنة الجبلية»<sup>٦</sup>. ويصف الاصطخري الغور بقوله «والغور ما بين جبلين غائر الأرض جداً، وبه نخيل وأب وعيون وأنهار»<sup>٧</sup>.

وقد اقترن اسم الغور تاريخياً واقتصادياً بنهر الأردن. فقد بين «الحموي» أهميته في ري المنطقة. فأشار الى أن نهر الأردن، يسقي ضياع جند الأردن ويسقي ضياع الغور. ولذلك فقد «كان ذا فائدة كبيرة في الزراعة والري» (٨).

- 
- ١ - طاهر فرعون، الزراعة في غور الأردن، الجزء الأول، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الاسكندرية ١٩٨١، ص ١.
  - ٢ - ياقوت الحموي، معجم البلدان، المجلد الرابع، طبعة بيروت، ١٩٥٧، ص ٢١٦.
  - ٣ - المرجع السابق ص ٢١٧.
  - ٤ - المرجع السابق ص ٢١٧.
  - ٥ - الألب، أ. س. مرجعي الدونيكوي، في بلغاتية فلسطين الغربية، طبعة دارالصيد بيروت، ١٩٤٨، ص ١٠.
  - ٦ - الألب، أ. س. الدونيكوي ص ٩.
  - ٧ - المرجع السابق ص ١٠.
  - ٨ - ياقوت الحموي، الجزء الأول، ص ١٤٧.

والأردن بضم الحمزة وسكون الراء بلدة من بلاد الغور من الشام نسب اليها النهر (٨).  
ويذكر «ابن حوقل» أن وادي الأردن يمد من أكثر السهول الداخلية في جنوب الشام استغلالاً.  
وقد وصفه بمجدة أرضه وكثرة اشجاره ونباتاته (٩) ويذكر أن المنطقة الممتدة من الحولة حتى البحر  
الميت منطقة زراعية منفردة يعود ذلك لتمييزها بالمناخ الحار وطريقة الزراعة المروية<sup>١٠</sup>. وهذه المنطقة  
الزراعية التي حددها هي المنطقة التي يمر بها نهر الأردن. ويذكر «ياقوت الحموي» «أن أحد ابن  
الطيب السرخسي الفيلسوف قد قال ما أردنان. الأردن الكبير والأردن الصغير. فأما الكبير فهو نهر  
يصب الى بحيرة طبريا ويمر عند الجنوب في وسط الغور فيسقي ضياع الغور، وأكثر مستغلهم السكر، ومنها  
يحمل الى سائر بلاد المشرق<sup>١١</sup>». وتشير كثير من المصادر الغربية والاسلامية الى أن منطقة الأغوار في  
أرض الأردن كانت مهمة جداً في زراعة قصب السكر وفي صناعته وإنتاجه وتصديره. ففي المنطقة  
الممتدة من نهر اليرموك شمالاً حتى وادي الصافي جنوباً ترى آثاراً واضحة لمعاصر السكر الكثيرة،  
وأسماء البلاد والأودية التي تحمل أسماء مثل «تل السكر» أو «وادي السكر» لأكبر دليل على اشتراك  
هذه المنطقة بزراعة قصب السكر وتصنيعه منذ القدم.

وقد تم اكتشاف حوالي ٣٢ معصرة للسكر في هذه المنطقة حتى الان. ويرجع أن هذه المعاصر  
تعود بتاريخها الى الفترة الممتدة ما بين القرنين الثاني عشر، حتى الرابع عشر الميلادي، وقليل منها تعود  
الى فترة متأخرة عن هذا التاريخ. وما يذكر أن واحدة من هذه المعاصر بقيت تستعمل حتى عام ١٩٦٧  
بعد أن تحولت من معصرة للسكر الى مطحنة للقمح (٥).

يتضح مما سبق أن النشاط الزراعي في منطقة الغور نشاط قديم تمتد جذوره الى الماضي البعيد  
وبخاصة ما يتصل منه بزراعة الموز والتخيل والخضار. غير أن هذا النشاط الزراعي على الرغم من قدمه  
في هذه المنطقة الا أنه لم يشهد تطوراً ملموساً الا قبل فترة وجيزة حين نفذت حكومة المملكة الأردنية  
الحاشمية قناة الغور الشرقية في عام ١٩٦١.

- 
- ١ - الفقهني: صبح الأضي: ج ٤ القاهرة: ١٩١٣. ص ٨١-٨٣.
  - ٢ - ابن حوقل: صورة الأرض. طبعه لندن ١٩٣٨. ص ١٦٢.
  - ٣ - ابن حوقل ص ١٦٢
  - ٤ - الدونيكوي. مرجع سابق ص ٧
  - ٥ - صالح الحمايرة. زراعة قصب السكر وصناعاته عند العرب والمسلمين في حولة دائرة الآثار العامة العدد الثاني والعشرين ١٩٧٨ ص ١٢.

## الوضع السكاني والنشاط الزراعي -

### الوضع السكاني:

بلغ عدد سكان منطقة الغور الشمالي حسب آخر تعداد سكاني عام ١٩٧٩ (٤٤٤٠٤) نسمة يتوزعون على (٣٩) تجمعاً بشرياً<sup>١</sup>. وأكبر هذه التجمعات البشرية مدينة الشونة التي تعتبر عاصمة الغور الشمالي، وتعتبر الطريق الممتدة من منطقة العدسية في أقصى شمال منطقة الغور إلى البحر الميت الشريان الحيوي لهذه المنطقة حيث تنتظم هذه التجمعات البشرية على جانبيه كاتنظام حبات العنب على المتقود، أو كاتنظام حبات اللؤلؤ على الحيط. وقد بلغت الكثافة السكانية في هذه المنطقة ٢٧٢ نسمة لكل كم<sup>٢</sup> واحد، في حين بلغت الكثافة السكانية في الأردن ٢٤ نسمة لكل كم<sup>٢</sup> واحد.<sup>(٢)</sup>

وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للسكان في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٩ حوالي ٢٧٢٤ نسمة، حيث بلغ عدد سكان منطقة الغور الشمالي حسب الدارسة المسحية الشاملة لمنطقة وادي الأردن في عام ١٩٧٣ حوالي ٢٨٠٦٢ نسمة<sup>(٣)</sup>. بينما بلغ متوسط الزيادة السنوية للسكان في الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٧٣ حوالي ٥٥٦ نسمة. وترجع الزيادة النسبية الكبيرة نسبياً في السكان في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٦٩ إلى الأمن والاستقرار بعد عام ١٩٧٣. وترجع الزيادة السكانية البسيطة في الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٧٣ إلى أن المنطقة كانت تشهد في تلك الفترة بداية تنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية. فكان الانتاج الزراعي وقتذاك قليلاً، ولم يشكل عامل جذب سكاني للمنطقة، يضاف إلى ذلك أثر الظروف السياسية والعسكرية التي سادت المنطقة بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث كانت المنطقة وقتذاك مسرحاً للأحداث العسكرية اليومية.

أما الزيادة السكانية في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٤ - ١٩٧٩ فقد بلغت ١٣٣٨٢. حيث ارتفع عدد السكان من ٣١٠٢٢ حسب تقديرات عام ١٩٧٤<sup>٤</sup> إلى ٤٤٤٠٤ عام ١٩٧٩. وهي أعلى زيادة سكانية في تاريخ المنطقة. ولا شك أن للمشروعات الكبرى والاهتمامات الحكومية في المنطقة دوراً كبيراً في تزايد عدد سكان المنطقة، لذلك فإن منطقة الغور الشمالي تعتبر من الأيوية المرتفعة في الكثافة الفز يولوجية والزراعية، فقد بلغت الكثافة الزراعية في هذه المنطقة ١٧٦ نسمة لكل كم<sup>٢</sup> واحد في حين

١ - دائرة الإحصاءات العامة. النتائج الأولية ولحافم للتعداد العام للسكان (١٩٧٩) ص ٤٠.

٢ - طاهر فرصين. المرجع السابق. ص ٣٩.

٣ - دائرة الإحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ٨٦.

٤ - دائرة الإحصاءات العامة. النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٧٤.

بلغت في الأردن ٣٢ نسمة لكل كم<sup>٢</sup> واحد في عام ١٩٧٥.<sup>١</sup> غير أن عدد السكان الزراعيين قد تناقص حوالي أربعة آلاف نسمة في مدة أربع سنوات، ففي الوقت الذي بلغ السكان الزراعيون في منطقة الغور الشمالي ٢٨٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥ فقد انخفض هذا العدد الى ٢٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٩. كذلك فقد انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية من ٣١٪ عام ١٩٦٧ الى ٢٥٪ في عام ١٩٧٥. مما يدل على تناقص السكان الزراعيين. وربما تكون الهجرة قد لعبت دورا كبيرا في هذا الشأن. وبما يؤكد هذا الواقع تراجع القوة العاملة في المنطقة وهبوطها النسبي. ففي الوقت الذي بلغت القوة العاملة في عام ١٩٦١ (٥٩٪) من السكان هبطت في عام ١٩٧٣ الى (٢٨٥٪).<sup>٢</sup> بينما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من (١٠٩٪) الى (٤٢٪) في عام ١٩٧٤.<sup>٣</sup> وعلى الرغم من تدني نسبة البطالة في منطقة الغور الشمالي (٢١٪) في عام ١٩٧٣. الا أن التوزيع العمري للسكان لا يشير الى احتمال تزايد القوة العاملة في المستقبل القريب. فقد بينت نتائج الدراسة المسحية لمنطقة الغور الشرقية في عام ١٩٧٣ أن نسبة كبيرة من السكان (٥٣٨٪) هم في سن لا يسمح لهم بالعمل أو أنهم في سن يكونون فيه عادة ملتحقين بالمدراس الابتدائية والاعدادية. ولذلك فانه من المتوقع أن يبقى معدل الإعالة مرتفعاً.<sup>٤</sup> ومن ناحية أخرى فقد بينت الدراسة أن نسبة مرتفعة جداً من العاملين فعلاً تعمل بأجر (٨٢٤٪) بينما بلغت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص (٢٤٩٪) ونسبة العاملين للأسرة (٢٤٩٪).<sup>٥</sup> وهذا يدل دلالة واضحة على أن هذه المنطقة بحاجة ماسة الى قوى بشرية عاملة من خارج المنطقة.

١ - طهرفرعون، المرجع السابق، ص ٤٥.

٢ - دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية، ١٩٧٣، ص ٩٣.

٣ - عبد الله الطرزي، المرجع السابق، ص ٧٤.

٤ - دائرة الإحصاءات العامة، المرجع السابق، ص ٨٨.

٥ - دائرة الإحصاءات العامة، ص ٩٧.

## النشاط الزراعي-

الزراعة مهنة السكان الرئيسة في تلك المنطقة. فقد بلغ عدد العاملين بالنشاط الزراعي في عام ١٩٧٣ حوالي ٦١٣٣ شخصاً ويشكل هؤلاء (٧٨٪) من مجموع القوة العاملة فضلاً وعددها ٧٧٨٦ شخصاً<sup>(١)</sup> وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية في تلك المنطقة في عام ١٩٧٣ (١٧١٣) حيازة مساحتها ٧٨٥٧٤ دونماً<sup>(٢)</sup> ويوضح الجداول رقم (١) الوضع القانوني للتصرف بالحيازة.

### جدول رقم (١)

#### توزيع الحيازات الزراعية بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة

الوضع القانوني للتصرف بالحيازات	عدد الحيازات	المساحة بالدونمات
مملوك فقط	٦٧٣	٢٦٧٧٩
مستأجر نقداً	٧٦	٣٢٦٦
مشاركة	٨١٣	٣٦١٩٨
مملوك مستأجر ومشاركة	١٥١	١٢٣٣١
المجموع	١٧١٣	٧٨٥٧٤

وقد بلغ عدد العاملين في هذه الحيازات الزراعية ١٢٠٠٩ موزعين على النحو التالي «٣».

### جدول رقم (٢)

#### عدد العاملين في الحيازة الزراعية خلال شهر شباط ١٩٧٣

العاملون في الحيازة الزراعية	العدد	النسبة المئوية
صاحب الحيازة وأسرته	٣٣١٦	٢٧,٥٪
العاملون بالأجرة	٨٦٩٣	٧٢,٥٪
المجموع	١٢٠٠٩	١٠٠٪

١ - دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ١١١

٢ - دائرة الإحصاءات العامة، المرجع السابق، ص ١٤٥

٣ - دائرة الإحصاءات العامة، المرجع السابق، ص ١٥٣.

وقد ارتفع عدد الحيازات الزراعية في عام ١٩٧٥ الى ٢٩٩٦ حيازة بلغت مساحتها ١٣٢٥٦٨ دونما. وقد بلغ معدل مساحة الحيازة الواحدة ٤٤ دونما<sup>١</sup>. وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣) أن ٧٧,٣٪ من مساحة هذه الحيازات الزراعية مستغلة لأغراض زراعية.<sup>٢</sup>

### جدول رقم (٣)

توزيع مساحة الحيازات الزراعية والنسب المئوية لعام ١٩٨٠

نوع الحيازات الزراعية	المساحات بالدونمات	النسبة المئوية
المساحة غير الصالحة	١٧٧٢	١,٤٪
المساحة البور للراحة	٤٦٦٠	١٨,٩٪
المساحة البور بالأهمال	١٥٨٠	٢,٤٪
المساحة المستغلة	١٢٤٥٥٦	٧٧,٣٪
المجموع	١٣٢٥٦٩	١٠٠٪

انه مما لا شك فيه أن هناك تزايداً مستمراً في عدد الحيازات الزراعية، والمساحات الزراعية القابلة للاستغلال. وربما يكون هذا مؤشراً على أن هنالك جهوداً تبذل في مجال استصلاح الأراضي، وزيادة الرقعة الزراعية الصالحة للاستغلال. غير أن تزايد مساحات الأراضي الزراعية لا يرافقه تزايد مواز في عدد العاملين الزراعيين. فقد تبين أن عدد العاملين الزراعيين لا يتجاوز ١,٥٣٪ لكل عشر دونمات<sup>٣</sup>. وإذا ما عرفنا أن طبيعة النشاط الزراعي في منطقة الغور ككل من النوع الذي يتطلب وفرة في الأيدي العاملة بسبب طبيعة النشاط الزراعي الكثيف فانه بإمكاننا أن نستنتج أن عدد العمال الزراعيين بالنسبة الى مساحة الأرض الزراعية غير كاف لغايات زيادة الانتاج ورفعته الى المستوى المرغوب فيه. ومن ناحية أخرى فقد تبين أن معظم العاملين فعلاً بالنشاط الزراعي يعملون بأجر. حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٤٪ في مقابل ٢٤,٦٪ يعملون لحسابهم، و ٢٢,٧٪ يعملون للأسرة<sup>٣</sup>.

١ - دائرة الإحصاءات العامة، دراسة البيئة الزراعية لمناطق الأغوار (١٩٨٠) «ص/ك»

٢ - دائرة الإحصاءات العامة، المرجع السابق. ص ٤.

٣ - دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ٩٧.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الانتاج الزراعي يعتمد اعتماداً أساسياً على القوى البشرية المأجورة. ولما كانت هذه القوة غير متوفرة بشكل كاف من سكان المنطقة ذاتها لارتفاع نسبة السكان الذين يقعون في فئة عمرية خارج قوة العمل كما بينا، لذلك فإن المنطقة سوف تظل الى فترة من الوقت بحاجة ماسة الى القوة العاملة البشرية من خارج المنطقة.

أما فيما يتعلق بأنواع المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها المنطقة فهي الحنظل والمحاصيل الحقلية والاشجار المثمرة.<sup>١</sup> ويوضح الجدول رقم (٤) استغلال الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع المحصول والنسبة المئوية.

جدول رقم (٤)  
استغلال الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع المحصول والنسبة المئوية لعام ١٩٨٠

نوع المحصول	المساحة	النسبة المئوية
خضروات	٨٥١٦٢	٧١%
محاصيل حقلية	٢٣٤٢٨	١٥%
الأشجار المثمرة	٣٣١٤٩	١٤%

يتبين من الجدول أعلاه أن زراعة الخضروات تستأثر بالجزء الأكبر من مساحة الأرض الزراعية. ومن المعروف أن هذا النمط من المحاصيل الزراعية يتطلب وفرة في الأيدي العاملة البشرية نظراً لزراعة هذا المحصول مسرتين في السنة. وهي المروة التشرينية والمروة الخنسية.<sup>٢</sup> وقد أصبح معروفاً أن منطقة الغور الشمالي هي المنتج الوحيد للخضار المبكرة في الشرق العربي في فصل الشتاء.

١ - دائرة الإحصاءات العامة. دراسة البيئة الزراعية لمناطق الأغوار (١٩٨٠-١٩٨١) ص ٥.  
٢ - المروة التشرينية وهي الصلبة الزراعية للخضار التي تبدأ الزراعة فيها في منتصف شهر آب تقريباً. أما المروة الخنسية (الريمية) فهي الصلبة الزراعية للخضار التي تبدأ الزراعة بها في منتصف شهر تشرين الثاني. (انظر دائرة الإحصاءات العامة المرجع السابق) ص (ز).

وعلى الرغم من أن كثافة استغلال الأرض الزراعية المزروعة زراعة مؤقتة بلغت حوالي ١٤,٥% وهي نسبة تفوق باقي ألوية المملكة ومخافظاتها جميعاً، فإن هذه النسبة تبدو قليلة بمقارنتها بالكثافة الزراعية في الدلتا مثلاً حيث يعيش ٩٩% من سكان مصر في وادي النيل. وتصل الكثافة في هذه المنطقة الى ٢٣٠٠ نسمة للكيلومتر المربع الواحد.<sup>٢</sup>

يتضح مما سبق أن منطقة النور الشمالي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل على الرغم من أن منطقة النور ككل تغطي بثلاثة أرباع المياه السطحية في المملكة. أما المياه الجوفية فيبلغ معدل غزون المياه الجوفية القابلة للاستغلال في المنخفض ككل ٨٩ مليون م<sup>٣</sup>، منها ٥٥ مليون م<sup>٣</sup> في وادي الأردن الذي يعتبر النور الشمالي جزءاً أساسياً منه.<sup>٣</sup>

وفيما يتصل بالخدمات الاجتماعية والمرافق العامة فيمكن القول أن المنطقة شهدت اهتماماً متزايداً من قبل الأجهزة الحكومية المختصة في الأونة الأخيرة. وقد تزامن هذا الاهتمام مع اهتمام الدولة بتطوير المنطقة ككل، وتنفيذ بعض المشروعات التنموية فيها، وبخاصة ما يتصل منها بتطوير النشاط الزراعي الذي يمكن ملاحظته بشكل بارز في بعض المناطق. فقد تضاعف عدد المدارس والعيادات الصحية كثيراً عن ذي قبل، وأصبحت المياه والكهرباء تصل إلى معظم القرى في حين لم يحصل تطور ملموس بالنسبة للمستشفيات والخدمات الترويحية الأخرى. وعلى الرغم من أن الخدمات لم تصل إلى المستوى المطلوب، ولم تشبع كافة الاحتياجات البشرية بشكل ملائم، إلا أن تطوراً في هذا المجال قد حصل بالفعل ويمكن ملاحظته.

---

١ - عبد الله التريز، المرجع السابق، ص ٧٤  
٢ - ج. س. بيركس، ولد. أسكنكر السكان والهجرة الدولية في البلاد العربية، ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بيروت ١٩٨٠، ص ٢.  
٣ - مجلة وادي بر الأندلس، المرجع السابق، ص ٦.







الفصل الثاني  
الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة  
(النوع، العمر، المهنة؛ مستوى التعليم)



## الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة

يتميز المهاجرون عادة عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قدموا منه وسكان المجتمع الذي تحركوا اليه ببعض السمات والخصائص والاتجاهات. ولعل أبرز هذه الخصائص التي تميز المهاجرين عن غيرهم تلك الخصائص التي تتعلق بالتنوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة والطبقة والحالة الاجتماعية وغيرها. و يطلق علماء الديموجرافيا على تلك الخصائص التي يتميز بها المهاجرون عن غيرهم «بالمهجرات الفارقة» أو الفروق في الهجرة *Differentiation Migration* ويشير هذا المصطلح الى ميل بعض الأفراد والمجموعات من حيث الخصائص التي ذكرت آنفا للهجرة أكثر من غيرها من الفئات السكانية الأخرى.

ولقد حاول بعض علماء الديموجرافيا تطوير نظرية عامة في المهجرات الفارقة بهدف تحديد خصائص ثابتة تميز المهاجرين عن غيرهم بصرف النظر عن بعدي المكان والزمان مثل «رافنستين» «وستوفر» و «روجرز وتودرا وروس وغيرهم»<sup>١</sup>. غير أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل، ذلك لأن الهجرة عملية اجتماعية معقدة متشابكة الجوانب متعددة الأبعاد وتخضع لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمايز وتتغير من مجتمع لآخر ومن زمن الى زمن آخر. وتلعب هذه الظروف المتمايزة دورا بارزا في تشكيل هذه الخصائص وتحديدتها بحيث تأتي هذه الخصائص متنوعة بسبب تنوع هذه الظروف والأوضاع.

وقد أثبتت الدراسات المتخصصة تنوع هذه الفروق والخصائص وتباينها في ضوء الأبعاد المكانية والزمانية.<sup>٢</sup> وفيما يتصل بهذه الدراسة التي بين ايدينا، فقد تبين أن مجموعة المهاجرين قد تميزت بكثير من الخصائص السكانية عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قدموا منه وبخاصة الخصائص المتصلة بالتنوع والعمر والتعليم والمهنة والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وغيرها.

١- E.F Bergel. Urban Sociology. Mcgrawn-Hill book company 1955 pp. 220-221.

٢- Clifford Jansen: Readings in the sociology of migration. Pergamon press. first edition N. Y. 1970 pp. 5-12.

## أولاً - الخصائص المتصلة بالنوع

والفروق في النوع هو ميل أحد النوعين للهجرة أكثر من النوع الآخر. فقد تبين في هذه الدراسة أن الذكور يميلون إلى الهجرة أكثر من الإناث. فقد أوضحت البيانات التي تضمها الجدول رقم (٥) أن نسبة المهاجرين الذكور تفوق كثيرا نسبة المهاجرين الإناث. و يستطع المرء أن يربط بين ارتفاع نسبة المهاجرين الذكور وتوقعها بشكل بارز على نسبة المهاجرين الإناث، وبين مجموعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تنبؤ في مجتمع القرية.

ففي هذا القطاع الاجتماعي تقع على الذكور مسؤولية العمل وإشباع الاحتياجات والمطلبات المعيشية الضرورية بينما يقتصر نشاط الأنثى على الأعمال المتصلة بتدبير شؤون المنزل والعناية بالأطفال، ولا يسمح لها بالعمل في خارج المنزل إلا في نطاق الوحدة الأسرية وضمن قواعد محددة في توزيع الأدوار وقد عززت الحكمة الشعبية التقليدية هذا الأسلوب في تقسيم العمل. وتنص هذه الحكمة الشعبية على أن «الرجل جنا والمرأة بنت» فيوجب هذه الحكمة الشعبية تحدد نطاق عمل الرجل في خارج المنزل وتحدد نطاق عمل المرأة في داخله والعمل على تنظيم ميزانيته وتدبير شؤونه. ولهذا نجد أن الذكور أكثر ميلا للتحرك من الإناث لأنه تقع على عاتقهم مسؤولية توفير المتطلبات المعيشية للأسرة.

### جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب النوع

النسبة المئوية	العديد	النوع
٨٤,٧%	٩٩	ذكر
١٥,٣%	١٩	أنثى
١٠٠%	١١٨	المجموع

ولكن على الرغم من أن البيانات التي تضمها الجدول بأعلاه تشير إلى تفوق نسبة المهاجرين الذكور على نسبة الإناث، إلا أن هذا التفوق سرعان ما يتضاءل وتخف حدته من الناحية العملية الواضحة. ذلك لأن البيانات كشفت أن معظم المهاجرين الذكور متزوجون ويصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم إلى مجتمع المهجر. ومع ذلك فإن هذا النمط من الهجرات يؤدي إلى نقص يستمر أساسي من عناصر قوى الإنتاج في المجتمع القروي، ذلك لأن قوة العمل البشرية في هذا النمط من المجتمعات تتركز في الذكور بصورة واضحة. أما الإناث فلا يسمح لهن بالعمل إلا ضمن الوحدة الأسرية. وهذا يعني أنه عندما تزيد نسبة الإناث وتتفوق على نسبة الذكور في المجتمع القروي، فإن الإنتاج الزراعي يصل إلى أدنى مستوى له، وهذا بدوره يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي ككل.

الخصائص العمرية للمهاجرين وقت هجرتهم.  
تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦) أن معظم أفراد العينة من المهاجرين كانوا يتركزون وقت هجرتهم في الفئة العمرية (٣٠-٣٩) وهذا يعني أن الأفراد الذين تقع أعمارهم في هذه الفئة العمرية في المجتمع الأصلي أكثر ميلاً للهجرة من باقي الفئات العمرية الأخرى.

جدول رقم (٦)  
توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب العمر عند سكنتهم لأول مرة في المدينة

فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠	١٣	١٢%
٣٠ -	٣٩	٣٣%
٤٠ -	٣٠	٢٥%
٥٠ -	٢٢	١٨%
٦٠ -	١١	٩%
٧٠ فأ فوق	٠٣	٢%
المجموع	١١٨	١٠٠%

والمعروف أن الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية - بصرف النظر عن المكان والزمان - يتميزون بالحيوية والحركة والنشاط ويميل شديد إلى عدم الاستقرار في مكان معين أو الثبات في مركز اجتماعي محدد. وتتميز كذلك بسعي متواصل باغناء تحقيق وضع معيشي أفضل وتأسيس كيان حياتي ينسجم مع طموحاتها وآمالها. غير أن هذا النمط من التحرك السكاني الذي يشمل على نسبة مرتفعة من الأفراد ذوي القدرات والطاقات الانتاجية العالية نسبياً من شأنه أن يترك آثار سلبية على النشاط الزراعي في منطقة الأصل، ذلك لأن هذا النمط من التحرك السكاني يؤدي إلى تناقص عدد الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة النشطة القادرة على الانتاج في المجتمع الأصلي في تقابل تزايد عدد الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الهرمة، والفئات العمرية الأخرى غير النشطة اقتصادياً مثل فئتي كبار السن وصغار السن.

ولا شك أن هذه الآثار السلبية سوف تنعكس على الاقتصاد القومي بأكمله. ذلك لأن النشاط الزراعي الذي يعتبر مهنة الريفين الرئيسية يشكل ركناً أساسياً من أركانه، وأي خلل يصيب هذا النشاط سوف يمتد تأثيره بشكل أو بآخر إلى الاقتصاد القومي ككل. وما يضاعف من تعقيد هذه المشكلة ويزيد في خطورتها أن معظم قوة العمل البشرية في هذا النمط من المجتمعات البشرية (أي المجتمعات القروية) تتركز بشكل عام في الذكور أكثر من الإناث.

الحالة الزوجية لأفراد العينة كما هي وقت إجراء الدراسة:  
 كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧) أن غالبية أفراد العينة من المهاجرين متزوجين، وأنهم في هذه السمة لا يميزون عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قلنوا عنه.

جدول رقم (٧)  
 توزيع أفراد العينة من المهاجرين وأفراد المجتمع الأصلي بحسب الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية	أفراد العينة	
			المهاجرة	المجتمع الأصلي
			العدد	النسبة المئوية
أعزب	٠٠٤	٣٤ %	١٠	٧٠ %
متزوج	١١٣	٩٥٧ %	١٤١	٩٢٧ %
أرمل	١	٠٩ %	١	٠٣ %
المجموع	١١٨	٩٦٦ %	١٥٢	٩٦٦ %

ولا شك أن هذه البيانات تعكس قيمة اجتماعية أساسية يتصك بها المجتمع القروي بعمامة وهي الرغبة في كثرة الانجاب والنسل. وترتبط هذه الرغبة الى حد كبير بتوفير الايدي العاملة الكثيرة التي يتطلبها النشاط الزراعي التقليدي من جهة وعمليات الأخذ بالتأثر من جهة أخرى. ولكن إذا كان مثل هذا التفسير ينطبق الى حد بعيد على أفراد العينة من المجتمع الأصلي فكيف ينطبق على المهاجرين الذين تغلّى معظمهم قريبا عن النشاط الاقتصادي التقليدي بحكم سكانهم في مجتمع حضري جديد يتميز بنشاط اقتصادي مختلف؟ إن الاجابة على هذا التساؤل تكمن في أن معظم أفراد العينة كانوا متزوجين قبل هجرتهم الى مجتمع المهجر، وأن معظم المتزوجين منهم قد اصطحبوا معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر حيث بلغت نسبتهم (٨٧٩%). ولا شك أن ظاهرة ارتفاع نسبة المتزوجين من مجموع أفراد العينة المهاجرة، واصطحاب معظم المتزوجين منهم لزوجاتهم وأفراد أسرهم معهم الى مجتمع المهجر يثير مشكلتين أساسيتين تملكان في اتجاهين متعاكسين. تتمثل المشكلة الأولى في تزايد القسط السكاني على مدينة أريد بحيث تصبح المدينة في وضع لا يمكنها من توفير الخدمات والسهيلات الاجتماعية الاساسية الملائمة لهم، وتتمثل المشكلة الثانية في تدني حجم العوائد والحالات النقدية الى المجتمع الأصلي. ذلك لأن اصطحاب المهاجرين لزوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر يقلل من حوافز المهاجرين وميلهم الى إرسال جوارل نقدية الى المجتمع الأصلي بما يترتب عليه جريان المجتمع الأصلي من مبالغ مالية قد تسهم في اقامة مشاريع استثمارية حيوية في المنطقة. وقد تسبب هذه المشاريع في رفع مستوى الامتاش الاجتماعي والنمو الاقتصادي لسكان المنطقة ككل.

وعلى عكس ما هو متوقع من ضالة حجم الأسرة لدى الجماعات المهاجرة بالقياس لحجم الأسرة لدى أفراد العينة في المجتمع الأصلي فقد تبين أنه ليست هنالك فروق تذكر، انظر الجدول رقم (٨) فقد بلغ معدل عدد أفراد الأسرة في المجتمع الأصلي ٦,١٠ أفراد بينما بلغ معدل عدد أفراد الأسرة لدى الجماعة المهاجرة (٩) أفراد. وتؤكد هذه النتيجة الأفكار التي أخذ يناقشها بعض علماء الاجتماع والاثنوبولوجيا مؤخراً في أن الأسرة النووية (الصغيرة الحجم) لم تعد تقتصر على المجتمعات المعاصرة. (١) كذلك فقد كشفت البيانات التي تضمنها هذا الجدول عدم وجود أية فروق فيما يتعلق بالنسبة النوعية لدى المجتمعين.

جدول رقم (٨)  
عدد أفراد أسر العينة

النوع	المهاجرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٣٥١	٥٠,٠١%	٤٧٣	٥١%
إناث	٣٧٩	٤٩,٩٩%	٤٥١	٤٩%
المجموع	٧٠٠	١٠٠%	٩٢٤	١٠٠%

#### الخصائص التعليمية:

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩) إلى ارتفاع نسبة الأمية في صفوف المهاجرين وأن هذه النسبة هي ذاتها تقريباً لدى أفراد العينة في المجتمع الأصلي. انظر الجدول رقم (٩)

١ - علماء شكري وأعرود، الأسرة بين علم الاجتماع والاثنوبولوجيا، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٧.

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين والمجتمع الأصلي بحسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	المهاجرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمي	٥٤	٤٥,٨%	٩٨	٤٥%
دون الثانوي	٣٥	٢٩,٦%	٦٣	٤١,٥%
ثانوي فما فوق	٢٩	٢٤,٦%	٢١	١٣,٥%
المجموع	١١٨	١٠٠%	١٥٢	١٠٠%

غير أن البيانات تشير من ناحية أخرى الى ارتفاع نسبي في مستوى التعليم العالي لدى الجماعات المهاجرة في مقابل انخفاض واضح بالنسبة لهذا المستوى التعليمي لدى سكان المجتمع الأصلي. وربما يرجع ذلك الى أن المدينة تتيح لسكانها فرصا تعليمية أفضل من تلك التي يقدمها مجتمع القرية. وهذا المعنى فيمكن القول أن الهجرة قد تعمل على توفير مستويات تعليمية أفضل للأفراد المهاجرين الى مجتمع المدينة.

وبالإضافة الى ذلك فإن سوق العمل في مجتمع المدينة قد يعمل على جذب اصحاب المؤهلات والكفايات العلمية المتوفرة في مجتمع القرية نظراً لملاممة مؤهلاتهم لفرص العمل التي يطررها. غير أن استمرار عملية جذب المدينة للمؤهلات والكفايات العلمية العالية سوف يؤدي تدريجياً الى افتقار الريف من العناصر الاساسية الضرورية في الانتاج، وفي مقدمتها القوى البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلاً عالياً ومناسباً. ذلك لأن توفر هذا النوع من القوى البشرية في مجتمع القرية من شأنه أن يسهم في عمليات التخطيط لمشاريع التنمية المحلية والمشاركة الفعالة في تنفيذها وتوجيهها والتحكم في مسارها أكثر من بقية القطاعات الاجتماعية الأخرى التي تقتصر الى مثل هذه الكفايات والمؤهلات العلمية.

المخصص المهنة :

كشفت البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٠) ان أفراد العينة المهاجرة يتوزعون على مجموعة من المهن السائدة في مجتمع المهاجر بنسب متفاوتة. وقد وجد كذلك أن هناك تفاوتاً بين أفراد العينة المهاجرة وبين أفراد العينة من المجتمع الأصلي في نسب توزيعهم على بعض المهن والأعمال. أنظر الجدول رقم (١٠).

(مجدد رقم ١٠)

توزيع أفراد العينة بين المهاجرين والمجتمع الأصلي بحسب المهنة

نوع المهنة	المهاجرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
موظف	٤٩	١٠.٩٤	٢٨	١٥.٩
مزارع	١٢	٢.٦٠	١٨٣	٦٨.٨
تاجر	٥	١.٢	١٠	٥.٦
عامل غير ماهر	٢٩	٦.٢٤	٩	٥.٤
عامل ماهر	١١	٢.٣	٨	٤.٥
عاطل عن العمل	١٢	٢.٦	—	—
المجموع	١١٨	١٠٠	١٦٩	١٠٠

أما فيما يخص طبيعة المهن التي يمارسها أفراد العينة المهاجرة، فقد تبين أن معظمهم يعمل في قطاع الخدمات والوظائف الحكومية بينما يتوزع الباقون على أنشطة وأعمال أخرى كالسجارة والزراعة وبعض الحرف المهنية. وفيما يخص أفراد العينة من سكان المجتمع الأصلي فقد تبين أن معظمهم يعمل في النشاط الزراعي. وهكذا نلاحظ أن هنالك تماثلاً مهنية يمارسها أفراد العينة المهاجرة أكثر من أفراد العينة من المجتمع الأصلي والمكسر صحيح. ولا شك أن هذا التفاوت يرجع في معظمه إلى تباين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في كلا المجتمعين.

وقد أشارت البيانات كذلك إلى وجود نسبة معينة من البطالة في صفوف المهاجرين وانعدامها في المجتمع الأصلي. فلا شك أن هذا يؤكد الأفكار التي أشارت إليها بعض الدراسات والدراسات المتخصصة في أن البطالة تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى أكثر من المناطق الأخرى نظراً لافتقار المهاجرين - الذين يشكلون نسبة معينة من سكان المراكز الحضرية - إلى المؤهلات والكفايات التي يتطلبها سوق العمل. هنالك كما تشير الدراسات والكتابات الاجتماعية والاقتصادية بوضوح إلى أن المهاجرين يواجهون في الغالب مشكلة التحويل من الاقتصاد الريفي إلى الاقتصاد الحضري، ومهمة التكيف على هذا النمط الاقتصادي الجديد والتأقلم معه.

(٤) - جدول رقم ١٠

١ - محمد الجوهري. دراسات في علم الأجناس العربي الحضري. دار الكتب. بدون تاريخ، ص ٨٨



ونلاحظ كذلك أن نسبة الأفراد المهاجرين اللّتين يعملون بالمياومة تتوق نسبة الأفراد الذين يمارسون نفس العمل ضلوا الميعة اللّتي تملأ المجتمع الأصلي. وربما عويت هذه الظاهرة من بعض الوجوه بمل الأفراد في المجتمع الأصلي إلى ممارسة الإزدواجية في العمل. فقد كشفت البيانات أن (١٤) شخصا أو ما نسبته (٢٩) تفر يد من حجب العينة في المجتمع الأصلي تمارس عدة مهن في آن واحد، وإن الغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد يجسسون بين العمل الزراعي والنشاط التجاري. هذا فضلا عن أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تعمل ضمن نطاق ما يعرف (باسلوب الزراعة) أو المشاركة بالعمل الزراعي. وتتضمن هذا الأسلوب فإن الشخص الذي لا يملك أرضا ولا يجد عملا في الوقت ذاته يجد فرصة في أن يأخذ قطعة من أي شخص آخر ويستثمرها وفق اتفاق معين. وقد يكون في استخدام الأفراد لهذا الأسلوب أثر كبير في تقليل خنهم البطالة أو قلة ما يظهرون على الأقل في المجتمع الأصلي. ذلك لأن ظاهرة عدم انتشار البطالة في المجتمع الأصلي قد تكون مضلة إلى حد كبير. فهناك نسبة من عمال المياومة تقضي فترة من أيام السنة — على نحو ما سنبين فيما بعد — دون عمل، مما يؤكد وجود ما يعرف بظاهرة البطالة الموسمية في هذا النقط من المجتمعات.

فالبطالة في ضوء هذا الاعتبار ليست صفة ملازمة للجماعات المهاجرة، أو سكان المدن فحسب بل هي ظاهرة موجودة في القطاعات الاجتماعية المختلفة، ولكن بنسب ودرجات متفاوتة. وقد تكون في بعض الأحيان في المدن أكثر منها في الريف.

وتشير البيانات كذلك إلى أن نسبة العمال الحرفيين في صفوف المهاجرين أعلى منها في المجتمع الأصلي. وهذا أمر طبيعي يقتضيه سوق العمل في مجتمع المدينة. فإ أن تقا قدم المهاجر أرض المدينة لا يجد نفسه إلى تعلم بعض الحرف والمهن السائدة فيها، ثم يسعى بعد ذلك إلى اكتساب بعض المهارات المتخصصة التي يفتقر إليها بهدف التلاؤم والتكيف مع الوسط الاجتماعي الجديد.

### العلاقات بين الخصائص السكانية للمهاجرين (النوع، العمر، التعليم، الدخل):

لقد كشفت البيانات عن وجود علاقات مختلفة الشدة والدرجة بين الخصائص الأساسية التي تميز المهاجرين من حيث النوع، العمر، التعليم والدخل. وتبين أنه يقوم بين هذه المتغيرات الأساسية علاقات جدلية متبادلة لعبت دورا بارزا في تحديد خصائصهم على هذا النحو الذي كشفت عنه البيانات.

جدول رقم ( ١١ )  
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب العدو ومستوى التعليم

مستوى التعليم	اممي	دون الثانوية	ثانوي فأفوق	فئات العمر
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	فئات العمر
أقل من ٣٠	%٠٣٣٧	%٠٥٨٧	%٢٦٠	%١١٠
٣٠ -	%٢٤٣	%٣١٤	%٥٥٧	%٣٣٠
٤٠ -	%٢٤٠	%٣٤٣	%١٠٣	%٢٥٥
٥٠ فأفوق	%٤٨٠	%٢٨٦	%٠٣٩	%٣٠٥
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

يضع لنا من البيانات التي تضمنها الجدول باعلاء أن معظم المهاجرين الذي يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا يقعون في الفئات العمرية الصغيرة السن، وبخاصة في الفئتين (أقل من ٣٠) و (٣٠-٣٩) بينما نجد أن الأفراد الذين يقعون في الفئات العمرية الكبيرة السن يصنفون بمجملهم للقراءة والكتابة أو بانخفاض مستوياتهم التعليمية. وهذا يعني أن الهجرة عندما تجذب الأفراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية الصغيرة السن فإنها تجذب في الوقت ذاته الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية، وهذا يكشف بدوره عن وجود صلة وعلاقة قوية بين المستويات التعليمية وبين الأفراد صغار السن. وما يؤكد وجود هذه العلاقة ذلك التباين الكبير بين النسب المئوية الخاصة بالمنحويات التعليمية وبين النسب المئوية الخاصة بفئات الأعمار فقد أدى تقسم أفراد العينة إلى المستويات التعليمية الثلاث إلى إحداث خلل بالتوزيع الأصلي لفئات العمر، مما يؤكد أن المستوى التعليمي يعتمد على العمر ويرتبط به. ولا شك أن هذه النتيجة تتسجم مع النية التعليمية التي شهدتها المجتمع الأردني منذ مطلع العقد الخامس من هذا القرن. فالأفراد الذين يقعون في الفئات العمرية الصغيرة السن والذين يتميزون في الوقت نفسه بمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا معظمهم من مواليد الخمسينات من هذا القرن. وقد كشفت البيانات كذلك عن وجود علاقة قوية بين مستوى التعليم والمهنة. أنظر الجدول رقم (١٢).

**جدول رقم (١٢)**  
**توزيع أفراد الفئة المهاجرة بحسب مستوى التعليم والمهنة**

المهنة	موظف	عامل	مستويات التعليم
مستوى التعليم	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أسي	٢٦.٥%	٥٢.٧%	٤٥.٨%
دون الثانوي	٢٢.٥%	٤٤.٥%	٢٩.٩%
ثانوي فما فوق	٥٩.٠%	٢.٨%	٢٤.٦%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

فقد وجد أن معظم الأفراد الذي يعملون في الوظائف الحكومية يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبياً، وقد بلغت نسبة هؤلاء ٥٩% من فئة الموظفين، بينما وجدنا انخفاضاً كبيراً في المستويات التعليمية بالنسبة للأفراد الذين يعملون في المهن الأخرى. ومقارنة النسب المئوية لمستويات التعليم الثلاث بالنسب المئوية للوحدات المهنية تبين لنا وجود اختلاف واضح بين هذه النسب مما يؤكد وجود علاقة بين التثمين. وفي الوقت الذي نجد أن العلاقة طبيعية وضرورية بين المستويات التعليمية المرتفعة وبين العمل في الوظائف الحكومية، فإن نقشي الأمية وتدني المستويات التعليمية بالنسبة للأفراد الذين يشكلون الفئات المهنية الأخرى قد يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاج في الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الأخرى التي يعملون بها. وهذا ما أدى بالفعل بالاجهزة والمؤسسات الحكومية لأن تبذل بعض الجهود في مجالات التثمين المالي، لما لذلك من آثار ومردودات إيجابية على زيادة الانتاج والكفاءة بالاقتصاد القومي وتطويره. وقد أشارت بعض الدراسات الى أهمية الترابط بين حركة التنشيط والتحفيز وبين ارتفاع مستويات التعليم، وبينت أن التعليم بصفة خاصة يلعب دوراً بارزاً في العملية الانتاجية في أي ركن من أركان الاقتصاد القومي. ولذلك غدا توفير التعليم لمختلف الفئات الاجتماعية واجباً قوياً وعملاً إنسانياً. ولا شك أن تكرس جهود الدولة والقطاعات الشعبية المختلفة نحو الأمية وتعليم الكبار هو مظهر من مظاهر هذا الاهتمام ودليل كاف على أهميته ودوره في صياغة مجتمع منطوق ولأن الحركة التعليمية قد انتشرت في بداياتها الأولى في المدن الكبرى ثم انتقلت تدريجياً الى القرى والمدن الصغيرة، فانه من الطبيعي أن نجد أعداداً كبيرة من المهاجرين الريفيين أميين أو يجيئون القراءة والكتابة، وأن نجد نسبة قليلة منهم تعمل في الوظائف الحكومية، نظراً لارتباط هذه الوظائف — كما بينا — بالمستويات التعليمية المرتفعة. ولذلك فان قدراً أكبر من اهتمام الدولة وعنايتها ينبغي أن ينصب على تنمية هذا الجانب في القطاعات الريفية من مجتمعاتنا الأورثية. ولا شك أن هذا الاهتمام سوف ينسجم الى حد بعيد مع أهداف البرامج والمشاريع التنموية التي تتطلب قوى بشرية مؤهلة ومدربة.

(۱۳) ۲۱

معدل الدخل	أمي	رأسه	دون الثاني	ثاني فافوق	الدخل
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
٧,٢٥٠	٥,٣٧٧	٥,٣٧٧	٥,٣٧٧	٥,٣٧٧	٥,٣٧٧
٨٤,٥١	٨٤,٥١	٨٤,٥١	٨٤,٥١	٨٤,٥١	٨٤,٥١
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع

لقد اكتسبت البيانات التي تضمها الجدول رقم (١٣) بأغلاء أن هناك علاقة قوية بين مستوى التعليم ومعدلات الدخل، وقد بدت هذه العلاقة واضحة تماماً من خلال ملاحظة الاختلافات بين المسبب للثروة لغبات الدخل لكل أفراد العينة الطاحرة وبين النسبة المئوية لمستوياتهم التعليمية. ففصم أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أشغل بالتوزيع الأصلي لغبات الدخل كما يدل على أن معدل الدخل يثر تأثيراً كبيراً على التعليم، ويتوسط به. ومن ناحية أخرى فإن البيانات التي تضمها الجدول وإعلام تبين إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين الذين يحملون القراءة والكتابة والذين يتسولون إلى مستويات تعليمية دنيا يحصلون على معدلات دخول منخفضة. لقد بلغ نسبة من يحصلون على دخول منخفضة من ٤٨٧، ومن الأفراد المنتمين يتسولون إلى مستويات تعليمية دنيا ٦٣٪ تقريباً. بينما بلغت نسبة الأفراد المهاجرين الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة من أصحاب المؤهلات العلمية المتقدمة ٤٥٪ فقط. وهذا يعني أن ٦٠٪ من يحصلون على معدلات دخل متدنية.

[illegible][illegible]

**جدول رقم ( ١٤ )  
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الدخل والمهنة**

المهنة	موظف	عامل	فئات الدخل
فئات الدخل الشهري	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٦٠٫٨ ٪	٦٨ ٪	٦٧٫٢ ٪
من ١٠٠ فأفوق	٣٩٫٢ ٪	٣٢ ٪	٣٢٫٨ ٪
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٤) بأعلاه أنه ليس هنالك أية اختلافات أو فروق بين النسب المئوية لفئات الدخل وبين النسب المئوية للفئات المهنية. فلم ينتج عن تقسيم أفراد العينة الى فئات مهنية أي خلل بملئها وفقاً لأصلها للدخل. وهذا يؤكد عدم وجود علاقة بين معدل الدخل الذي يحصل عليه الشخص المهاجر وبين المهنة. ويعني أيضاً أن معدلات الدخل لا تتوقف على طبيعة المهن التي يمارسها المهاجرون في مجتمع المهاجرين المرتبط بها. فقد أشارت البيانات الى تقارب واضح بين معدلات الدخل التي يحصل عليها الموظفون، وتلك التي يحصل عليها العمال. فلوفرزنا أن الموظفين سوف يحصلون على معدلات دخل أعلى من العمال، نلاحظ أن معظمهم على مؤهلات علمية مرتفعة نسبياً، فإن فئة العمال أكثر ميلاً من الموظفين للعمل الإضافي، مما يؤدي الى حدوث نوع من التقارب في معدلات دخولهم. وبالإضافة الى ذلك فإن سوق العمل في المجتمع الأردني أصبح يتجه الى فئة العمال التي أخذت تتناقص بصورة ملحوظة بسبب تزايد الميل لديهم في الهجرة الى الخارج، وبخاصة الى الدول العربية البترولية.<sup>١</sup>

وفي ضوء قانون العرض والطلب فإن الفئة العاملة التي فضلت الاستقرار وعدم الهجرة تستطيع أن تفرض اجوراً مرتفعة على سوق العمل الأردني، الأمر الذي لا يجعلنا نلاحظ فروقا حادة في معدلات الدخل بين فئة الموظفين وفئة العمال.

١ - ج. م. يركس. ولد. أستاذي السكان وطبيعة الدولة في الدول العربية. ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥.



الفصل الثالث  
الحراك المهني والحراك الاجتماعي



## الحراك المهني والاجتماعي

يشير الحراك المهني الى أي تغير ملحوظ في الوضع المهني للفرد<sup>١</sup>. أما الحراك الاجتماعي فيشير الى انتقال الفرد من وضع اقتصادي اجتماعي الى وضع اقتصادي اجتماعي آخر. ويمل معظم دارسي الحراك الاجتماعي الى اعتبار المهنة وحدها دليلا كافيا للمستوى الاجتماعي الاقتصادي، وبالتالي محكا أو معيارا للحراك الاجتماعي، يدل أن الكثيرين منهم قد أصبحوا يستخدمون المصطلحين بمعنى واحد تقريبا<sup>٢</sup>. غير أن استخدام الحراك المهني والحراك الاجتماعي بمعنى واحد تقريبا أو استخدامها على أنها مترادفان يعتمد على امكانية قيام ارتباطات معينة بين الدلائل المهنية والمستويات الاقتصادية الاجتماعية.

لقد كشفت البيانات بالقتل عن وجود نوع من الحراك المهني تمثل في تغير مهن الأفراد بسبب انتقالهم وتحركهم من مجتمع القرية الى مجتمع المدينة، وذلك من خلال مقابلة المهن التي كانوا يمارسونها قبل التحرك من مجتمعهم الأصلي بالمهن التي أصبحوا يمارسونها بعد تحركهم واستقرارهم في مجتمع المهجر.

### جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب المهن قبل الهجرة وبعدها

المهنة	مهن المهاجرين قبل الهجرة		مهن المهاجرين بعد الهجرة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
موظف	٢٦	%٢٢.٠	٤٩	%٤١.٦٩
مزارع	٥٢	%٢٢.٠	١٢	%١٠.٢
تاجر	٠٢	%٠.١٨	٠٥	%٤.٠
عامل	١٩	%١٦.١	٢٩	%٢٤.٥
عاطل	١٩	%١٦.١	١٢	%١٠.٢
مهني	—	—	١١	%٩.٣
المجموع	١١٨	%١٠٠	١١٨	%١٠٠

١ - محمد الجبري، ونيلود: دراسات في التغير الاجتماعي، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٩٧٤، ص ٨١.

٢ - المرجع ذاته، ص ٨١.

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٦) أن معظم من يعمل في المجال المهني تمثل في تحول الأفراد من العمل في النشاط الزراعي الى العمل في مجالات أخرى كالعمل في قطاع الخدمات وفي الوظائف الحكومية المختلفة. فقد ارتفعت نسبة الأفراد الذين كانوا يعملون في هذه الأنشطة في مجتمع القرية من ٢٢% الى ٤٤% تقريباً. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة الأفراد الذين كانوا يعملون في النشاط الزراعي في مجتمع القرية من ٤٤% الى ١٠% في مجتمع المهاجر. كما انخفض عدد من كان يعمل في الزراعة في القرية من ١٠٠ إلى ١٠٠٠. ولعل أبرز حراك مهني كشفت عنه البيانات هو ذلك الحراك الذي تجلى في ظهور صورة بوجود نسبة من الأفراد أصبحت تعمل في الحرف المختلفة المنتشرة في المدينة. فقد بلغت نسبتهم ٩,٣% من حجم العينة بعد أن كان هذا النشاط الحرفي معدوماً في مجتمع القرية. وفي المقابل، انخفض عدد من كان يعمل في الزراعة في القرية من ١٠٠ إلى ١٠٠٠. ويبدو أن انقراض المهاجرين الى الكفاءات والحرف التي يتطلبها سوق العمل في المدينة قد قلل من عدد مرات الحراك المهني لدى أفراد العينة بعد استقرارهم في مجتمع المهاجر. فقد كشفت البيانات أن نسبة ضئيلة من أفراد العينة قد غيرت عملها الأول في مجتمع المهاجر بحيث لم تتجاوز عدد مرات تغير العمل لديهم مرة واحدة فقط. انظر الجدول رقم (١٦).

#### جدول رقم (١٦) (ب)

توزيع أفراد العينة الذين غيروا عملهم حسب عدد مرات تغيير العمل في حياة

عدد مرات تغيير العمل	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	٣٠	٨٥,٧%
مرتين	٠٤	١١,٣%
ثلاث مرات	٠١	٣,٠%
المجموع	٣٥	١٠٠%

وعلى رغم الرغم من ضآلة عدد الأفراد الذين غيروا مجالات عملهم فهناك رغبة لدى البعض الآخر في تغيير العمل. فقد كشفت البيانات أن حوالي ٣٧% من أفراد العينة ككل ترغب في تغيير العمل.

ولم تكشف البيانات عن وجود نوع من الارتباط بين الرغبة في تغيير العمل وبين معدلات الدخل ومستوى التعليم. انظر الجدول رقم (١٧).



### جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل ومستوى التعليم

مستوى التعليم	أقصى الدخل	دون الثانوي	ثانوي فأفوق	فئات الدخل
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٨١	٨٦	٥٠	٧٧
من ١٠٠ فأفوق	١٤	١٣	٥٠	٢٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٧)، باعلا ما قد تقسم أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى مستويات تعليمية لم يحدث خللاً في النسب المئوية لفئات الدخل مما يدل على أنه ليس هنالك علاقة بين المتغيرين في دفع الفرد الى تغيير عمله. وبما يؤكد هذه الاستقلالية أيضاً أن ٥٠٪ من أفراد العينة الذين يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة ومحصلون في البحث ذاته من معدلات دخل متوسطة يرغبون في تغيير عملهم شأنهم في ذلك شأن بقية أفراد العينة من نفس الفئة التعليمية الواحدة التي تحصل على معدلات دخول مرتفعة نسبياً والمبالغ بحجمها ٥٠٪ أيضاً.

### جدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة المهاجرة الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل والمهنة

المهنة	موظف	عامل	فئات الدخل
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٣٣	٧٦	٧٤
من ١٠٠ فأفوق	٢٧	٢٤	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

لم تكشف البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٨) باعلا عن وجود علاقة بين معدل الدخل والمهنة في دفع الفرد الى تغيير عمله فلم يطرأ أي خلل على النسب المئوية لفئات الدخل بعد تقسيم أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى فئات مهنية ولم تلاحظ كذلك اختلاطات تتكرر بين النسب المئوية الخاصة بفئات الدخل والنسب المئوية الخاصة بالفئات المهنية. وهذا يدل دلالة واضحة على أنه ليست هنالك علاقة بين معدلات الدخل والمهنة تدفع بالفرد الى تغيير عمله.

جدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب مستوى التعليم والمهنة

المهنة	موظف	عامل	مستوى التعليم
مستوى التعليم	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أسي	٢٨%	٣٣ر٤%	٢٧%
دون الثانوي	٢٢%	٧٠ر٦%	٤٥%
ثانوي فما فوق	٥٠%	٥٠%	٢٨%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٩) أن توزيع أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى فئات مهنية قد أخل بالتوزيع الأصلي للفئات التعليمية، حيث اختلفت النسب الخاصة بالمستويات التعليمية عن النسب الخاصة بالفئات المهنية. وهذا يؤكد وجود علاقة بين مستوى التعليم ومعدل الدخل الشهري. بمعنى أن مستوى التعليم غير مستقل عن المهنة، وأن ما يقوم بينها من علاقات يلعب دورا أساسيا في دفع الفرد الى تغيير عمله. فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٩) أن معظم المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم هم من فئة الموظفين الذين ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبيا والعمال الذين ينتمون الى مستويات تعليمية دون ثانوية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي لدى الفرد كلما ازداد لديه الميل في تغيير مجال عمله مما يدل على أن هنالك نوعاً من الارتباط بين الرغبة في تغيير مجال العمل وبين المستوى التعليمي والمهنة. فالموظفون قد يشعرون بأن معدلات دخولهم لا تتناسب مع المؤهلات العلمية التي يحملونها، مما يجعلهم يدركون أكثر من غيرهم بضرورة التحرك والبحث عن فرص عمل أخرى يكتسبون بموجبها مراكز اجتماعية أرقى ويحققون دخولا أعلى. وربما يكون مثل هذا الشعور أقرب منه موجوداً لدى فئة العمال المهرة والعمال العاديين وبخاصة بعد أن أصبح سوق العمل في المجتمع الأردني يوفر لهم خيارات أكثر وفرضا أفضل للعمل على أثر تزايد هجرة العمال الأردنيين الى الخارج (كما مر معنا).

ويبدو أن الرغبة في تغيير العمل ترتبط أيضا بعدم الرغبة في العمل ذاته لأنه لا يحقق طموحاتهم ولا ينسجم مع توقعاتهم. فقد تبين أن نسبة الأفراد الذين يرغبون في تغيير عملهم مقاربة الى حد كبير مع نسبة الأفراد الذين أجابوا أنهم يمارسون أعمالا لا يريدونها ولا يرغبون بها. وقد بلغ عددهم (٤١) شخصا يشكلون ٣٨ر٧% من حجم العينة.

وقد تكون الظروف التي تمت الهجرة في ظلها الى مدينة اربد مسؤولة الى حد ما عن تساؤل القرض أمام الفرد لاختيار العمل المناسب، ذلك لان البيانات كشفت أن معظم المهاجرين قد حصلوا على فرص عمل بمجهودهم الذاتية، دون أية مساعدة تذكر من قبل الاقارب أو الاصدقاء أو المعارف الذين سبقوهم الى مجتمع المهجر، والذين يتوقع منهم في مثل هذه الحالات أن يقدموا بعض التسهيلات للوافدين الجدد، وبخاصة ما يتعلق بتوفير فرص العمل الملائمة لهم.

جدول رقم ( ٧٠ )  
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الجهات التي وفرت العمل

الجهة التي وفرت العمل	العدد	النسبة المئوية
الاقارب	٤	٣.٤%
الاصدقاء	٦	٥.٠%
المعارف	٢٢	١٨.٦%
لا أحد	٨٦	٧٠.٠%
المجموع	١١٨	١٠٠%

يلاحظ من البيانات التي تضمنتها الجدول باعلاه أن معظم المهاجرين قد حصلوا على فرص عمل عن طريق جهودهم الذاتية، ومع ذلك فإن أكثر من نصف حجم العينة المهاجرة لا يتخذون قرارهم في التحرك بشكل اعتباطي وتقصي دائما. ولكن هذا الاتجاه قد يتضاءل عندما يتخذ الفرد قراره في التحرك في ظل ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة، أو في ظل ظروف طبيعية قاسية كالتفيضانات والزلازل، أو في ظروف الحرب والثورات والفتن الداخلية. وما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه هو أن معظم المهاجرين راضون عن الأعمال والمهن التي يمارسونها حاليا (وقت اعداد الدارسة) بصرف النظر عن مبررات الرضى. فقد تبين أن (٨٢) شخصا من أفراد العينة المهاجرة أو ما نسبته ٧٩% من حجم العينة راضية عن العمل الذي تمارسه بينما بلغت نسبة الافراد غير الراضين عن الأعمال التي يمارسونها ٢١% من حجم العينة أي ٢٤ شخصا فقط. وقد تبين أن معظم الافراد غير الراضين عن عملهم يحصلون على معدلات دخول منخفضة. أنظر الجدول رقم (٢١).

جدول رقم ( ٢١ )

توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل الشهري بالدينار الأردني

معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	١٧	٧١%
١٠٠ فما فوق	٠٧	٢٩%
المجموع	٢٤	١٠٠%

يتضح من البيانات التي يتضمنها الجدول باعلاء أن غالبية الأفراد غير الراضين عن عملهم يحصلون على معدلات دخول منخفضة، ولذلك فإنه يتوقع أن تغير هذه الجماعة مجالات عملها أو تسعى للبحث عن مجالات عمل أخرى تحقق لها دخولا أعلى.

وقد افترض الباحث أن عدم رضى الأفراد عن الأعمال التي يمارسونها يرتبط بمتغيرات معينة مثل معدل الدخل ومستوى التعليم وطبيعة المهنة. وقد حاول بالفعل أن يبين فيما إذا كانت هنالك علاقات أو ارتباطات من هذا النوع.

جدول رقم ( ٢٢ )

توزيع أفراد العينة غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل ومستوى التعلم

المستوى التعليمي	أمي	دون الثانوي	ثانوي فأفوق	معدلات الدخل
معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠	١٠٠%	٦٠%	٣٧ر٥%	٧١%
١٠٠ فما فوق	—	٤٠%	٦٢ر٥%	٢٩%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٢) بأعلاه أن توزيع أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أدخل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل، وظهرت اختلافات واضحة بين النسب المئوية للمستويات التعليمية والنسب المئوية لفئات الدخل. وهذا يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين بمعنى أن مستوى التعليم غير مستقل عن معدل الدخل في جمل الأفراد غير راضين عن عملهم. فالأفراد الأميون والأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية قد يشعرون أن مستوياتهم التعليمية قد عينت الى حد بعيد طبيعة عملهم، وحددت بالتالي دخولهم المنخفضة، ولذلك لا نجدهم راضين عن عملهم. أما الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية المرتفعة نسبيا فقد يكون عدم رضاهم عن المهن التي يمارسونها انها لا تحقق لهم دخولا أعلى على الرغم من حصولهم على مؤهلات علمية مرتفعة.

### جدول رقم ( ٢٣ )

توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب الدخل والمهنة

المهنة	موظف	عامل	فئات الدخل
فئات الدخل بالشهر	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٦٠%	٦٦,٧%	٦٣%
١٠٠ فما فوق	٤٠%	٣٣,٣%	٣٧%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٣) أنه ليس هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة وأن المتغيرين مستقلان عن بعضهما البعض، ذلك لانه عندما قنا بتوزيع أفراد العينة الى فئات مهنية لم يحدث خلل يذكر في النسب المئوية الخاصة بفئات الدخل. ولم تبرز أختلافات واضحة. وتشير البيانات كذلك الى أن نسبة الموظفين الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة متساوية تقريبا مع نسبة العمال الذين يحصلون على معدلات الدخول ذاتها. ونجد مثل ذلك التساوي تقريبا بالنسبة للدخول المقولة (١٠٠ دينار فما فوق).

جدول رقم ( ٢٤ )

توزيع أفراد العينة المهاجرة غير الراضين عن عملهم بحسب المهنة ومستوى التعليم

المهنة مستوى التعليم	موظف	عامل	المستويات التعليمية
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أمي	٣٠%	٣٣,٣%	٣١,٦%
دون الثانوي	١٠%	٤,٤%	٦,٣%
ثانوي فما فوق	٦٠%	٢٢,٣%	٤٢,١%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٢٤) باعلاؤه أنه ليست هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم يمكن أن تسهم في جعل الفرد غير راضٍ عن العمل الذي يمارسه. فبمقارنة النسب المئوية الأصلية لفئات التعليم بالنسب المئوية لفئات المهنة، لم نجد اختلافات بارزة في النسبة المئوية الأصلية لفئات التعليم نتيجة توزيع أفراد العينة إلى فئات مهنية، مما يؤكد أنه لا يوجد هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم تجعل الأفراد غير راضين عن المهن التي يمارسونها. وهذه النتيجة تؤكد لنا أن عدم رضى الأفراد عن الأعمال التي يمارسونها يعود إلى العلاقة التي تربط بين المهنة ومستوى التعليم، والتفاعلات المتبادلة بينهما.

يتضح مما سبق أن الحراك المهني لدى المهاجرين ضئيل جداً، فقد تبين أن معظمهم لم ينتقل من عمل إلى عمل آخر أو إلى مهنة أخرى، وتبين أيضاً أن النسبة الضئيلة التي غيرت مجالات عملها الأولى في مجتمع المهجر لم تتجاوز محاولات أغلبهم تغيير العمل مرة واحدة فقط. كذلك كشفت البيانات عن وجود نوع من الارتباط بين ضآلة الحراك المهني وبين رغبة المهاجرين في الاستقرار في أعمالهم وعدم الميل باتجاه تغييرها في المستقبل، فقد تبين أن معظم المهاجرين لا يرغبون في تغيير عملهم، وقد يكون لرضى المهاجرين عن الأعمال التي يمارسونها وفناهم بها دور في تعزيز هذه الرغبة بصرف النظر عن الدوافع والقوى المحتملة التي تمكن وراء ذلك، ذلك لأن الرضى عن المهنة قد يكون نتيجة لاختيار حر أو نتيجة لفعل قاهر. فالفرد قد يظل في وظيفة أو في مهنة معينة لأنه يريد أن يجبل منها وظيفة أو مهنة دائمة، وقد يظل فرد آخر في وظيفة أخرى لأنه لا يجد بديلاً مقبولاً أو عملاً أكثر ملاءمة ومناسبة من عمله الحالي. وفي مقابل ذلك نجد أن المستويات التعليمية وطبيعة المهن ومعدلات دخول الأفراد قد لعبت من خلال تفاعلها وتكاملها، ومن خلال الارتباطات القائمة فيما بينها، دوراً واضحاً في عدم رضى المهاجرين عن مهنتهم وأعمالهم وفي الرغبة في تغييرها واستبدالها بمهن وأعمال أخرى.

وعلى الرغم من ضآلة الحراك المهني الذي ميز الجماعات المهاجرة بعد استقرارها في مجتمع المهجر، فقد برز هذا الحراك بشكل واسع عند أول اتصال لهم في مجتمع المدينة، إذ وُجدنا أن نسبة عالية من المهاجرين قد غيرت مجالات عملها التقليدي التي كانت تمارسها في المجتمع الأصلي إلى مجالات عمل أخرى، وذلك بهدف التكيف والتلاؤم مع طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع الجديد. ويبدو أن عملية التكيف والتلاؤم هذه ضرورة حيوية بالنسبة للجماعات المهاجرة لأنها تكفل لها البقاء والاستمرار في الوجود. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن الاستنتاج أن الحراك المهني قد يكون واسعا عندما يرافقه حراك مكاني أو حراك جغرافي، وأنه يصل إلى أدنى مستوى له بعد أن يستقر المهاجر في المجتمع الجديد ويضفي على استقراره فيه فترة طويلة.

ويبدو أن نسبة قليلة من المهاجرين كانت ترغب بالتمسك بنمط الأعمال التقليدية على الرغم من الحراك المكاني، وقد تمثلت هذه الرغبة في تحركها إلى مناطق قروية تحيط بمدينة أريد مثل مدينة الرمثا، ودير أبي سعيد، والبيضة، والخراج، وكفر أسد وغيرها قبل أن تستقر نهائيا في مدينة أريد، وقد بلغت نسبة هذه الجماعة حوالي ٣١٪ من حجم العينة المهاجرة ككل، وكانت هذه الجماعة تمارس بعض الأعمال المتصلة بالنشاط الزراعي قبل تحركها ثانية إلى مدينة أريد. وهذا يدل دلالة واضحة على أن المهاجرين يخضعون لعملية تكيف تدريجي سواء أكان هذا التكيف يتعلق بالمهنة الجديدة أو بالمكان الجديد.

والسؤال الذي أصبح طرحه مشروعا الآن هو هل صاحب الحراك المهني — المكاني حراك اجتماعي؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هي معايير ومقاييسه؟

قلنا أن الحراك الاجتماعي، هو انتقال الفرد من وضع اقتصادي اجتماعي معين إلى وضع اقتصادي اجتماعي آخر. وقد رأينا أن معظم المهاجرين قد تحولوا بعد استقرارهم في مجتمع المهجر من الاشتغال بالمهن التقليدية التي يتصل معظمها بالنشاط الزراعي إلى الاشتغال بالأعمال والمهن السائدة في مجتمع المهجر والتي تنسجم مع مؤهلاتهم وقدراتهم. وقد رأينا كذلك أنه ترتب على هذا التحول ارتفاع ملحوظ في معدلات دخولهم وعوائلهم النقدية، ولا شك أن ارتفاع الدخل يعد من بين المؤشرات والمحركات الجوهرية التي تدل على تحسين المستويات الاقتصادية للأفراد. وقد تمثل بعض مظاهر هذا التحسن في بناء وحدات سكنية أرقى كثيراً من وحدات السكن السابقة التي كان يحيط معظمها من المرافق الصحية الضرورية. وقد استطاع نصف حجم العينة تقريباً بناء وحداتهم السكنية في أقل من سنتين تقريباً من استقرارهم في مجتمع المهجر، فيما تمكن النصف الباقي من بناء وحداتهم السكنية بعد أكثر من سنتين بقليل. ولم يبق سوى ١٠٪ من حجم العينة ككل تسكن بالأجرة. أن نخلف المهاجرين من السكن بالأجرة يعتبر بحد ذاته مؤشراً هاماً من مؤشرات، رقي مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

**جدول رقم ( ٢٥ )**  
**توزيع الأفراد المهاجرين الذين بنوا وحدات سكنية بحسب المدة**

المدة التي استغرقها المهاجر حتى بنى الوحدة السكنية	العدد	النسبة المئوية
بعد أقل من سنة	٣١	٢٩,٢٪
بعد سنة	١٣	١٢,٠٪
بعد سنتين	١١	١٠,٤٪
بعد أكثر من ذلك بقليل	٥١	٤٨,٤٪
المجموع	١٠٦	١٠٠٪

وبما يلفت النظر حقاً أن معظم المهاجرين قد بنوا وحداتهم السكنية في مجتمع المهجر بعد فترة زمنية قصيرة نسبياً، وهو شيء غير متوقع وغير مألوف بالنسبة للمهاجرين عموماً.

ولكن المهاجرين قدموا تفسيراً مقنعاً لهذا الانحياز السريع. ويتمثل هذا التفسير في تدني أسعار الأرض في مدينة أربد في تلك الفترة وبخاصة الأراضي الزراعية التي كانت تحيط بالمدينة والتي أصبحت اليوم تشكل بعض ضواحيها الحامشية. روى لي بعض أفراد العينة أن سعر الدونم الواحد لم يتجاوز في تلك الفترة ثلاثمائة دينار أردني في منطقة التركمان وحوالي مئتي دينار في منطقة حنيناً وهما المنطقتان اللتان يتركز فيها معظم المهاجرين من منطقة الأغوار الشمالية. ويضاف إلى تدني أسعار الأرض في تلك الفترة كعامل أساسي وحيوي لبناء الوحدات السكنية في فترة قصيرة، استخدام قوة عمل بشرية في البناء دون مقابل نقدي، ذلك لأن الغالبية العظمى من المهاجرين قد استخدموا أفراد أسرهم وزوجاتهم في أعمال البناء المختلفة، وقد اشتملت نسبة ليست قليلة من هذه الوحدات السكنية على معظم المرافق الصحية الضرورية بالإضافة إلى اشتغالها على غرف مستقلة للجلوس لتناول الطعام.

وقد لاحظ الباحث كذلك في أثناء زيارته لأفراد العينة في مرحلة تعبة صحائف الاستبيان أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية في منطقة حي التركمان وفي شارع فلسطين وفي شارع إيدون في الطرف الجنوبي من المدينة مؤثباتاً مقبولة ومناسبة، على عكس الوحدات السكنية في منطقة حنيناً التي ينقص بعضها مثل هذا التأثير والتي لا يختلف تأثيرها اختلافاً كبيراً عما هو موجود في المجتمع الأصلي.





الفصل الرابع  
دوافع الهجرة



## دوافع الهجرة

طرح الباحثون والدارسون مجموعة من النماذج أو الطرز models المفسرة للهجرة بشكل عام. ويمكن القول مع «بوينينج» W.R. Bohning ان هذه النماذج على تمدها وتنوعها يمكن تصنيفها الى ثلاثة نماذج<sup>١</sup>.

وهذه النماذج الثلاث هي:-

النموذج الأول: نموذج المسافة - الجذب. وقد تزعم هذا الاتجاه كبار العلماء التقليديين أمثال «رافينستين» Ravenstein و «ستوفر» Stouffer

النموذج الثاني: نموذج الطرد - الجذب Push - Pull أو ما يسمى الفائدة - التكلفة، ويتزعم هذا الاتجاه «جاستيد» Gasted و «جروبل» Grobel و «سكوت» Scott و «تودارو» Todaro و «روجرز» Rogers

النموذج الثالث: نموذج «الامكانية» Possibility أو ما يسمى بسلسلة الهجرات لمفسرة اجتماعيا. مثل «ماكدونالد» Macdonald

وقد وجه بوينينج Bohning الى هذه النماذج الثلاث مجموعة من الانتقادات تنطوي على قدر من الحقيقة، فالنموذج الأول الذي يركز على أن هجرة الأفراد تتحدد بحجم المساحة أو المسافة التي تفصل بين المكانين، يشير الى ضالة فرص الفرد في الاختيارات أو انتفاها نائيا، ويقول بوينينج ان الدراسات أثبتت عدم صحة هذا النموذج وأشارت الى أن التحركات السكانية تتحدد غالبا وفق اختيارات الأفراد وفي ضوء قرارات تم عن اختيار ذاتي بحسب<sup>٢</sup>.

أما نظرية الطرد - الجذب التي تبناها على الأغلب علماء الاقتصاد التقليديون فقد استندت على افتراض أساسي مؤداه أن التحركات السكانية تتم على الأغلب في ضوء تصورات الأفراد للقيم المادية المترتبة على تحركهم الى أماكن أخرى بديلة، وقد واجهت هذه النظرية هي الأخرى بمض التحديات. فالافتراضات التي استندت اليها في تجانس الدوافع وامكانية توفير البدائل والحصول عليها هي افتراضات غير واقعية. وتشتمل هذه المشكلات في أن المحددات الأساسية لقرارات الفرد في التحرك غالبا ما تكون قرارات بغض قوى وعوامل خارجية مثل توفر الفرص في مكان ما وعدم توفرها في مكان آخر. يضاف الى ذلك مجموعة من العوامل الأخرى مثل العوامل النفسية والصحية والسياسية غير المحددة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مقياس التكلفة الذي قد يستند اليه الفرد في تحركه يتأثر بتغيرات

Population Bulletin of the United Nations —

Economic Commission for W. Asia. No 17 — December.

(١)

1979 — P. 4

Ibid. p.7.

٢ -

ونظر كذلك الدراسة التي قام بها كاتب هذه الأسطر في «الهجرة والتغير الثقافي في ضوء النظرية البنائية - الوظيفية». دراسة على عينه من المهاجرين الريفيين «قرية سول» الى مدينة صلالة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة ١٩٧٧. حيث تبين أن معظم المهاجرين من قرية سول تنهبوا مباشرة الى مدينة صلالة دون أن يستقروا في مدينة جرش على الرغم من قربها من قريتهم الأصلية «سول».

المجرة ذاتها. وأكثر من ذلك فإن نتائج التجارب في هذا المجال يمكن أن تتنوع بتنوع المجموعات البشرية، إلى جانب أن الجماعات تتحرك بسرعة من موضع الطرد إلى موضع الجذب والعكس بالعكس، بحيث يصبح التمييز بينهما أي بين عامل الطرد وعامل الجذب لا معنى له.

إن علماء الاقتصاد يبتدئون من افتراضات الانثروبولوجيين التي مؤداها أن الإنسان هو فرد عقلاني ومرشد بصورة كافية فيما يصل بمواجهاته الاقتصادية. ولكن إذا سلمنا بقائفة هذه الفرضية لأغراض توجيهية فإننا نتشغل في هذا المعنى الضيق في وضع يدنا على الحقيقة كلها. والا فلماذا نجد من بين الأفراد الذين يحملون مراتبة ونواضع اقتصادية متماثلة ومؤثرات اجتماعية متشابهة أن نسبة منهم فقط يتعين علينا أن نتحرك عمليا كاستجابة لتباينات القرص.

إننا نستطيع أن نتكلم فقط عن تفسيرات قيمة من هذا النوع عندما يتم التحرك تحت ظروف ومؤثرات متساوية. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تتجاهل بعض الخصائص والتأثيرات الأساسية ذات الصلة بالموضوع. إن المنصر العقلاني الذي ينطوي عليه قرار الفرد في الهجرة من الوجهة الاقتصادية هو عنصر جزئي ويعتمد على تنوعات الشخصية والمعلومات والوظائف والاستقلالية في اتجاهات الفرد وميله.

يضح مما سبق أن نظرية واحدة بعينها لا يمكن أن تستوعب جميع الدوافع التي تقف وراء قرار الفرد في التحرك والهجرة إلى مكان آخر ذلك لأن الدوافع تتنوع من مجتمع إلى مجتمع آخر ومن زمن إلى زمن آخر. وإن هذه الدوافع في تنوعها وتباينها ترتبط بمجموعة الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها سواء في منطقة الأصل أو في منطقة الهجرة وسواء في داخل القطر أو في خارجه. كما أن هذه الدوافع تتنوع بحسب المقاعد الحقيقية للأشخاص المهاجرين وبحسب اهتماماتهم. ويبدو أنه من المناسب أن نربط بين هجرة الأفراد وبين رغبتهم في إشباع حاجة معينة. وفي ضوء هذه الفرضية يمكن القول أن الناس يهاجرون لأنهم يشعرون أنهم بحاجة إلى شيء ما وأنهم يرغبون في إشباع هذه الحاجة. وقد تكون هذه الحاجة اقتصادية أو اجتماعية أو سيكولوجية، وعندما يكون الأفراد مهتمين بالتحرك إلى أي مكان تتوفر لهم فيه فرص العمل لإشباع احتياجاتهم. غير أن قرار الفرد في التحرك يتحدد مع ذلك بقدرته على دفع نفقات تنقله وما يرتبط بذلك من أجور وتطبيقات وسائط النقل المختلفة. وقد تشكل هذه الشروط المسبقة عائقا مسبقا أمام الفقراء. ولا شك أن المعلومات التي يحصل عليها الفرد يوم قبل تحركهم إلى أماكن توفر فرص العمل تلعب دورا كبيرا في اتخاذ قرار الهجرة. ولكنها في الوقت ذاته قد تحد من حجم هذه التحركات. وبالإضافة إلى ذلك فإن قنوات الاتصال بين المجتمع الأصلي والمجتمع الذي ينوي المهاجر الاستقرار فيه تشكل هي الأخرى شرطا مسبقا للهجرة.

ومما يمكن من أمر فإن الحاجة إلى إشباع رغبة ما لدى الفرد هي التي تقف وراء قراره في التحرك والهجرة. وعندما يصبح مجموع الدوافع يكافئ — من حيث الحجم والعدد — مجموع الحاجات

الإنسانية. فالفرد يتخذ قراره في الهجرة عندما يفقد توازنه في ظل ظروف معينة لا تقوى على تلبية احتياجاته الأساسية والثانوية. وفي هذه الحالة يصبح من الضروري كما أشار «ميلبانك» Milbank تطوير نظرية تعالج عدة عوامل وعدة علاقات ترابطية<sup>١</sup>.

إن الحراك الجغرافي بحد ذاته قد لا يخلق فرصاً أفضل في مجتمع المهاجر. ولكنه في الوقت ذاته يكشف عن شروط وأوضاع اقتصادية اجتماعية قاسية في المجتمع الأصلي تدفع بالفرد إلى الهجرة لاشباع احتياجاته الأساسية. ونعتقد تكن معرفة الدوافع في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع الأصلي دراسة تحليلية. أما قوى الاغراء في مجتمع المدينة فلا يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في جذب الأفراد الريفيين إلا من خلال ارتباطها بتلك الظروف والأوضاع القائمة في مجتمع القرية وانقصار الأخيرة إلى تلك العناصر والقوى بصورة ملحوظة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عناصر الجذب في مجتمع المدينة لا تشكل دوافع إلا لدى الأشخاص الذين يتوقعون الحصول على مراكز اجتماعية أرقى أو تحقيق معدلات دخول أعلى.

في ضوء هذه الاعتبارات فإن معرفة الدوافع الحقيقية لهجرة الريفيين من الأنهار الشمالية إلى مدينة أريد يقتضي منا دراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي دراسة علمية تحليلية وربط مجموعة الدوافع التي يمكن التوصل إليها بتلك الدوافع القائمة في مجتمع المهاجر نظراً لما يمكن أن يقوم بين هذه الدوافع من ترابطات وعلاقات تساندية.

#### جدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب دوافع الهجرة

الدافع	العدد	النسبة المئوية
توفر العمل	٣٦	٢٨,٠%
الحرب	٦٧	٥٢,٣%
التعليم	٠٢	١,٦%
وجود الأقارب	١٩	١٥,٠%
شراء العقارات	٠٤	٣,١%
المجموع	١٢٨	١٠٠%

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم المهاجرين قد اتخذوا قراراتهم في التحرك بفعل الحرب بينما احتل دافع التحرك من أجل العمل المرتبة الثانية. وعلى الرغم من أن الحروب تعد من أقوى العوامل الطاردة للسكان بشكل جماعي فإن معدلات التحرك العالية نسبياً بفعل هذا العامل (في مجال هذه الدراسة) قد تكون مضطلة إلى حد ما. ذلك لأن الحروب تشكل على الأغلب ظروفًا طارئة استثنائية، ولا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي في الوطن الأصلي ولا قوى الإغراء والجذب التي تميز المجتمعات المستقبلية أو أماكن الوصول. وإذا أضفنا معدلات التحرك التي تمت بفعل وجود الأقارب في المدينة وشراء العقارات فيها إلى معدلات التحرك التي تمت بفعل توفير فرص العمل في المدينة، نجد أن عامل الحرب لا يلعب الدور الأساسي والمهم في اتخاذ قرار التحرك. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت البيانات التي أمكن جمعها بخصوص إمكانية عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أن نسبة قليلة من المهاجرين أبدت رغبةً في العودة على الرغم من أن الحرب قد انتهت منذ أربعة عشر عاماً أو بعد تحركهم بأقل من سنتين مما يدل على أن عامل الحرب يشكل عاملاً معيلاً في الهجرة أكثر منه عاملاً أساسياً.

و يوضح الجدول رقم (٢٧) أن نسبة ليست قليلة من المهاجرين قد اتخذت قرارها في التحرك إلى مدينة أربد قبل أن تندلع الحرب في بيئاتهم الأصلية. انظر الجدول رقم (٢٧)

**جدول رقم (٢٧)**  
**توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب تاريخ السكن في مجتمع المهجر**

النسبة المئوية	المسدد	تاريخ السكن
١٦%	١٩	قبل عام ١٩٦٧
١٨%	٢١	عام ١٩٦٧
٥٩%	٧٠	عام ١٩٦٨
٧%	٨	عام ١٩٧١ وما بعدها
١٠٠%	١١٨	المجموع

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المهاجرين تحركوا الى مدينة ابد في عام ١٩٦٨ وهو العام الذي شهد حرب الاستنزاف بين الجيش العربي الأردني وجيش منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين جيش الاحتلال الصهيوني. غير أن نسبة ليست قليلة - كما تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه - قد تحركت الى مدينة اربد قبل اندلاع الحرب. مما يؤكد أن هنالك ظروفًا مسبقة قد تفاعلت فيما بينها ودفعت بالأفراد لاتخاذ قرار التحرك.

وإذا صرفنا النظر عن مسألة تصنيف الدوافع وتدرجها من حيث الأهمية والفاعلية في اتخاذ قرارات التحرك فإن التعرف على القوى والدوافع الحقيقية للهجرة يتطلب من الباحث الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في منطقة الأصل واختيار المقاييس والمعايير الملائمة لتحقيق هذه الغاية. ثم ان التعرف على هذه الظروف يُلقِي مزيدًا من الضوء على الدوافع المعلنة وبخمسها للاختبارات الامبريقية، «الواقعية». ولعل أبرز هذه المعايير تتمثل في معدل الدخل السنوي للفرد وكفايته في اشباع احتياجاته الأساسية يضاف الى ذلك طبيعة العمل واستمراره والنشاط الزراعي القائم وفاعليته في تثبيت الأفراد أو دفعهم الى الهجرة ثم الخدمات الاجتماعية المتاحة والمرافق العامة المختلفة الى غير ذلك من المعايير التي يمكن أن تكشف عن الدوافع الحقيقية التي تكن وراء اتخاذ الأفراد قرار التحرك والهجرة. وبما أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي لم تشكل قوى طاردة لجميع أفراد العينة المهاجرة بصورة صريحة وواضحة حسب ما جاء في البيانات لذلك فإن تحليلنا لهذه الظروف والأوضاع سوف يقتصر على الأفراد الذين أجابوا أنهم تحركوا الى مدينة اربد بفعلها وتحتم وطأتها. ولألقاء مزيد من الضوء على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المنطقة حتى عام ١٩٧٣ فسوف نستعين بنتائج بعض الدراسات التي أجريت حول الموضوع ذاته.

يعتقد الباحث أن الكشف عن معدلات دخول الأفراد قبل الهجرة والوقوف على مستوى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي بالإضافة الى معرفة الأساليب والطرق الزراعية التي كانت سائدة وهناك قد تسهم الى حد كبير في توضيح ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المنطقة قبل الهجرة.

جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة المهاجرة بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحسب معدلات الدخل قبل الهجرة

معدلات الدخل الشهري بالدينار	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	٢٤	٢١%٥٢
٥٠ —	١٦	٣٥%٣٥
١٠٠ —	٠٢	٤٣%٤٣
١٥٠ فما فوق	٠٤	٨٦%٨٦
المجموع	٤٦	١٠٠%

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٨) أعلاه أن نصف أفراد العينة تقريباً كانت معدلات دخولهم الشهرية تقل عن خمسين ديناراً في الشهر. وأن حوالي ٨٧% منهم لم تحصل معدلات دخولهم الشهرية إلى مئة دينار شهرياً. وعلى الرغم من أن تكاليف الحياة المعيشية كانت أقل مما هي عليه اليوم، وعلى الرغم من أننا نفترض أن هؤلاء المهاجرين كانوا يحصلون على دخول عينية بالإضافة إلى دخولهم النقدية، إلا أن الباحث يعتقد أن معدلات الدخل ككل لم ترق إلى مستوى توفير المعيشة المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الحياة المعيشية المناسبة في تلك الفترة. وبما يؤكد ذلك أن هنالك دراسات أجريت حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة في الفترة ما بين ١٩٦٥-١٩٦٦ أشارت إلى تدني مستوى دخول الأفراد، وبخاصة الأفراد الزراعيين. فقد كشفت هذه الدراسة أن معدل الدخل الصافي للدوغم الواحد لم يتجاوز ١٣٦ ديناراً في السنة وأن هذا المعدل يزيد ٥% عن معدل الدخل الصافي للدوغم في السنة السابقة<sup>١</sup>. كذلك فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن حوالي ٩٠% من الأفراد الزراعيين لم تكن لديهم معرفة كافية في الأساليب والمهارات الزراعية أو في طرق تحسينها، وأنه لم يكن في المنطقة قوى عاملة أو مدربة على العمل الزراعي. وقد توصلت الدراسة كذلك إلى أنه من بين المشكلات العديدة التي كان يعاني منها المزارعون مشكلة الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقات مشار بهمهم الزراعية. أما القروض الحكومية، فعلاوة على عدم كفايتها فإنها لم تكن منظمة

Awwad Abdul Wahhab jAMIL, Agricultural Production and income in the east (١)  
Ghor Irrigation project. Pre and Post canal. United State agency for international  
development — Amman. 1967. P. 2.

أو موجهة وفق الاحتياجات الفعلية للمزارعين. وبالإضافة الى ذلك فقد كانت تنقصهم البذور الزراعية المجسنة، والأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية الحديثة ووسائل النقل والمواصلات الملائمة<sup>١</sup>.

وبما لا شك فيه ان معدلات دخول الأفراد في هذه المنطقة ترتبط الى حد كبير بمجموع الانتاج الزراعي وكميته، وان حجم الانتاج الزراعي وتزايديه يعتمد بدوره على كفاءة الأساليب والطرق الزراعية المستخدمة، والقوة البشرية العاملة وتوفر البنية التحتية الملائمة. وبما أنه لم يتحقق للنشاط الزراعي في تلك الفترة معظم هذه الركائز والمقومات، فقد بقي الانتاج الزراعي دون المستوى المطلوب فانخفضت بذلك معدلات دخول الأفراد.

وفي دراسة أحدث أجريت في عام ١٩٧٣ حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الغور الشرقية ككل وجد أن منطقة الغور الشمالي قد أحرزت بعض التطور في مجال النشاط الزراعي، وقد تمثل ذلك في تزايد القوة البشرية العاملة التي تعمل بأجر، وتزايد المساحات الزراعية المستغلة<sup>٢</sup>.

غير أن الدراسة قد أشارت الى أن المنطقة كانت تفتقر الى الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الملائمة في مجال الخدمات التعليمية. فقد أشارت هذه الدراسة الى أن حوالي ٦٨,٩% من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١١ سنة لا يعرفون القراءة والكتابة<sup>٣</sup>، مما يدل على تفشي الأمية في تلك المنطقة. وعلى الرغم من أن الدراسة أشارت الى أن ٧٨,٢% من السكان كانوا يملكون المنازل التي تأوهم الا أن معظم هذه المنازل كانت تفتقر الى المرافق الأساسية والتسهيلات الاجتماعية المختلفة كالحمامات والطابع، فقد تبين أن نسبة الأسر التي كانت تشتمل وحداتها السكنية على حمام مستقل حوالي ١٣% من مجموع الأسر، وأن حوالي ٤٨% من مجموع الأسر لم تشمل منازلها على مطابخ مستقلة<sup>٤</sup>. وقد وجد كذلك أن معظم المساكن كانت مبنية من مواد تقليدية قديمة انظر الجدول رقم (٢٩)<sup>٥</sup>.

١ - دائرة الإحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الغور الشرقية ١٩٧٣، ص ٣٦.

٢ - دائرة الإحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية لمنطقة الغور الشرقية ١٩٧٣ ص ٤٤.

٣ - دائرة الإحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ١٣٧.

٤ - دائرة الإحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ١٤٣، أخذ عن جدول رقم (٢٣) نفس الصفحة.



جدول رقم (٢٩)

توزيع المساكن في منطقة الغور الشمالي بحسب المادة المستخدمة في البناء كما هو في آذار ١٩٧٣

نوع المادة المستخدمة في البناء	عدد المساكن	النسبة المئوية
زيتكو	٣٤	١%
لبن وطن	٤٠٩٢	٨٥%
حجر ودبش	١٤	—
لبن اسمنت	١٨٣	٤%
اسمنت ملح	٢٧٠	٦%
حجر منحوت	١٦	—
خيم	٢٦	١%
بيوت شعر	١٦٨	٣%
أخرى	١٤	—
المجموع	٤٨١٧	١٠٠%

يتبين من ادخالات الجدول رقم (٢٩) أعلاه أن المادة المستخدمة في بناء المنازل التي تسكنها الأسر أصبحت مادة قديمة، ولا تصلح لأغراض السكن الملائم في العصر الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك فقد بينت الدراسة أن أكثر من ثلثي عدد الوحدات السكنية في منطقة الغور الشرقية ككل تقل مساحة كل منها عن ٣٦ متراً مربعاً. بينما بلغت نسبة المساكن المأهولة التي تقل مساحة كل منها عن ستة عشر متراً مربعاً حوالي ٢٠٪<sup>١</sup>.

ولا شك أن هذا النقص من المساكن بالإضافة إلى افتقارها إلى المرافق الأساسية يشكل قوى طاردة للسكان وبخاصة عندما يقارنون أوضاعهم السيئة بالأوضاع السائدة في مجتمع المدينة. وقد انعكست هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية في إجابات أفراد العينة من المهاجرين، وبخاصة ما يتصل منها بصفة حجم الخدمات الاجتماعية التي كانت متوفرة في المجتمع الأصلي قبل هجرتهم.

١ - دائرة الإحصاءات العامة المربع السابق ص ٥٦.

جدول رقم (٣٠)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع الخدمات الاجتماعية التي كانت تنقصهم قبل الهجرة \*

نوع الخدمات التي كانت تنقصهم	العدد	نسبة المئوية
كهرباء	٣٦	٧٠٪
ماء	٣٢	٦٣٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة كانوا يعانون من نقص حاد في بعض الخدمات الاجتماعية كالماء والكهرباء. أما الخدمات الاجتماعية الأخرى كالخدمات التعليمية ووسائل النقل والطرق والخدمات الصحية، فيبدو أنها كانت متوفرة ولكن ليس بشكل كاف.

وهكذا نرى أن مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذي كان سائدا في المجتمع الأصلي قبل الهجرة كان مستوى متدنيا يشجع الفرد على اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى أي مكان آخر تلوح فيه فرص أفضل ومستويات اقتصادية واجتماعية أرقى.

لقد اهتمت الحكومة مؤخرا بتحسين هذه الظروف وتطوير المنطقة ككل وبخاصة بعد عام ١٩٧٣، نظرا لأهميتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي على المستوى القومي. وقد نجحت الحكومة بالفعل في أن تجتذب الى المنطقة أعدادا من السكان الذين هجروها، وأعدادا أخرى من الأيدي العاملة من خارج المنطقة، حيث باشرت بتنفيذ بعض المشاريع التنموية وبخاصة ما يتصل منها بتطوير البنية التحتية. ولكن هل نجحت هذه المشاريع في تطوير النشاط الزراعي الذي يميز المنطقة؟ وهل ارتفعت معدلات دخول الأفراد؟ وهل تحسنت مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية؟ للإجابة على هذه التساؤلات لا بد أن نخصص فصلا للحديث عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت المنطقة بعد عام ١٩٧٣.

\* هذه الأعداد والنسب للأفراد الذين هاجروا وحمل ظروف اقتصادية - اجتماعية فقط.  
١ - دائرة الإحصاءات العامة، المرجع السابق، ص ٥٩.

## الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المجتمع الأصلي بعد عام ١٩٧٣:

يبدو أنه من المناسب أن تستل دراستنا لهذا الموضوع بالتعرف على معدلات الدخل السنوية لأفراد العينة في المجتمع الأصلي ومدى كفايتها في تغطية نفقات احتياجاتها المختلفة.

جدول رقم (٣١)  
توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب معدلات الدخل

معدل الدخل السنوي بالدينار	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٦٠٠ دينار	٦٥	٤٢,٨%
٦٠٠ —	١٢	٧,٥%
٧٠٠ —	١٣	٨,٥%
٨٠٠ —	١١	٧,٢%
٩٠٠ —	٥	٣,١%
١٠٠٠ —	١٢	٧,٥%
١١٠٠ فما فوق	٣٢	٢١,٩%
المجموع	١٥٢	١٠٠%

يتضح من البيانات التي يتضمنها هذا الجدول أن حوالي (٤٣%) من حجم العينة يقل معدل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في السنة أي أقل من ٥٠ ديناراً في الشهر. يضاف الى هذه النسبة كذلك حوالي (٢٨%) من حجم العينة يقل معدلات دخولها السنوية عن ٩٠٠ ديناراً أي حوالي ٨٠ ديناراً في الشهر. وهذا يعني أن (٧١%) من حجم العينة تعيش دون المستوى الاتساني المطلوب خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار التزايد المستمر في أسعار السلع والحاجيات دون تمييز بين الريف والحضر. وعلى الرغم من أنه ليس هنالك مقاييس عالمية ثابتة للدخل المعقول أو المناسب بسبب تنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فإن معدلات الدخل السنوي هذه لا تغطي جميع احتياجات السكان ومطالباتهم. أنظر الجدول رقم (٣٢).

**جدول رقم (٣٢)**  
**توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب كفاية الدخل في تغطية احتياجاتهم**

كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية
يفطي كل الاحتياجات	٣٠	٢٤٤٪
ثلثي الاحتياجات	٣٣	٢٣٠٪
نصف الاحتياجات	٢٧	١٨٧٪
أقل من النصف	٤٩	٣٤٠٪
يزيد عن الاحتياجات	صفر	
المجموع	١٤٤	١٠٠٪

يشير الجدول رقم (٣٢) الى أن (٢٤٤٪) فقط من حجم العينة هي التي يكفي دخلها السنوي لاشباع احتياجاتها وأن الغالبية العظمى من أفراد العينة تشبع نصف احتياجاتها فقط، أو أقل من النصف أيضا

هذا ويتجه بعض أفراد العينة الى البحث عن مصادر أخرى في محاولة منهم لتغطية بعض الاحتياجات الأساسية الضرورية، فقد تبين أن حوالي ٤٥ شخصا أو (٢٩٦٪) من حجم العينة تمكنت من توفير مصادر دخل أخرى بالإضافة الى مصادر دخلها الأساسية.

و يوضح الجدول رقم (٣٣) أن حوالي (٣١٪) من هؤلاء تقل معدلات دخولهم السنوية الاضافية عن ٥٠ دينار وأن حوالي (٢٠٪) منهم يزيد معدل دخولهم السنوية الاضافية عن ٥٠ دينار و يقل عن ٧٠ دينار في الشهر، وفي الوقت الذي عملت فيه مصادر الدخل الاضافية على توسيع الفجوة في دخول المواطنين في المجتمع الأصلي الا أن النسبة العددية الضئيلة هؤلاء بالإضافة الى تدني معدلات الدخل الاضافية لا تغفر كثيرا من الواقع الاقتصادي المتدني الذي يعيشه السكان في المجتمع الأصلي.

**جدول رقم (٣٣)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الإضافي بالشهر**

النسبة المئوية	العدد	المبالغ الشهرية بالدینار
٣١,٠%	١٤	أقل من ٥٠ دينار
٢٠,٠%	٩	— ٥٠
٧,٣%	٣	— ٧٠
٤,٣%	٢	— ٩٠
٣,٧٤%	١٧	١١٠ فأفوق

وبما يزيد الوضع سوءاً أن حوالي (٥٠%) من فئة العمال يقضون أكثر من ثلثي أيام السنة دون عمل. ولا شك أن البطالة في أي مجتمع من المجتمعات تشكل ظروفاً طارئة لهذه الفئة من الناس. أنظر الجدول رقم (٣٤).

**جدول رقم (٣٤)**  
**توزيع أفراد العينة من الفئة العاملة بحسب عدد أيام العمل في السنة**

النسبة المئوية	العدد	عدد أيام العمل في السنة
١٢,٠%	٢	أقل من ٦٠ يوماً
٥,٩%	١	٦٠ يوماً —
٢٣,٢%	٤	— ٩٠
١٢,٠%	٢	— ١٢٠
٤٦,٩%	٨	١٥٠ فأفوق
١٠٠%	١٧	المجموع

ومقارنة معدلات الدخل التي يحصل عليها أفراد العينة المهاجرة في مجتمع المهجر مع معدلات الدخل التي يحصل عليها أفراد العينة في المجتمع الأصلي، يتبين لنا مدى الترابط بين قرار الفرد في التحرك وبين الظروف الاقتصادية والمعيشية في المجتمع الأصلي.

**جدول رقم (٣٥)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخولهم السنوية**

المهاجرون		المجتمع الأصلي		
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	معدلات الدخل السنوي بالدينار
١٢٫٢٪	١٣	٤٢٫٨٪	٦٥	أقل من ٦٠٠ دينار
١٢٫٢٪	١٢	٨٪	١٢	٦٠٠ —
٩٫٥٪	١٠	٨٫٥٪	١٣	٧٠٠ —
١٥٫١٪	١٦	٧٫٢٪	١١	٨٠٠ —
١١٫٤٪	١٢	٤٫٤٪	٧	٩٠٠ —
٧٫٤٪	٨	٨٪	١٢	١٠٠٠
٣٣٫٠٪	٣٥	٢١٫١٪	٣٢	١١٠٠ فما فوق
١٠٠٪	١٠٦	١٠٠٪	١٥٢	المجموع

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن (٣٣٪) من حجم العينة المهاجرة تحصل على دخل معقول ومناسب في مقابل (٢١٪) من عينة المجتمع الأصلي. وبين الجدول كذلك أن (٤٣٪) من حجم العينة في المجتمع الأصلي يقل معدلات دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في مقابل (١٢٫٣٪) من عينة الجماعة المهاجرة. وفي الوقت الذي يلاحظ أن هنالك تدرجا تصاعديا في معدلات الدخل بالنسبة لأفراد العينة المهاجرة فأننا لا نجد مثل ذلك في عينة المجتمع الأصلي بل نجد بدلا من ذلك قفزة واسعة في معدلات الدخل في أعلى السلم الهرمي لتوزيع معدلات الدخل مما يشير الى وجود فروق حادة في معدلات الدخل في المجتمع الريفي أكثر منه في المجتمع الحضري.

#### الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع الأصلي :-

يكاد يتخذ الاتفاق فيما بين علماء الاجتماع والديموجرافيا والاقتصاد في أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سواء في المجتمع الأصلي أو في مجتمع المهاجر تشكل الركن الأساسي في اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى مكان آخر. فقد أشارت الدراسات والأبحاث المتخصصة أن هنالك نوعا من الترابط بين ظروف النظام الاقتصادي وطبيعة الحياة الاجتماعية وبين الهجرة. ويسلم الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة ترتبط بوجه عام بعدم كفاية الموارد الاقتصادية أو عدم كفاية فرص التقدم الاقتصادي للفرد، فنتجه لذلك صوب المناطق التي تتوفر فيها هذه الفرص. ويرتبط بهذا أيضا عدم

كفاية الموارد المحلية في اشباع حاجات السكان المتزايدة<sup>١</sup>. ويرتبط بالظروف الاقتصادية كذلك نظام ملكية الأرض ونظام التوريث الذي يؤدي الى تفتت الأرض باستمرار لأكثر من جيل<sup>٢</sup>. يضاف الى ذلك أيضا عدم استخدام الطرق والأساليب الزراعية الحديثة وعدم استغلال الأرض واستثمارها استثمارا نافعا وبروز قيم اقتصادية جديدة تعتمد تخطيطا يقوم على الموازنة بين الربح والخسارة وتحتاج الى نظرة تحليلية بعيدة المدى لم يتكيف معها الفرد القروي بعد. لذلك فانه يفضل ترك الأرض في هذه الحالة و يتجه الى مكان آخر يوفر له فرصة عمل تتلاءم مع إمكانياته وقدراته. وتشير الدراسات كذلك الى أن افتقار المجتمع الأصلي الى الخدمات والتسهيلات الاجتماعية المختلفة أو عدم كفايتها في اشباع احتياجات السكان هناك تلعب دورا كبيرا في دفع الأفراد الى الهجرة واتخاذ قرار التحرك طمعا في الحصول عليها في الأماكن التي تتوفر فيها مثل المدن والمراكز الحضرية الكبرى. وتشتمل عادة على الخدمات الصحية والمدارس والكهرباء ووسائل النقل والمستشفيات وغيرها.

ونتناول في هذا الفصل مجموعة الخصائص والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تميز المجتمع الأصلي للمهاجرين، وبخاصة ما يحصل منها بالنشاط الزراعي وما يشتمل عليه من أنشطة فرعية وجوانب مختلفة. ونتناول كذلك طبيعة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة القائمة هناك وتحديد مستوياتها وفعاليتها. ونستل دراستنا لهذا الجانب بالملكيات الزراعية وعلاقة المزارعين بالأرض وطرق استثمارها والعمليات الزراعية المستخدمة، وما يرتبط بها من طرق ووسائل زراعية حديثة وإرشاد زراعي، وما يسند لها من مؤسسات اجتماعية واتحادات نوعية لها صلة أساسية بالعملية الزراعية.

---

١ - محمد أحمد محمود، الهجرة والتغير البشري في المجتمع الكويتي، وكالة المطبوعات الكويت، دون تاريخ ص ٤٥.

٢ - محمد عاطف لحيث، القرية المتغيرة دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٩٤ ص ٢٨.

جدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة وبحسب أسلوب المشاركة واستغلال المالكين للأرض والمشاركة في ملكيتها

العلاقة بالأرض	العدد	النسبة المئوية
ملك	٧٢	٦٣٫٨٪
مشاركة	٢٤	٢١٫٠٪
استئجار	١٧	١٥٫٢٪
المجموع	١١٣	١٠٠٪
صيفة المشاركة		
على النصف	١٨	٧٥٪
على الثلث	٦	٢٥٪
المجموع	٢٤	١٠٠٪
اسهام المالكين بزراعة أرضهم يزرعها بنفسه	٥٣	٧٣٫٦٪
مشاركة	١٩	٢٦٫٤٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪
مشاركة بالملكية		
مسجلة باسمه فقط	٤٠	٥٥٫٦٪
باسمه واسم اخوانه	١٤	١٩٫٤٪
باسمه وأسماء آخرين	١٨	٢٥٫٠٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه الى أن معظم أفراد العينة الذين يعملون في الزراعة يملكون الأرض التي يزرعونها وأن نسبة قليلة منهم تستثمر الأرض وفق اتفاق معين بينهم وبين صاحب الأرض يقوم على أساس المشاركة والاستئجار.



و يتحدد كل أسلوب من هذين الأسلوبين في ضوء القوة البيولوجية المبذولة في العمل ومقدار رأس المال، فإذا أسهم كل من صاحب الأرض والمزارع برأس المال فإن الانتاج يكون مناصفة أما إذا اكتفى المزارع بتقديم مجهوده العضلي فقط دون الاشتراك برأس المال وما تتطلبه العملية الزراعية من نفقات فإنه يحصل على ثلث الانتاج فقط.

وتشير بيانات هذا الجدول كذلك الى أن أفراد العينة المالكين للأرض يشتركون في زراعة أرضهم مع أشخاص آخرين وفق الصيغ والأساليب التي ذكرت آنفاً. غير أن نسبة ليست قليلة من المالكين يشتركون في ملكية الأرض مع أشخاص آخرين، وقد يكون هؤلاء الأشخاص أخوة لهم، أو يتصلون بهم بصلة نسب أو قرابة معينة.

وبما لا شك فيه أن علاقة الفلاحين والمزارعين بالأرض وأساليب استغلالها على النحو الذي كشفت عنه البيانات قد تسهم الى حد معين في تحديد الشكل النهائي للانتاج من جهة وفي تحديد العوائد أو الأرباح للأطراف المشتركة بالعملية الانتاجية ككل من جهة ثانية.

وأول ما يمكن ملاحظته أن ما يقرب من حوالي (٤٠%) من المزارعين لا يملكون الأرض التي يزرعونها، ولأن عوائدهم من الانتاج الزراعي متدنية على نحو ما سيثبت فيما بعد، فإننا نتوقع أن تكون هذه الفئة أكثر ميلاً للهجرة من غيرها بسبب عدم الارتباط الشديد بالأرض، وإذا نتابع الانخفاض في معدلات دخولها فإنها تتباعد أكثر للتحرك في أي وقت، وفي أية لحظة تلوح لها فرص أفضل.

يضاف الى ذلك أن نسبة ليست قليلة من مالكي الأرض يشتركون في زراعتها مع مزارعين آخرين، مما يترتب عليه تزايد في حجم المجهزات اذا صدقت توقعاتنا، في أن من ليس لهم أرض قد يفضلون التحرك الى مكان آخر في أي وقت يشاؤون مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الظروف والمتغيرات الاجتماعية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن العملية الانتاجية التي تتم وفق أسلوب المشاركة التي غالباً ما تكون على النصف أو الثلث من شأنها أن تلحق بعض الأضرار في فاعلية الأرض من حيث قدرتها على المدى القريب أو البعيد في توفير العناصر الأساسية الضرورية لنمو النبات بشكل انتاجي ملائم. ذلك لأن المزارع الذي يملك الأرض قد يستخدم بعض المواد التي تشكل تخصيباً اصطناعياً مؤقتاً للتربة بحيث تستنفذ الأرض طاقتها في الانخساب والفاعلية في وقت قصير. أو قد يحدث العكس تماماً. فقد يتجه هذا المزارع نفسه الى عقد اتفاقيات شراكة مماثلة مع مجموعة أخرى من أصحاب الأراضي في آن واحد. وفي هذه الحالة فإنه مهما كانت الجهود التي سوف يبذلها هذا المزارع فإنه لا يستطيع القيام منفرداً بكل الأعمال الأساسية التي تتطلبها العملية الانتاجية وفق المقاييس العادية، مما قد يترتب عليه بالتالي أضراراً كبيرة تنعكس على الانتاج كما وكيفا من جهة وعلى نظرة الفلاح (مالك الأرض) للعمل الزراعي وعلى ارتباطه بالأرض من ناحية أخرى.

ومن جهة ثانية فإن الانتاج الزراعي في هذه المنطقة يتأثر بنظام التوريث الذي يفتت الملكيات ويجزئها مما يترتب عليه تناقص حجم الحيازات الزراعية وبالتالي ضآلة حجم الانتاج، فقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣٦) أن حوالي (٤٤%) من حجم العينة التي تملك أرضا زراعية تشترك في ملكيتها مع أشخاص آخرين بصرف النظر عن الروابط والعلاقات القائمة بينهم. يتضح مما سبق أن علاقة المزارعين والفلاحين بالأرض وصيغ المشاركة في ملكيتها وفي زراعتها واستثمارها وحجم العوائد النقدية منها لا يشكل ظروفا موضوعية تساعد على الاستقرار والتثبيت في المنطقة ككل، بل أن هذه الظروف مجتمعة قد تعمل من خلال تفاعلها وما يقوم بينها من تأثيرات متبادلة على دفع الفرد لأن يتخذ قرارا في الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر في أي وقت.

### العمليات الزراعية -

نقصد بالعمليات الزراعية مجموعة الفعاليات والقوى والعناصر المختلفة التي تسهم من خلال تفاعلها وتداخلها وما يقوم بينها من ترابطات في تحديد الصيغة النهائية للانتاج الزراعي. وسوف يتركز حديثنا في هذا الصدد على مجموعة العناصر الأساسية مثل الأرض ومساحة الحيازات الزراعية وأنواع المحاصيل السائدة وقوة العمل البشرية والأساليب والطرق الزراعية المستخدمة بالإضافة الى المؤسسات الاجتماعية الرسمية والاتحادات والنقابات النوعية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية الزراعية.

### جدول رقم (٣٧)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب مساحة الأراضي الزراعية التي يستغلونها

النسبة المئوية	العدد	مساحة الأرض بالدونغات
٤٠,٧%	٤٦	أقل من ٣٠
٤٧,٨%	٥٤	٣٠ —
٨,٨%	١٠	٦٠ —
٢,٧%	٣	٩٠ — فما فوق
١٠٠%	١١٣	المجموع

يتضح من البيانات التي تضمنها هذا الجدول صغر حجم الحيازات الزراعية بشكل عام. فنسبة المزارعين الذين يملكون حيازات زراعية تقل عن (٣٠) دونما للحيازة الواحدة تبلغ نصف حجم العينة تقريباً. والمعروف أن الحد الأدنى لمساحة الحيازة الزراعية الواحدة كما أقرته سلطة وادي الأردن هو

(٣٠) دوقا<sup>١</sup>. ولا شك أن السلطة عندما حددت الحد الأدنى والحد الأعلى لمساحة الحيازة الزراعية أخذت بعين الاعتبار علاقة الحجم بالانتاج الكلي. ذلك لأن الانتاج يرتبط من بعض الوجوه بمساحة الأرض مع ثبات التغيرات الأخرى التي تلعب دورا في عملية الانتاج. فكلما زادت مساحة الأرض الزراعية زاد الانتاج، وكلما قلت المساحة تضاعف الانتاج. وعلى الرغم من أن هنالك عوامل أخرى تتدخل في تحديد صافي الانتاج فان مساحة الأرض القابلة للاستغلال قد تكون أقوى هذه المتغيرات خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار صافي الانتاج على المستوى القومي. ومن ناحية أخرى فان ضالة مساحة الحيازات الزراعية وما يتوقع أن يرتبط بها من ضالة الانتاج قد يشكل ظروفا طاردة للسكان. وبما يلفت النظر حقا هو أن الحيازات الزراعية الكبيرة التي تتجاوز مئة الدنم تكاد تكون معدومة في بيانات هذا الجدول، وربما يرجع ذلك الى أن أصحاب هذه الحيازات الزراعية الكبيرة لا يقيمون في المجتمع الأصلي اقامة دائمة.

#### جدول رقم (٣٨)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب نوع المحاصيل الزراعية التي يزرعونها

نوع المحصول	عدد الأفراد	النسبة المئوية
حبوب	٣٤	٣٠٪
خضار	١٠٨	٩٥٫٧٪
فاكهه	١٦	١٤٪
برسيم	١	١٪
حمضيات	٣٥	٣٠٪
زيتون	٧	٦٫٢٪
غير ما ذكر	٣	٢٫٥٪

لقد أيدت هذه الدراسة البيانات والمعلومات التي اشتملت عليها بعض الدراسات والأبحاث المتصلة بالنشاط الزراعي التي أشارت الى أن محصول الخضار يحتل المرتبة الأولى في الانتاج الزراعي في منطقة النور<sup>٢</sup> بينما تحتل زراعة الحمضيات والحبوب المرتبة الثانية.

١ - سلطة وادي الأردن، مجلة وادي الأردن، مرجع سابق، ص ٩.

٢ - أنظر عبد الله الطريز، السكان والنشاط الاقتصادي في محافظة اربد، مرجع سابق ص ١

وعلى الرغم من أن زراعة الخضار تشغل الجانب الأكبر من اهتمامات الفلاحين والمزارعين في تلك المنطقة إلا أن هذا النوع من المحاصيل يتعرض أكثر من غيره للإصابة بالأمراض والآفات الزراعية والتأثر بالظروف المناخية المتقلبة. وقد روى لي بعض المزارعين أن أضرارا جسيمة لحقت بهم بسبب هذه الآفات والعوامل الجوية والمناخية المتقلبة حتى أن بعضا منهم فكر جديا بترك أرضه والتحرك الى مكان آخر.

ولا شك أن هذه الظروف بالإضافة ظروف أخرى غيرها قد تكون مسؤولة الى حد ما عن تلك الأفكار التي أصبحت تسيطر على تصورات الفلاحين والمزارعين والتي تلمخص في الميل المتزايد نحو ترك الأرض والتحرك الى مكان آخر يحققون فيه فرصا أفضل في الأمن والاستقرار والعيش الكريم بالإضافة الى تحقيق طموحات أخرى لا يتيسر لهم تحقيقها في المجتمع الأصلي.

وثمة عامل آخر يرتبط بما سبق ذكره ويشكل معها قوة دفع وعوامل طرد قوية، وهو عامل المناخ، فلامنة المناخ في بعض السنين بالإضافة الى استخدام الطرق الزراعية الحديثة قد يعملان معا بصورة مستقلة أو منفصلة على زيادة الانتاج. وفي هذه الحالة يزداد العرض ويقل الطلب مما يكون له أسوأ الأثر على المزارع والعامل في الوقت ذاته. فقد روى لي بعض المزارعين في تلك المنطقة أن عددا من المزارعين قد أثلفوا مزرعاتهم ومحاصيلهم الزراعية حتى لا يتكبدون نفقات شحنها دون عوائد مجزية ورووا أيضا أن هذا الوضع قد تكرر مدة عامين متتالين.

ولكي نعطي صورة عن حجم المشكلة التي يعاني منها الفلاحون والمزارعون والعمال على حد سواء فقد عقدنا مقارنة بين معدلات الدخل من الانتاج الزراعي ومقابلتها بالنفقات والمصروفات التي أنفقت على المحاصيل الزراعية وعلى اعداد التربة وتهيتها. وقد تبين أن نسبة الانفاق الى معدل الدخل ١:٣ تقريبا. ففي حين بلغ معدل الانفاق السنوي على المحاصيل الزراعية للفرد الواحد حوالي ٣٦٢٥ دينار فقد بلغ معدل الدخل السنوي للفرد الواحد ١٤٢١ دينار.

ويعتقد الباحث بأن الأرقام التي أوردها أفراد العينة من المزارعين سواء ما يتعلق منها بمعدلات الانفاق أو ما يتعلق بمعدلات الدخل تشتمل على كثير من المبالغة، ولكنها مع ذلك تعكس عدم رضى المزارعين عن الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة.

## الطرق الزراعية والأنشطة الاجتماعية المتصلة بها

يستلزم لانجاح العملية الزراعية بكاملها ولتحقيق نمو متزايد في الانتاج الزراعي توفير المتطلبات الأساسية الضرورية وفي مقدمتها استخدام الأساليب والطرق الزراعية الحديثة وقيام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لها صلة جوهرية بالنشاط الزراعي بأدوارها الأساسية مثل الجمعيات التعاونية واتحاد مزارعي وادي الأردن والأجهزة الرسمية للإرشاد الزراعي وسلطة المصادر المائية ولجنة التسويق الزراعي ومختلف المؤسسات التي لها صلة بأقراض المزارعين وغيرها.

ونتناول فيما يلي الأساليب والطرق الزراعية المستخدمة في المنطقة

جدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الطرق الزراعية التي يستخدمونها

النسبة المئوية	عدد	الطرق الزراعية المستخدمة
١٣%	١٤	الري بواسطة الأنابيب
١٣%	١٤	استخدام البيوت البلاستيك
١٠٠%	١١٣	المبيدات الحشرية
٩٢%	١٠٤	السماد العضوي
٩٥%	١٠٧	نكاشة حديثة
٧٨%	٨٨	دورة زراعية
٩٩%	١١١٢	تراكتور
٥٠%	٥٤	حصادة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة قليلة من المزارعين لا تتجاوز ١٣% هي التي تستخدم البيوت البلاستيكية والري بواسطة الأنابيب. وهاتان الطريقتان تعتبران من أحدث الأساليب التي دخلت مؤخراً مجال النشاط الزراعي في هذه المنطقة. وعلى الرغم من ضآلة عدد المزارعين الذين يستخدمون هذه الأساليب الحديثة فإنه يمكن اعتبارها مؤشراً لبداية نهضة حديثة في مجال التطوير الزراعي. وقد لا يفي وقت طويل حتى نجد الغالبية العظمى من الفلاحين والمزارعين يستخدمون هذه الأساليب، ذلك لأن الفلاح يقبل عادة على استخدام كل جديد يحقق له فوائد مادية محسوسة، فقد وجدنا قبل ذلك أن

الفلاح استخدم بعض الوسائل التي كان لها أهمية كبرى في العملية الزراعية وتزايد الانتاج الزراعي عندما استخدم أدوات حديثة نسبيا قبل فترة زمنية قصيرة مثل الأسمدة الكيماوية والعنصرية الباهضة التكاليف وعندما استخدم النكاشات الحديثة والدورات الزراعية المنظمة. غير أن هذه التوقعات مرهونة بتطور الأجهزة الأخرى التي لها صلة أساسية بالعملية الزراعية وقيامها بواجباتها وتأديتها لأدوارها مثل أجهزة الإرشاد الزراعي والاتحادات النوعية المختلفة التي ذكرت سابقا.

## الارشاد الزراعي

يلعب الإرشاد الزراعي دورا بارزا في توعية المزارعين وتبصيرهم بكل ما تتطلبه العملية الزراعية من مقومات النمو والتطور والنتاج. ويمكن القول أن زيادة الانتاج الزراعي وتطوره ونموه يرتبط الى حد كبير بالدور الذي يلعبه جهاز الارشاد الزراعي في المنطقة. فالى أي مدى يمارس هذه الجهاز دورا فعالا في العملية الزراعية في تلك المنطقة؟ وإلى أي مدى يسهم هذا الجهاز في توعية المزارعين ومساعدتهم في استخدام الطرق والاساليب الزراعية الحديثة؟ ثم ما هو حجم هذه المساعدات؟ وما هو مردودها الايجابي على الانتاج الزراعي ككل؟

هذا ما سوف نجيب عليه البيانات التي تتضمنها الجداول التالية

### جدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة بحسب وصول النشرات الزراعية واستفادتهم منها وزيارة المرشد الزراعي لهم واستفادتهم منه

الاستجابة	وصول النشرات الزراعية		النشرات الزراعية		زيارة المرشد الزراعي		بناء على طلب المزارع نفسه		الاستفادة من زيارة المرشد الزراعي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٠	٣٥	٣٣	٢٨,٥	٥٥	٤٨	٤٤	٣٨	٤٧	٨٥,٥
لا	٧٣	٦٥	٠٧	١٧,٥	٥٨	٥٢	١١	٢٠	١٤,٥	١٤,٥
المجموع	١١٣	١٠٠	٤٠	١٠٠	١١٣	١٠٠	٥٥	١٠٠	٥٥	١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة قليلة من المزارعين تصل اليهم النشرات الزراعية بصورة مستمرة، غير أن هذ النسبة على ضآلتها يمكن أن ينظر اليها على أنها بداية لاتجاه حديث يتمثل في انفتاح المزارعين على تجارب الأمم الأخرى، وعلى خبراتهم وقنوتهم في هذا الميدان، وعلى كل ما يجري من تحسينات وتطويرات في العملية الزراعية في الخارج، مما يكون له أكبر الأثر وأعظم الفوائد على العملية الزراعية. وما يدعم هذا الاعتقاد أن معظم المزارعين والفلاحين الذين تصل اليهم النشرات الزراعية قد أجابوا بأنهم يستفيدون كثيرا من هذه النشرات الزراعية.

#### جدول رقم (٤١)

توزيع أفراد العينة بحسب عدد مرات زيارة المرشد الزراعي لهم

عدد مرات الزيارة	عدد	النسبة المئوية
مرة في الأسبوع	٩	١٦.٥%
مرة كل اسبوعين	٤	٧.٥%
مرة كل شهر	١٦	٢٩.٠%
مرة كل ثلاثة أشهر	٦	١٠.٠%
مرة كل ست شهور	١	٢.٠%
مرة كل سنة	١٦	٢٩.٠%
أكثر من ذلك	٠٣	٦.٠%
المجموع	٥٥	١٠٠%

غير أن وصول النشرات الزراعية الى الفلاحين والمزارعين ليست كافية بمقد ذاتها لتطوير العملية الزراعية ومضاعفة الانتاج الزراعي، بل يجب أن يصحبها بالإضافة الى ذلك زيارات حقلية متواصلة من جانب المرشدين الزراعيين وعقد لقاءات متواصلة مع المزارعين والفلاحين والباحث منهم في مختلف القضايا التي تتعلق بالعملية الزراعية وإرشادهم الى ما ينبغي عمله في هذا الصدد. ولكن البيانات التي تضمنها الجدول تشير الى أن المرشدين الزراعيين لا يقومون بالأدوار المتوقعة منهم على الوجه الأكمل. فقد تبين أن أكثر من نصف حجم العينة ممن يشتغلون بالزراعة لا يزورهم المرشد الزراعي. وليس هنالك شك في أن هذا القصور النسبي يُعد بمثابة ثغرة خطيرة في العملية الزراعية ينبغي ملؤها ومعالجتها اذا ما اريد لانتاج الزراعي أن يخطو خطوات صاعدة في طريق النمو والتطور. وما يضاعف في حجم هذه المشكلة أيضا أن المرشد الزراعي لا يزور المزارعين الا بناء على طلبهم هم في أغلب حالات الزيارة،

وهذا يعني أن الفلاح هو الذي يبادر الى طلب المرشد الزراعي والاتصال به ودعوتو لزيارته في الوقت الذي كنا نتوقع أن تتم عملية الاتصال بدافع وجدائي بحث من قبل المرشد الزراعي. وفي تصور الباحث بناء على هذه البيانات أن الدافعية الفردية التي ينبغي توفرها عند كل الأطراف التي لها صلة بالعملية الزراعية هي مطلب ضروري في تمهيق الولاء للجماعة والانتماء لها والارتباط الشديد بها وبكل مقومات النهوض بها وتوفير مستلزمات الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأعضائها.

وعلى الرغم من أن زيارة المرشد الزراعي تتم في أغلب الحالات بناء على طلب المزارعين والفلاحين فإن هذه الزيارات تأتي في فترات زمنية متباعدة نسبياً فقد اشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤١) أن ما يقرب من نصف حجم العينة يزورها المرشد الزراعي مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كل سنة. وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك. وعلى الرغم من أنني لست خبيراً في العمل الزراعي إلا أنني اعتقد أن الفترة التي تفصل بين الزيارة والأخرى طويلة جداً. ونظراً لوجود مراكز ارشاد كثيرة في المنطقة بالإضافة الى قصر المسافة بين المراكز والمحقول الزراعية، فإنه يتوقع أن تكون مرات الزيارة أكثر مما هي عليه، وأن تتم في فترات زمنية أقصر، ولا أعتقد أن أحداً ينكر أن اللقاءات المتوالية بين المزارعين والمرشدين الزراعيين في فترات زمنية متقاربة تعود بأعظم الفوائد على العملية الزراعية والإنتاج الزراعي ككل. وقد أيدت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤١) صحة ما ذهبنا إليه، فقد تبين أن الزيارات المتلاحقة التي يقوم بها المرشدون الزراعيون للمزارعين تسهم إسهاماً واضحاً في تقديم المساعدات والخبرات اللازمة لانجاح العملية الزراعية.

## طرق بيع الانتاج وتسويقه

إن الطرق والوسائل التي يستخدمها الفلاحون والمزارعون في بيع محاصيلهم الزراعية تلعب هي الأخرى دوراً بارزاً في العملية الزراعية وتؤثر على أسلوب تقييسهم للنشاط الزراعي ككل. فعندما يحصل المزارع على عوائد مجزية وفوائد نقدية مرتفعة من نشاطه الزراعي فإن هذا من شأنه أن يبعث الرضى في نفسه ويشجع فيها التفاؤل والأمل الى جانب تزايد ايمانه بالأرض والتمسك الشديد بها. أما اذا كانت عوائده المادية متدنية أو ضعيفة بشكل لا يتناسب مع التفتقات والمجهودات المبذولة في العمل الزراعي فقد يتجه في المستقبل القريب أو البعيد الى ترك الأرض والتحرك الى مكان آخر يحقق فيه فرصاً معيشية أفضل. وقد تنهت الأجهزة الرسمية مؤخراً الى أهمية هذا الموضوع ووجهت إليه بعض عنايتها وأولته بعض الاهتمام، فبادرت الى تأسيس لجنة التسويق الزراعي لشرف على تسويق المنتجات الزراعية بطريقة تحقق للفلاحين عوائد مادية محسوسة تبعث على الرضى والأطمئنان. فهل حققت أهدافها؟ تشير البيانات التي تضمنها الجدولان رقم (٤٢) ورقم (٤٣) ان اللجنة لم تنجح في تحقيق



أهدافها بصورة كاملة أو شبه كاملة في هذا المجال. فقد تبين أن نسبة ليست قليلة من المزارعين ما زالت تقوم بتسويق محاصيلها عن طريق الوسطاء، وأن أقل من نصف حجم العينة بقليل ما زالت تقوم بتسويق منتوجاتها بنفسها دون التعاون مع لجنة التسويق أنظر الجدول رقم (٤٢).

جدول رقم (٤٢)  
يبين طرق بيع المحصول

طرق بيع المحصول	عدد	النسبة المئوية
عن طريق لجنة التسويق	٧٣	٦٤.٦%
عن طريق الوسطاء	١٤	٤.٠%
بنفسه	٤٦	٤٠.٧%

وقد تبين أن نفور بعض المزارعين من لجنة التسويق أو عدم بيع المحاصيل الزراعية عن طريقها أو عدم ميلهم إلى التعامل معها يعود إلى ضالة الفوائد المادية وإلى عدم تحقيق فوائد مادية مجزية.

جدول رقم (٤٣)  
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب استفادتهم من لجنة التسويق

الاستفادة من لجنة التسويق	عدد	النسبة المئوية
نعم	٥٨	٥١%
لا	٥٥	٤٩%
المجموع	١١٣	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه أن نصف حجم العينة تقريباً لا تحقق أية مكاسب عندما تنجبه لبيع المحاصيل عن طريق لجنة التسويق. بل قد يحدث ما هو أسوأ من ذلك، فقد أشار المزارعون إلى أن العملية التي يتم بموجبها بيع محاصيلهم عن طريق لجنة التسويق قد ألحقت بهم أضراراً كبيرة على مدى

مستين متماقيتين، الى درجة أن بعض الفلاحين قد فكروا جديا ببيع الأرض أو تركها والتحرك الى أي مكان آخر يتوفر لهم فيه أمن غذائي واستقرار اقتصادي أفضل. ويزو الفلاحون والمزارعون بعض الكوارث الاقتصادية التي حلت بهم الى لجنة التسويق، نظرا لاشتمالها على بعض المعايير والثغرات وبعض أوجه القصور. وقد ذكر الفلاحون مجموعة من المعايير هي: —

١ — تفشي المحسوبة بين أعضاء اللجنة، ومعاييرهم لكبار المزارعين.

٢ — إعطاء الأولوية في بيع المحصول لمزارعي الفور الجنوبي.

٣ — عدم فتح باب الانتساب الى المؤسسة أمام الفلاحين والمزارعين.

٤ — عدم فتح باب التسويق الخارجي.

وعلى الرغم من أن الباحث يفترض المبالغات في بعض ما يقوله الفلاحون بهذا الصدد، إلا أن البيانات تشير الى صحة بعض ما انطوت عليه اجاباتهم، وبخاصة البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٣) فلو أن اللجنة تحقق مكتسبات واضحة للفلاحين لوجدنا أن الغالبية العظمى منهم تتجه الى بيع محاصيلها الزراعية الى اللجنة ولوجدنا حجم الاستفادة أكثر مما هو عليه بكثير.

## كمية المياه وكفايتها

الماء من أهم العناصر الطبيعية التي تتطلبها العملية الزراعية، ويتوقف نجاح العملية الزراعية الى حد كبير على المصادر المتاحة وعلى كميتها وكفايتها لري المحاصيل الزراعية وبخاصة تلك المحاصيل التي تتطلب كميات وافرة من المياه مثل الموز والخضار بأنواعها المختلفة. ونعرض فيما يلي البيانات التي تتعلق بهذا العنصر الطبيعي الحيوي.

جدول رقم (٤٤)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب كفاية المياه التي تصل الى الحقول وعدم كفايتها

الاستجابة	وصول المياه بانتظام		كفاية المياه التي تصل الى الحقول	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١١٠	٩٧%	٧٩	٦٩,٩%
لا	٠٠٣	٣%	٣٤	٣١,١%
المجموع	١١٣	١٠٠%	١١٣	١٠٠%

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن المياه تصل الى حقول المزارعين بصورة منتظمة ووفق نظام معين تحدده السلطة. غير أن وصول المياه بصورة منتظمة الى الحقول الزراعية لا يعنى بأية صورة من الصور كفايتها التامة لري المحاصيل الزراعية. فقد اشارت البيانات الى أن حوالي ثلث حجم العينة تقريباً تشكو من قلة المياه وعدم كفايتها لري محاصيلهم الزراعية. وعلى الرغم من أن الباحث يفترض أن هذه النسبة قد لا تعكس الواقع الحقيقي نظراً لأن الفلاح يطمع في الحصول على كميات أوفر من المياه إلا أننا لا نستطيع مع ذلك أن ننقض الطرف أو أن نتجاهل أن بعض الفلاحين يمانون من نقص كمية المياه التي تصل الى حقولهم وبخاصة أصحاب الملكيات أو الحيازات الكبيرة.

#### اتحاد مزارعي وادي الأردن والجمعيات التعاونية ودورها في العملية الزراعية

عندما تسلمت سلطة وادي الأردن مسؤولياتها الضخمة في تطوير الوادي والنهوض به اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً تنهت منذ البداية الى ضرورة تأسيس جمعيات تعاونية واتحادات زراعية من أجل أن تسهم اسهام فعلياً في تحقيق أهداف السلطة في تنمية المنطقة وتطورها. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد حددت هذه الجمعيات والاتحادات بعض الأسس والقواعد تشكل مجموعها نظامها الداخلي وبجالات الخدمات العامة التي تقدمها لأعضائها.

ومن الجدير بالذكر أن العضوية في اتحاد مزارعي وادي الأردن الأردن بشكل خاص قامت على أساس ملكية الأرض: فمن لا يمتلك أرضاً زراعية لا يمكنه أن يكون عضواً فيها. بينما تقوم العضوية في الجمعيات التعاونية على أساس العمل الزراعي. ولذلك نجد أن عضوية الجمعيات مفتوحة لمعظم المواطنين في هذه المنطقة. فما هي الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات والاتحادات لأعضائها؟ وما هو حجمها؟ وما مقدار رضى الأعضاء عن هذه الخدمات؟ وإلى أي حد يسهم الاتحاد والجمعيات التعاونية في حل المشكلات التي تواجه المزارعين والفلاحين؟ هذا ما سيجيب عليه البيانات الواقعية التي نتصل باختيار كفاءة هذه الجمعيات والأدوار التي تقوم بها وفعاليتها في تطوير العملية الزراعية.

#### جدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب أنواع المساعدة التي يتلقونها من اتحاد المزارعين وحجم الاستفادة من كل نوع من هذه المساعدات

أنواع المساعدة وحجمها	عدد	النسبة المئوية
بذور	١٥	٢٨,٠%
سماد	٣٧	٦٨,٥%
قروض	٢٤	٤٤,٤%
أدوية ومبيدات	٢٧	٤٩,٩%

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المساعدات التي يقدمها الاتحاد تتركز في تقديم السماد والأدوية والقروض التقديرية والبذور على التوالي. ولا شك أن هذه الأنواع من المساعدات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للعمل الزراعي ككل. ومن الجدير بالذكر أن اتحاد المزارعين يقدم مساعداته وخدماته للأعضاء بتخفيضات معينة في الأسعار. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما حجم الاعضاء المنتسبين لهذا الاتحاد؟ لقد تبين من البيانات التي أمكن جمعها بهذا الخصوص أن نسبة الفلاحين المنتسبين إلى هذا الاتحاد ليس مرتفعة على نحو ما هو متوقع في ضوء الخدمات التي يقدمها هذا الاتحاد،

فقد بلغت نسبة الأعضاء المنتسبين الى هذا الاتحاد ٧٥٪ فقط من مجموع الفلاحين المالكين للأرض<sup>١</sup>. ومن الجدير بالذكر أن خدمات الاتحاد لا تقدم الا للمنتسبين اليه.

#### جدول رقم (٤٦)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الانساب لاتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية

الاستجابة	العضوية في الاتحاد		العضوية في الجمعيات التعاونية	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٤	٧٥٪	٥٢	٤٦٪
لا	١٨	٢٥٪	٦١	٥٤٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪	١١٣	١٠٠٪

وقد تبين أن الغالبية العظمى من الفلاحين المنتسبين لهذا الاتحاد راضون عن مستوى الخدمات والمساعدات المختلفة التي يقدمها لهم (٩٥٪)

ولكن الى أية درجة ينطبق هذا الوضع نفسه على المزارعين المنتسبين الى الجمعيات التعاونية. تشير البيانات التي تضمها الجدول أعلاه الى مفارقة واضحة فيما يتصل بعدد المنتسبين الى الجمعيات التعاونية وعدد المنتسبين الى اتحاد المزارعين. ففي الوقت الذي نجد فيه أن نسبة المزارعين المنتسبين الى الجمعيات التعاونية لا تزيد عن ٤٥٪ من حجم العينة نجد أن نسبة الفلاحين المنتسبين الى اتحاد المزارعين تصل الى ٧٥٪ فما هو تفسير ذلك؟

ان البيانات التي تضمها الجدول رقم (٤٧) قد تنطوي على تفسيرات معقولة لهذه المفارقة. وتمثل هذه التفسيرات في تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها بالإضافة الى ضآلة حجم الاستفادة من هذه الخدمات.

١ - الملاح هو الشخص الذي يمتلك الأرض الزراعية ويحرم باستغلاله نفسه أو بالاشتراك مع المزارع فهو الشخص الذي يمارس النشاط الزراعي ولا يمتلك الأرض: أظهرني هذا المثال أيضا: رديفاد، المنهج القروي وثقافة، ترجمة، فاروق المعادلي، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢، ص ٨٦.

**جدول رقم (٤٧)**  
**توزيع أفراد العينة، المنتسبين للجمعيات التعاونية بحسب حجم الاستفادة**

حجم الاستفادة	العدد	النسبة المئوية
كثيراً	٢٣	٤٤.٢%
وسطاً	٢١	٤٠.٤%
قليلاً	٠٥	٩.٦%
لا أستفيد	٠٣	٥.٨%
المجموع	٥٢	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية المزارعين الأعضاء في الجمعيات التعاونية لا يستفيدون كثيراً من عضويتهم في هذا الجمعيات ولا يحققون مكتسبات مادية محسوسة الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية تتمثل في عدم اقبالهم على الانتساب لهذه الجمعيات، مما يفقد هذه الجمعيات فاعليتها وتأثيرها. وتتلخص اجابات الأعضاء في السؤال عن ضآلة مكتسباتهم من الجمعيات التعاونية في عدم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة في توزيع خدمات الجمعية على الأعضاء الى جانب أن هذه الخدمات لا تغطي بنفس التخفيضات في الأسعار التي يمنحها اتحاد المزارعين لأعضائه. وإذا عرفنا أن ما يقرب من نصف حجم الفئة التي تشغل بالزراعة هم مزارعون لا يملكون أرضاً وبالتالي لا يستفيدون من خدمات اتحاد المزارعين وإذا ما عرفنا أيضاً أن نسبة بسيطة منهم تشغل بأعمال المياومة، أدركنا فداحة الأخطار التي يتعرض لها المزارعون وعمل المياومة في هذه المنطقة. وأدركنا أيضاً مدى قصور هذه المؤسسة في تأدية واجباتها التي تتمثل في المحافظة على المزارعين والقوة البشرية العاملة من جهة وتوفير كل مستلزمات التسك بالأرض والاستقرار بها واستغلالها لصالح الاقتصاد القومي من جهة أخرى.

ومن ناحية ثانية فإن قصور الجمعيات التعاونية في تأدية واجباتها والقيام بأدوارها قد يبيء ظروف مناسبة لهجرة المزارعين وتحرك القوة البشرية العاملة الى مكان آخر يجدون فيه فرصاً أفضل للعيش. وربما يتضاعف تصورنا لمخاطرة هذا الوضع المحتمل في ظل هذه الظروف إذا عرفنا أن حجم القوة البشرية العاملة في منطقة الغور بالذات باتت ضئيلة جداً للغاية. ويتجه بعض المزارعين للتغلب على بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه مسألة الاتفاق على النشاط الزراعي الى الاقتراضات النقدية من جهات متعددة. وقد بلغت نسبتهن حوالي ٧٧.٧% من حجم الفئة التي تشغل بالزراعة.

(جدول رقم ٤٨)  
توزيع أفراد العينة بحسب مصدر القروض

النسبة المئوية	العدد	مصادر القروض
—	—	بنوك
%٢٠	٤	جمعيات
%٢٥	٥	أشخاص
%٣٠	٦	تجار
%٢٥	٥	غير ما ذكر
%١٠٠	٢٠	المجموع

وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين (١٠٠) دينار الى ٤٠٠ دينار فما فوق. على نحو ما يبين الجدول رقم (٤٩)

جدول رقم (٤٩)  
توزيع الأفراد بحسب قيمة القروض

النسبة المئوية	العدد	قيمة القروض
—	—	أقل من ١٠٠ دينار
%٢٠	٤	١٠٠ دينار
%٣٠	٦	٢٠٠ دينار
%٥٠	١٠	٤٠٠ فما فوق
%١٠٠	٢٠	المجموع

وتشير البيانات التي تضمنها الجداول رقم (٥٠) الى أن هنالك شروطا معينة تترتب على هذه القروض.

**جدول رقم (٥٠)**  
**توزيع الأفراد المقترضين بحسب وجود شروط ترتب على القروض**

هل هنالك شروط	عدد	النسبة المئوية
نعم	١٦	٨٠%
لا	٤	٢٠%
المجموع	٢٠	١٠٠%

تشير البيانات التي تضمنتها الجداول الثلاثة السابقة والمتعلقة بالقروض ومصادرها وقيمتها النقدية الى مجموعة من الحقائق.

**الحقيقة الأولى:** — انخفاض نسبة الفلاحين والمزارعين الذين يتجهون الى الاقتراضات النقدية.

**الحقيقة الثانية:** — امتناع الفلاحين والمزارعين امتناعاً كاملاً عن التعامل مع البنوك ، ذلك لأن البنوك تتقاضى فوائد مالية على القروض تعد من وجهة نظر الدين الاسلامي على أنها (ربا) والربا محرم تحريماً قطعياً في الإسلام. ولا شك أن هذا التصرف من جانب المزارعين والفلاحين يشير الى سيطرة النزعة الدينية في المجتمع القروي وتمسك أفرادها بالقيم الدينية وما يشتمل عليه الدين من تحريمات ونواه وبخاصة تلك التحريمات المتصلة بموضوع «الربا».

**الحقيقة الثالثة:** — ضالة حجم القروض التي يتجه الفلاحون والمزارعون الى اقتراضها من الجهات المختلفة. وربما يكون في ذلك دلالة على تدني معدلات دخولهم وانخفاض معدلات الانتاج الكلي. فالفلاح يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين قيمة القروض وقدرته على تسديدها في مواعيدها المحددة. هذا وتجدر الإشارة الى أن الشروط التي ترتب على عملية الاقتراضات النقدية من تجار أو من أشخاص أو مؤسسات وجمعيات أخرى لا تنطوي اطلاقاً — كما أجاب الفلاحون — على أية فوائد. بل يتركز معظمها على ضرورة تسديد القرض في موعده المحدد، أو في التزام الفلاح أو المزارع ببيع محصوله للتاجر أو للشخص صاحب القرض. وعلى الرغم من الاجحاف والضرر الذي قد يلحق بالمزارع أو الفلاح بسبب الشرط الأخير الا أن هذا الشرط يعتبر بنظره أقل ضرراً من الالتجاء الى البنوك والاقتراض منها.

ولعل هذه الحقائق تشير بطريقة غير مباشرة الى قصور الجمعيات التعاونية عن تأدية واجباتها التي كرست لخدمة المزارعين والفلاحين وتقديم أقصى التسهيلات الممكنة لهم. وذلك من أجل توفير كل مستلزمات النهوض بالعملية الزراعية وتنميتها وتطويرها.



## القوة البشرية العاملة

ان توفر القوى البشرية العاملة في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، يعتبر من بين العناصر الجوهرية الأساسية التي ينبغي أن يوجه اليها المخططون الاقتصاديون والمهتمون بالنشاط الاقتصادي ككل جلّ عنايتهم واهتمامهم. ذلك لأن القوى العاملة البشرية تعد ركنا أساسيا في العملية الانتاجية، وبخاصة القوى البشرية المدربة في مجال النشاط الزراعي.

فالى أي مدى تتمتع المنطقة بعدد كاف من هذه القوى البشرية؟ وما هو حجمها حاليا وما هو الحجم المتوقع؟ والى أي مدى يتأثر الانتاج الزراعي بما يتوفر من القوى البشرية في الحاضر وفي المستقبل؟ هذا ما ستجيب عليه البيانات التي تتضمنها الجداول التالية.

### جدول رقم (٥١)

توزيع الأفراد المزارعين بحسب عدد العمال الذين يعملون لديهم

عدد العمال	عدد	النسبة المئوية
أقل من ٣	٢٢	١٩ر٤%
٣ —	٤٠	٣٥ر٣%
٥ —	٢٥	٢٢ر٣%
٧ فأ فوق	٢٦	٢٣ر%
المجموع	١١٣	١٠٠%

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية الفلاحين المزارعين يشغلون لديهم عددا من العمال يتراوح ما بين (٣-٧) عمال في السنة؛ وقد يتبادر للذهن لأول وهلة أن هذا العدد ربما يكون كافياً خاصة وأن معظم الحيازات الزراعية التي يمتلكها الفلاحون أو تلك التي يستثمرها المزارعون تتميز بصغر الحجم. وربما يكون هذا صحيحا لو أن الغالبية العظمى من هؤلاء العمال عمال وطنيون سواء أكانوا من نفس المنطقة أو من مناطق أخرى من الأردن. فقد كشفت البيانات أن معظم القوى البشرية العاملة الموجودة في المنطقة تنتمي الى جنسيات غير أردنية. أنظر الجدول رقم (٥٢).

**جدول رقم (٥٢)**  
**توزيع القوة العاملة الفعلية التي تعمل لدى المزارعين بحسب الجنسية**

جنسية العامل	العدد	النسبة المئوية
أردني	١٦٨	٣٠٪
غير أردني	٤٢٠	٧٠٪
المجموع	٥٨٨	١٠٠٪

يتبين من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من القوة البشرية العاملة لا تنتمي الى الجنسية الأردنية وبالتالي لا تشكل قوة عمل وطنية، الأمر الذي يهدد النشاط الزراعي في أي وقت. ذلك لأن بقاء قوة العمل غير الأردنية واستمرارها في تأدية خدماتها في هذا المجال الاقتصادي الحيوي مرهون بالظروف السياسية القائمة بين الأردن وبين حكومات البلدان التي تنتمي اليها هذه القوى العاملة الأجنبية. وبشكل المصريون ٧٠٪ من اجمالي القوى العاملة غير الأردنية، ينتشر معظمهم في المناطق الزراعية في محافظتي الكرك واربد بالإضافة الى وادي الأردن<sup>١</sup>.

لقد تزايدت أعداد العمال الأجانب في الأردن تزايداً خطيراً الى درجة أن العمال الوطنيين أخذوا يدخلون في سباق تنافسي رهيب مع العمال الأجانب على فرص العمل المتوفرة. وقد أدت هذه العملية التنافسية الى الحد من ارتفاع معدلات الأجور، مما ألحق ضرراً بالغاً بالقوى العاملة الوطنية، وانتشار البطالة بين أعضائها ذلك لأن العمال الأردنيين اتجهوا مؤخرًا الى تشغيل العمال الأجانب بدلا من العمال الوطنيين، نظرا لضآلة الأجور التي يقبل بها العمال الأجانب ولا يقبل بها العمال الوطنيون<sup>٢</sup>.

وربما تكون هذه الظروف التي يعيشها سوق العمل الأردني وراء انخفاض معدل مشاركة السكان أو ضعف مساهمتهم في قواه العاملة بالإضافة الى عوامل أخرى مثل قلة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي<sup>٣</sup>. وتقدر نسبة مشاركة السكان الأردنيين في قوة العمل بحوالي ٢٠٪ من المجموع الكلي للسكان. وتعتبر مثل هذه النسبة متدنية جدا بمقارنتها مع معظم دول العالم<sup>٤</sup>.

١ - مظنة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية. وزارة العمل. مشروع التظاهرة السكانية ١٩٨١. ص ١١١.

٢ - المرجع السابق نفسه ص ١١٧.

٣ - أحمد حمودة. القوى العاملة الأردنية - الجامعة الأردنية مطبعة التوثيق ١٩٨٠ ص ٢٦.

٤ - وزارة العمل. مظنة العمل الدولية المرجع السابق ص ٢٩

ويمكن أن ينظر الى تدفق العمال الأجانب والعمال المصريين بشكل خاص الى الأردن على أنه نوع من هجرة الاحلال أو الإزاحة أو الهجرة التعويضية.

فالمصريون يهاجرون الى الأردن لسد العجز في القوة العاملة الأردنية الناجم عن هجرة كثير من الأردنيين للعمل في البلدان الغنية برؤوس الأموال وبخاصة في بلدان البترول العربية<sup>١</sup>. وتعتبر الأردن من بين أكثر البلدان العربية تصديراً للقوى البشرية العاملة ذات المستويات والكفاءات العالية<sup>٢</sup>. غير أن هذه العملية من ناحية أخرى تخلق ظروفًا صعبة بالنسبة للعمال الوطنيين المقيمين. الأمر الذي يتطلب من الدول العربية مجتمعة التوصل الى استراتيجية عربية واحدة تكون مهمتها إيجاد سوق عمل عربية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع العمالية على مستوى الوطن العربي ككل. ومن ناحية أخرى فهناك مؤشرات ودلائل تسمح لنا بالتنبؤ بأن القوة العاملة الأردنية قد تتخذ قرارا بالمهجرة والتحرك من منطقة الغور في أية لحظة بسبب الانخفاض في معدلات الأجور. انظر الجدول رقم (٥٣).

جدول رقم (٥٣)  
توزيع العمال بحسب معدلات الأجور اليومية للأردنيين

النسبة المئوية	العدد	فئة الأجور
		فـ د
٣٩%	٢٤	١ ٥٠٠
٤٩%	٣٠	٣-٢
١٢%	٧	٥-٤
١٠٠%	٦١	المجموع

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من الفلاحين والمزارعين يدفعون أجوراً يومية للعمال لا تتجاوز ثلاثة دنائير في اليوم الواحد، أي بمعدل (٩٠) ديناراً في الشهر. وقد أصبح معروفاً أن هذه المعدلات من الدخول لا تكفي متطلبات الحد الأدنى من المعيشة.

ومما يفاقم من خطورة هذا الوضع بالنسبة للقوة العاملة المحلية هو تنافسها مع القوة العاملة غير المحلية على فرص العمل المتاحة، وتوجه الفئة الأخيرة الى العمل الإضافي مما يؤدي الى تقليل فرص العمل أمام العمال المحليين من جهة وإلى تزايد معدلات دخولهم اليومية من جهة أخرى بشكل يزد على معدلات دخول العمال المحليين أو الأردنيين.

١ - ج. س. مرسك. ك. أ. سيكلير. السكان والهجرة الدولية في الدول العربية، ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. بيروت ١٩٨٠ ص ٣٥

٢ - المرجع السابق ص ٣٧.

**جدول رقم (٥٤)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب ما يدفعونه من أجور يومية للعمال غير الوطنيين**

النسبة المئوية	العدد	معدل الاجر اليومي للعمال غير الوطني بالدينار	ف	د
٢٥,٨%	٢٢	١	٥٠٠	
٥٦,٤%	٤٨	٣-٢		
١٧,٨%	١٥	٥-٤		
١٠٠%	٨٥	المجموع		

يلاحظ من البيانات التي تضمها الجدول رقم (٥٤) أن معظم الفلاحين والمزارعين يدفعون أجورا يومية للعمال غير الأردنيين بما معدله ثلاثة دنانير في اليوم الواحد. وبمقارنة البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٥٣، ٥٤) يتبين لنا أن نسبة العمال غير الوطنيين الذين يحصلون على معدلات أجور يومية من (٣-٢) دنانير ومن (٥-٤) دنانير أعلى من نسبة العمال الوطنيين. ولا شك أن هذه الفروق في معدلات الأجور اليومية تعود الى فروق الأجور التي يتقاضاها العمال غير الوطنيين عن ساعات العمل الاضافي. ويبدو أن هذه الظاهرة (أي ظاهرة العمل الاضافي) غير منتشرة في صفوف العمال الوطنيين ذلك لأن العمل الاضافي من شأنه أن يحرم العامل من قضاء بعض الوقت مع أسرته وأطفاله. ومثل هذا الوضع لا ينطبق على العمال المصريين مثلا، ذلك لأن العامل المصري غالبا ما يأتي الى العمل بمفرده يحدهو الأمل في أن يجمع أكبر قدر ممكن من المال. وإلى جانب ذلك فإن معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال الأجانب تعتبر مناسبة جدا ومرتفعة أيضا بالقياس للمستويات المعيشية في بلدانهم الأصلية وبخاصة العمال المصريين والباكستانيين.

وإلى جانب منافسة قوى العمل الأجنبية فقد خضع العامل الوطني أيضا الى منافسة داخلية تمثلت في تزايد عدد الفلاحين والمزارعين الذين يشغلون أعضاء أسرهم في حياتهم الزراعية. فقد أشارت البيانات الى أن نسبة عالية من المزارعين والفلاحين يستعينون بأفراد أسرهم في النشاط الزراعي، حيث يسهم أفراد الأسرة ببعض العمليات والأنشطة الزراعية مثل تحضير الأرض وزراعتها وقطف الثمار وجني المحاصيل. وقد تبين كذلك أن نسبة عالية من هؤلاء تشغل ما بين اثنين الى خمسة من أعضاء الأسرة في هذه الأنشطة. انظر الجدول رقم (٥٥).

جدول رقم (٥٥)  
توزيع أفراد العينة الذين يشغلون أفراد أسرهم بحسب عدد أفراد الأسرة الذين يسهمون في  
المعمل الزراعي

النسبة المئوية	عدد	متوسط عدد أفراد الأسرة
٤,٥%	٣	٢ أقل من
٥٣,٧%	٣٦	٣ — ٢
٤٦,٨%	٢٨	٥ — ٢
١٠٠%	٦٧	المجموع

وقد يكون في شيع هذه الظاهرة وانتشارها على نطاق أوسع في المستقبل آثار إيجابية في التغلب على  
نقص قوة العمل. إلا أنها قد تشكل مع ذلك ظروفا طاردة للسكان إذا لم تمارس الجهات المعنية سياسة  
سكانية متوازنة.

جدول رقم (٥٦)  
توزيع أفراد الأسرة المساهمين بالعمل الزراعي بحسب النسبة المئوية للأندسة والأعمال الزراعية

الحصص	القطف	تنظيف الأرض	زراعتها	تخصير الأرض	الأعمال
	العدد النسبة المئوية	العدد النسبة المئوية	العدد النسبة المئوية	العدد النسبة المئوية	النسبة المئوية
المئوية	المئوية	المئوية	المئوية	المئوية	أقل من ٢٥ %
٤	١١ %٢٥,٠	٦ %١٩	٨ %٢١,٠	٤ %١٢,٢	٢٥ %
١	٦ %١٣,٥	٦ %١٩	٤ %١٠,٠	٧ %٢٢,٠	٥٠ %
٧	١٣ %٢٩,٥	٦ %١٩	٩ %٢٣,٥	٦ %١٩,٠	٧٥ %
١	١ %٠٢,٥	٢ %٩	٢ %٥,٠	٣ %٠٩,٣	١٠٠ %
٧	١٣ %٢٩,٥	١١ %٣٤	١٥ %٣٩,٥	١٢ %٣٧,٥	المجموع
٢٠	٤٤ %١٠٠	٣١ %١٠٠	٣٨ %١٠٠	٣٢	

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم الفلاحين والزراعيين يستعينون بأفراد أسرهم في أعمال القطف والزراعة وتخصير الأرض والحصد على التوالي.

وقد تبين كذلك أن أفراد الأسرة ينجزون نسبة من الأعمال الزراعية التي تتعلق بزراعة المحصول وقطفه وتحضير الأرض لزراعته أعلى من نسب الأعمال الأخرى. ويلاحظ كذلك ضالة الأعمال المتصلة بالمحدد بالقياس الى الأعمال الزراعية الأخرى نظرا لأن منطقة الغور تعتمد اعتماداً رئيسياً على زراعة الخضروات والمواالح والفاكهة بسبب توفر مياه الري وصلاحية التربة لهذا النقط من المحاصيل.



## الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة

تقترن خطط التنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان اقترانا كاملا بخطط التنمية الاجتماعية. ويشير علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بشكل خاص الى أهمية الترابط والتزامن المحكم بينها ذلك لأن تنمية الموارد الاقتصادية والبيئة وتوفير مستلزمات استغلالها واستثمارها لصالح السكان يعتمد الى حد كبير على توفير الخدمات الاجتماعية لسكان هذه المناطق وبخاصة للقوى والكوادر البشرية التي تشكل الأداة الرئيسية لاستغلال الموارد البيئية واستثمارها. ويكاد يكون هنالك افتراض قائم في أن النقص في الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة الضرورية من شأنه أن يعرقل خطط التنمية الاقتصادية أو يقلل من فرص نجاحها وبلوغها غاياتها وأهدافها الأساسية. ولعل أهم العناصر الأساسية التي تشكل مجموعها قطاع الخدمات والمرافق العامة هي الأسكان والكهرباء والمياه والمدارس والمستشفيات والعيادات الصحية والنوادي الثقافية والاجتماعية والترفيهية وغيرها.

فإلى أي مدى تتوفر مثل هذه العناصر في منطقة الغور؟ وما حجم فاعليتها وإسهامها في استقرار السكان وتثبيتهم؟ ثم ما هو حجم الرضى عن الخدمات الاجتماعية المتاحة هناك؟ هذا ما ستجيب عليه البيانات التي أمكن الحصول عليها بهذا الخصوص.

## أولا الاسكان

من المعروف أن مشكلة الاسكان هي مشكلة حضرية بالدرجة الأولى، ولذلك فانه من المتوقع أن لا يعاني سكان الريف من هذه المشكلة. فهل ينطبق هذا التوقع على سكان منطقة الغور الشمالي؟

ربما يشكل سكان منطقة الغور ظاهرة فريدة فيما يتصل بالاسكان ذلك لأن هذه المنطقة تعرضت على مدى عامين متتاليين لحرب استنزاف مع العدو الصهيوني. وقد أدت الحرب في تلك الفترة الى تدمير معظم المساكن أو تصدعها على الأهل. وقد انتهت سلطة وادي الأردن منذ البداية الى أهمية هذه المشكلة وخطورتها بحيث جعلت من بين الأولويات في مجال العمل التنموي توفير السكن اللائق لسكان هذه المنطقة. فهل نجحت في تحقيق هذا الهدف؟ وما هو حجم هذا النجاح؟

لقد أشارت البيانات المتعلقة بهذه الناحية الى أن نسبة الأسر التي حصلت على وحدات سكنية لا تتجاوز ٦% فقط من حجم العينة. مما يدل على أن السلطة لم تف بالتزاماتها بتوفير السكن لمن هم في حاجة ماسة اليه.



**جدول رقم (٥٧)**  
**توزيع أفراد العينة حسب طريقة الحصول على المنزل**

النسبة المئوية	العدد	كيفية الحصول على سكن
٦٢,٢%	٠٩	وحدة سكنية من السلطة
١١,١%	١٦	بالأجرة
٨٢,٧%	١١٨	بناه بنفسه
١٠٠%	١٤٣	المجموع

لقد شاهد الباحث بالفعل مجموعات كثيرة من الوحدات السكنية منتشرة هنا وهناك على جانبي الطريق الرئيسي. غير أن معظم هذه الوحدات تكاد تكون خالية من السكان. ووجد أيضاً أن بعض الوحدات السكنية المأهولة يشغلها موظفوا سلطة وادي الأردن وأفراد أسرهم وبعض الخبراء الوطنيين والأجانب. وسرعان ما تبدد الدهشة وتلاشى علامات الاستغراب والحيرة عندما نسمع السكان هناك يجيئون على السؤال الصامت (ما هو السر) بكل وضوح وجلاء أن معظم هذه الوحدات السكنية يمتلكها اناس يعيشون في المدن الرئيسية والمراكز الحضرية الكبرى وأن هذه الوحدات السكنية تعتبر بالنسبة لهم مشى جميل.

وبصرف النظر عما إذا كانت الوحدة السكنية قد بنتها السلطة أم بناها الشخص بنفسه أم يسكنها بالاجار فإن نسبة ليست قليلة من أفراد العينة تسكن في غرفة واحدة فقط.

وقد أشارت البيانات الى أن ١٧,٤% من حجم العينة لا تضم وحداتها السكنية سوى غرفة واحدة فقط، وأن ٥٥,٤% من حجم العينة تشتمل وحداتها السكنية على غرفتين أو ثلاث غرف. وأن النسبة الباقية وهي ٢٧,٢% تشتمل وحداتها السكنية على أربع غرف فأفوق. انظر لجدول رقم (٥٨)

**جدول رقم (٥٨)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب عدد الغرف التي يشتمل عليها المنزل**

النسبة المئوية	عدد	عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدة
١٧,٤%	٢٥	أقل من غرفتين
٥٥,٤%	٧٩	غرفتين —
٢٧,٢%	٣٩	أربعة فأفوق
١٠٠%	١٤٣	المجموع

وقد أجاب ٦٣٧٪ من أفراد العينة بعدم كفاية وحداتهم السكنية وعدم رضاهم عن الوضع السكني بشكل عام بصرف النظر عن عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدة السكنية. أما فيما يتصل بأفراد العينة الذين يسكنون بالأجرة فقد أشارت البيانات الى ضآلة الأجر الذي يدفعونها. فقد وجد أن ٨١٪ منهم يدفعون أجورا شهرية تقل عن خمسة دنانير. وأن ١٩٪ يدفعون خمسة دنانير فما فوق في الشهر. يلاحظ من البيانات التي تتعلق بالسكن أن الوضع السكني ما زال دون المستوى اللائق. ومع أن هذا الوضع ليس على جانب كبير من الخطورة الا أن بقاءه على هذا النحو دون معالجة الى جانب التزايد السكاني الطبيعية في المستقبل قد يجعل من المنطقة بيئة غير مرغوبة أو غير مفضلة للاستقرار.

### الخدمات والمرافق العامة الأخرى

يمكن القول أن سلطة وادي الأردن قد قطعت شوطا معقولا في مجال تقديم بعض الخدمات الأساسية الضرورية لسكان المنطقة وبخاصة ما يتصل منها بخدمات الكهرباء والمدارس والشعب البردية والعيادات الصحية. غير أننا نلاحظ نقصا في مجال تقديم بعض الخدمات الأخرى مثل المياه والمستشفيات. انظر الجدول رقم (٥٩).

جدول رقم (٥٩)  
توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب نوع الخدمات  
التي تنقصهم (المياه، الكهرباء)

نوع الخدمات	العدد	النسبة المئوية
المياه	٥٠	٣٥٪
الكهرباء	١١٦	٨١٪

بلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥٩) أعلاه أن السكان هناك يعانون من نقص في الطاقة الكهربائية. والمعروف أن الطاقة الكهربائية لم تعد ضرورية لأغراض الانارة فقط، وإنما أصبحت ضرورية أيضا لأغراض كثيرة تتعلق بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية. ولا شك أن توفيرها بشكل ملائم للسكان سوف يلعب دورا فعالا في تثبيت الأفراد في بيئاتهم من جهة وسوف يعمل على تشجيع المشاريع الاستثمارية في المنطقة من جهة أخرى. أما بالنسبة للمياه فتتلخص المشكلة في أنها لم تصل إلى بيوتهم في أنابيب. وقد لاحظ الباحث أن مجموعة من القرى قد وصلت المياه إلى منازل سكانها عبر الأنابيب، وأن العمل مستمر لتوصيل المياه عبر الأنابيب إلى كل منزل في القرى الأخرى. أما الخدمات التعليمية والبريدية فلم يلاحظ الباحث نقصا فيها، فلا يكاد المرء يجد قرية هناك منها كانت صغيرة تخلو من مدرسة أو شعبة بريد. ولكن السكان هناك يرغبون دائما بالزيد، وما يعبرون عنه بأنه نقص في هذا المجال فإنه نوع من الطموح ليس الا.

وفيما يتصل بالمستشفيات فليس هناك سوى مستشفى واحد هو مستشفى (أبي عبيدة) في قرية وادي اليابس. وقد تبين أن هذا المستشفى لا يغطي احتياجات سكان المنطقة بكاملها نظرا لضيق مساحته من جهة، ونظراً لقلة عدد الأسرة التي يشتمل عليها بالقياس إلى عدد السكان من جهة أخرى فقد تبين أن حوالي ٤٠% من افراد العينة يرون أن سعة المستشفى غير متوازنة مع عدد السكان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المستشفى لا يشتمل على كل التخصصات التي تتطلبها الرعاية الطبية الكاملة أو شبه الكاملة، انظر الجدول رقم (٦٠).

#### جدول رقم (٦٠)

توزيع أفراد العينة بحسب اجاباتهم على حجم التخصصات المتوفرة

كفاية التخصصات	العدد	النسبة المئوية
كل التخصصات	٢	٩٠%
معظمها	١١	٣٣,٣%
بعضها	٢٠	٦٠,٧%
المجموع	٣٣	١٠٠%

أما فيما يتصل بالرضى عن مستوى الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضاه فقد تبين أن نسبة ضئيلة من اعتادات تلقي علاجها في المستشفى غير راضية عن الخدمات العلاجية والطبية التي يقدمها المستشفى لمرضاه.

**جدول رقم (٦١)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب اجاباتهم حول مستوى الخدمات**

مستوى الخدمات	العدد	النسبة المئوية
جيدة جدا	١٦	٣٠٫٨٪
مرضي	١٥	٢٨٫٨٪
وسط	١٤	٢٧٫٠٪
غير مرضية	٠٧	١٣٫٤٪
المجموع	٥٢	١٠٠٪

و يبدو أن هنالك نوعا من الارتباط بين تدني نسبة الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضاه وعدم الرضى الكلي عنها، وبين ميل الأفراد للمعالجة عند أطباء خصوصيين. فقد كشفت البيانات التي تضمها الجدول رقم (٦٢) أن نسبة الأفراد الذين يترددون على أطباء خصوصيين قد بلغت ٣١٫٥٪ وأن نسبة مماثلة تقر بيا تتجه للمعالجة عند أطباء الحكومة والأطباء الخصوصيين معا انظر الجدول رقم (٦٢).

**جدول رقم (٦٢)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب الجهة التي يتعالجون عندها**

الجهة التي يتعالج عندها الفرد	عدد	النسبة المئوية
طبيب خاص	٤٥	٣١٫٥٪
طبيب حكومي	٤٦	٣٢٫٠٪
الاثنين معا	٥٢	٣٦٫٥٪

ويمكن حصر الأسباب التي أجاب أفراد العينة أنها تدفعهم للتوجه الى الأطباء الخصوصيين بما يلي:-  
 أ - عدم وجود طبيب الحكومة بصورة دائمة.  
 ب - عدم فعالية العلاج الذي يوصي به الطبيب.  
 ج - احساسهم بأنهم يستفيدون من معالجتهم عند طبيب خاص أكثر من طبيب الحكومة نظرا للسببين السابقين.

## الوضع التعليمي

تؤكد البيانات التي تتعلق بالوضع التعليمي في المنطقة صحة الافتراضات والآراء التي تذهب الى أن الأردن يشهد انفجاراً تعليمياً وطفرة تعليمية شاملة فليست هناك قرية صغيرة أو كبيرة أو خربة صغيرة ليس فيها مدرسة ابتدائية أو اعدادية على الأقل. وقد كشفت البيانات كذلك أن اقبال الاناث والذكور يتم بشكل متساو تقريباً ودون أية فروق تذكر بين النوعين.

ويشكل هذا العدد بالنسبة للذكور حوالي (٥٠%) من عدد أفراد الأسرة الذكور ككل بينما تشكل نسبة الاناث حوالي (٤٥%) من عدد أفراد الأسرة الاناث. و يشكل عدد أفراد الأسر الذي يتلقون تعليمهم في المدارس من كلا النوعين (٤٩%) من مجموع أفراد أسر العينة ككل.

جدول رقم (٦٣)  
أعداد أفراد أسر العينة وعدد أفراد الأسر بالمدارس بحسب النوع

عدد أفراد الأسر	العدد	عددهم في المدارس	النسبة المئوية
الذكور	٤٧٣	٢٤٠	٥٠,٧%
الاناث	٤٥١	٢١١	٤٥,٥%
المجموع	٩٢٤	٤٥١	

أما بالنسبة للمستويات التعليمية ما فوق الثانوية فهي منخفضة الى درجة كبيرة فقد دلت البيانات أن عدد أفراد الأسر الذين يتلقون تعليمًا جامعيًا أو من هم في مستوى التعليم الجامعي تسعة أفراد فقط. ستة منهم يتلقون تعليمًا جامعيًا في داخل الأردن والثلاثة الآخرون يدرسون في خارج الأردن (في يوغسلافيا وتركيا) و يدرسون الطب والهندسة.

وَمَا يلفت النظر حقاً أن منطقة النور بكاملها تخلو من مدارس أو معاهد زراعية أو صناعية أو أكاديمية على الرغم من حاجة المنطقة الى مثل هذه المعاهد والمؤسسات التعليمية والمهنية وبخاصة المعاهد الزراعية نظراً لكون المنطقة منطقة زراعية بالدرجة الأولى. وقد كشفت البيانات أن معظم أفراد العينة يرغبون في انشاء معاهد أكاديمية ومهنية وبخاصة معاهد زراعية.

#### جدول رقم (٦٤)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع المعاهد التي يرغبون في وجودها في المنطقة

نوع المعهد	العدد	النسبة المئوية
أكاديمي	٥٧	٣٩,٩%
زراعي	٩٢	٦٤,٣%
صناعي	٥٥	٣٨,٤%

#### الخدمات الترويحية

تفتقر منطقة الغور افتقارا يكاد يكون كاملا لمعظم الخدمات والتسهيلات الترفيهية والترويحية المختلفة التي تضطلع بها عادة بعض النوادي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. فليس هناك مثلا سوى مركز شباب واحد وسينما واحدة في مدينة الشون الشمالية فقط. وتخلو المنطقة كليا من حديقة أو متنزه أو ناد أو أية مؤسسة يمكن أن يمارس الأعضاء فيها أي نشاط ترفيهي أو ترويحي. وإنه لمن نافلة القول أن نؤكد أن هذه الأنشطة والخدمات التي تتوفر عادة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى تمد من قوى الجذب والاعزاء التي تمارسها المدن على السكان الريفيين وبخاصة فئة الشباب وأصحاب المستويات التعليمية العليا والمهس الفنية المختلفة. وفي الوقت الذي يعد توافر هذه الخدمات في المدن ميزة من ميزات الجذب والاعزاء فإن افتقار القرى الى هذه الخدمات والأنشطة أو خلوها منها تماما يعد عاملا من عوامل الطرد السكاني فيها. وبالإضافة الى ذلك فإن غياب مثل هذه المؤسسات عن مسرح الحياة الاجتماعية في الريف من شأنه أن يفسح المجال أمام أعضاء هذا المجتمع للاتجاه نحو ممارسة بعض الأنماط السلوكية الانحرافية غير المقبولة اجتماعيا، أوالاتجاه نحو أنماط سلوكية انحرافية من النوع الذي قد يعبد الطريق أمام البعض الآخر للوقوع في مزالق الجريمة والرديلة. هذا فضلا عن احتمال اتجاه البعض الى هدر الوقت في أعمال قد لا تفيد الفرد ولا المجموع ولا تحقق لهم أية مكتسبات تعود عليهم بالخير والنفع.

لقد اعتبر الباحث أن الطرق والأساليب التي يستخدمها الأفراد لقضاء وقت فراغهم معيارا يمكن أن يكشف موجهها المجالات والأنشطة الترويحية المختلفة السائدة في تلك المنطقة من جهة والتعرف على جوانب استغلالها واستثمارها لصالح الفرد والمجموع من جهة أخرى. لقد كشفت البيانات المتعلقة بهذا الموضوع خلو المنطقة شبه المطلق من مؤسسات اجتماعية رسمية أو غير رسمية يمارس الأفراد من خلالها بعض الأنشطة الترويحية. وفي مقابل ذلك وجد الباحث أن أساليب وطرق قضاء وقت الفراغ لدى أفراد العينة تكاد تحصر في الجلوس بالقاهي ولعب الورق (الشدة) والاستماع الى الراديو في المنزل. ولا شك أن هذه المجالات علاوة عن أنها مجالات تقليدية في قضاء وقت الفراغ تنصفها المجتمعات المختلفة عموما، فإنها بالإضافة الى ذلك تسهم في اضاعة الوقت في أعمال غير مشرة وغير انتاجية، وتمهد الطريق أما الأفراد لممارسة تصرفات وأنماط سلوكية انحرافية متوقعة في أي وقت.

**جدول رقم (٦٥)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب طريقة قضاء وقت الفراغ**

النسبة المئوية	العدد	مجالات قضاء وقت الفراغ
١١٢%	١٦	الجلوس في القهوة
٥٠%	٧	لمب الشدة
٨٦%	١٢	المطالعة
٣٢%	٥	التوادي
٧٢%	١١٤	الاستماع للراديو في المنزل
١٠٠%	١٥٢	المجموع

ومن ناحية أخرى فإن من شأن هذه الأساليب والطرق في قضاء وقت الفراغ السائدة في تلك المنطقة العمل على تزايد عزلة المجتمع وانفلاقه وتقليل فرص التواصل والتفاعل بين أعضائه من جهة وبين المجتمعات الخارجية من جهة أخرى. ولا شك أن هذه السمات والخصائص لا تتسجم مع مقومات النهوض الحضاري والتطوير الفكري والتقدم الاجتماعي.

### **التفكير في الهجرة الى الخارج:-**

في ظل هذه الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة يتوقع المرء أن الفرد في هذه المنطقة قد يتجه الى اتخاذ قرار الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر في أي وقت يتوقع أن يحصل فيه على فرص عمل أفضل ومستويات معيشية أرقى. فهل هنالك اتجاهات لدى أفراد العينة تؤيد مثل هذه التوقعات؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هو حجمهم؟ وما هي نسبتهم؟.

في الحقيقة ان مثل هذه التوقعات لها ما يبررها اذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة من الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة في المنطقة، غير أن اجابات أفراد العينة على السؤال الذي مؤداه «هل تفكر في الهجرة الى خارج المنطقة جاءت غمبية لهذه التوقعات. فقد تبين أن معظم أفراد العينة لا يفكرون في ترك المنطقة أو التحرك الى أي مكان آخر. وبلغ حجم من يرغب في التحرك الى الخارج (١٩) شخصا بنسبة (١٢,٥%) من حجم العينة.

وهنا يمكننا أن نطرح سؤالاً جوهرياً آخر. وهو لماذا لا يهاجر الناس؟ هنالك مجموعة من العوامل التي يؤدي تفاعلها وما يقوم بينها من تأثيرات متبادلة الى دفع الفرد القروي على البقاء وتفضيل الاستقرار والثبات في بيئته الاجتماعية على الرغم من كل الظروف والصعوبات التي يواجهها. ولعل أبرز هذه العوامل القدرية التي تميز المجتمع القروي عموماً، وتشير فكرة القدرية الى أن كل شيء مقدر من الله سبحانه وتعالى وأن أية محاولة من الفرد لتغيير وضعه الاجتماعي تتضمن نوعاً من الاعتراض على إرادة الله بالإضافة الى أن الفرد القروي يأمل باستمرار في أن القوة الإلهية ستساعده في أي وقت على التخلص مما هو فيه من ضيق. وقد عزز المثل الشعبي هذا المعتقد في نفوسهم ورسخه في وجدانهم فهناك مثل شعبي يقول «كثير الكارات قليل البارات» ومن ناحية أخرى فإن الإنسان القروي شديد التسك بالأرض حرص على الارتباط بها ارتباطاً دائماً. وقد عبرت الحكمة الشعبية التقليدية عن هذا الحرص بقولها «من ليس له أرض ليس له عرض». وهذا يعني أن قيمة التسك بالأرض لا تعادلها الا قيمة التسك بالعرض. ومن المعروف ان قيمة العرض تمد من القيم الأساسية في المجتمع القروي التي يضفي عليها أهمية بالغة تصل الى درجة التقديس. وثمة عامل آخر لا يقل أهمية عما ذكر وهو افتقار الأفراد في المجتمع القروي الى المؤهلات والكفاءات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل في مجتمع المدينة. ولذلك فانه يفضل الاستمرار في مجتمعه الأصلي على التحرك الى الخارج. لكن هذا النوع من الاستقرار هو استقرار قسري لا يملك حياله الفرد أية قوة.

#### جدول رقم (٦٦)

توزيع أفراد العينة التي ترغب في الهجرة الى الخارج بحسب نوع البلد المفضل

النسبة المئوية	العدد	الكان المفضل
١٥.٨%	٣	عمان
١٥.٨%	٣	أربد
٣٦.٩%	٧	السعودية
١٠.٥%	٢	الخليج
١٠.٥%	٢	دول أجنبية
١٠.٥%	٢	أماكن أخرى داخل الأردن
١٠٠%	١٩	المجموع



أما الفئة القليلة من أفراد العينة التي أبدت رغبة في التحرك الى خارج المنطقة فقد فضلت اجتناب حدود القطر الى خارجه. فقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٦) أن معظم أفراد العينة يفضلون الهجرة الى الدول العربية البترولية ودول أجنبية أخرى. ولا شك أن هذا التفضيل يرجع الى توقعهم الحصول على عوائد نقدية أعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تؤكد الى حد كبير تلك النتائج التي انتهت اليها بعض الدراسات. وهي أن غالبية قوى العمل الأردنية تتجه نحو البلدان العربية البترولية والبلدان الأجنبية الأخرى التي يتوافر لهم فيها دخول مرتفعة. فقد هاجر من الأردن الى الولايات المتحدة وحدها في مدى عام واحد أي في الفترة ما بين بداية عام ١٩٧٦ ونهايته (٢٢١٦) شخصا من ذوي المؤهلات والتخصصات المختلفة<sup>١</sup>. وفي عام ١٩٧٧ وصل عدد المهاجرين الأردنيين الى أمريكا نفسها (٢٤٩٤)<sup>٢</sup>. وقد أشارت الإحصائيات الأردنية الى أن انتقال القوى العاملة الأردنية الى الخارج كان نتيجة للعمل في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تتطلب اعدادا كبيرة من العمال في مختلف المهن والتخصصات. وقد ساعد على ذلك ضآلة كلفة الانتقال ثم الفروقات العالية في مستوى الأجور بين الأردن وهذه البلدان، بالإضافة الى وحدة اللغة<sup>٣</sup>. يضاف الى ذلك أيضا ظاهرة ارتفاع الأسعار والغلاء في الأردن التي تقلل من القيم الحقيقية للأجور النقدية رغم تزايدها بصورة متكررة، ويرتبط بذلك أيضا ارتفاع تكاليف السكن والامبارات وأثمان الشقق السكنية وارتفاع تكاليف السلع التموينية والملابس وغيرها من السلع الأخرى. لقد بدأ الضغط على سوق العمل الأردنية يظهر بشكل واضح منذ عام ١٩٨٠ بحيث وصل عدد المهاجرين في سنة واحدة فقط ١٠.٠٠٠ شخص<sup>٤</sup>. وقد أدى هذا كله الى نقص هائل في الكفاءات المدربة في كافة المجالات المهنية والعلمية. وقد تنعكس آثاره السلبية على تنفيذ البرامج التنموية التي أصبح الأردن يشهدها على نطاق واسع. غير أن ما يبعث على الأمل والتفاؤل أن حوالي نصف حجم العينة التي ترغب في الهجرة لا تفكر في اصطحاب أفراد أسرها معها مما يترتب عليه مزيد من الحوالات النقدية الى المجتمع الأصلي قد تسهم في اقامة بعض المشاريع الحيوية أو بعض المنشآت العامة أو الاستثمارات العقارية أو النقدية التي تدعم الاقتصاد الوطني ككل.

ومن ناحية أخرى فإن معظم أفراد هذه الفئة لا تفكر في الاستقرار في مجتمع المهجر فترة طويلة مما يترتب عليه امكانية استفاضة الوطن من الثروة التي يجمعها المهاجرون في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

١ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - النشرة السكانية، العدد الرابع عشر، حزيران ١٩٧٨ ص ٢٨.

٢ - الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، النشرة السكانية ١٩٧٩، ص ٦١.

٣ - وزارة العمل، مشروع الخطة السكانية ص ١٢٢.

٤ - المرجع السابق، ص ٣٢.

**جدول رقم (٦٧)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب المدة التي يرغبون في قضائها في الخارج**

المدة	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	٥	٢٦,٣%
٢ -	١	٥,٣%
٤ -	٤	٢١,٠%
٥ -	١	٥,٣%
٧ فأفوق	٨	٤٢,١%
المجموع	١٩	١٠٠%

وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٨) صحة توقعاتنا فيما يتصل بدوافع الهجرة والتي تتمثل في رغبة الأفراد في تجميع الثروة والحصول على فرص عمل توفر لهم أجورا أعلى ومعدلات دخول أفضل مما هو عليه في المجتمع الأصلي.

**جدول رقم (٦٨)**  
**توزيع أفراد العينة بحسب أسباب التفضيل للهجرة**

أسباب التفضيل	العدد	النسبة المئوية
توفر العمل	١٠	٥٣,٠%
مبالغ أكثر	٦	٣١,٦%
الطقس	١	٥,٣%
مكان محرم	٢	١٠,٤%
المجموع	١٩	١٠٠%

ان التفكير في الهجرة الى خارج الوطن لا يقتصر على الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية فحسب بل هناك اتجاه مماثل لدى أفراد العينة المهاجرة الى مدينة اربد يفوق الاتجاه الذي يمثل سكان المناطق الريفية الذين بلغت نسبة من يفكر في الهجرة منهم حوالي (١٢٪) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يفكرون في الهجرة الى الخارج من أفراد العينة المهاجرة حوالي (٢٥٪). وفي كلتا الحالتين فان هذا الخط من الهجرات يشير الى استنزاف متواصل في القوى البشرية الأردنية ويؤدي الى تقليل المخزون البشري الذي يرفد هذه القوة التي تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الانتاج القومي.

ولعل أبرز ما تشير اليه هذه الهجرات التي تتجاوز حدود القطر هو ذلك النوع من الاصطفاء الذي ينطوي على قدر كبير من المجازفة والمخاطرة بمستقبل الاقتصاد القومي وعناصره الأساسية. فقد كشفت البيانات أن معظم المهاجرين الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً والى فئات الموظفين المدربين والعمال المهرة. وربما يكون من نافلة القول التأكيد مرة أخرى على أن مجتمعنا الأردني في أمس الحاجة الى أصحاب هذه المؤهلات والخبرات في تنفيذ مشاريع التنمية العديدة. ونقدم فيما يلي عرضاً لخصائص هؤلاء الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر من أفراد العينة المهاجرة.

جدول رقم (٦٩)  
توزيع الأفراد الذين يرغبون في الهجرة بحسب المهنة ومستوى التعليم

المهنة / مستوى التعليم	موظف		عامل		مستوى التعليم
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أبي	١	٦٪	٣	٣٧٫٥٪	١٦٪
دون الثانوي	٣	١٨٪	٥	٦٢٫٥٪	٣٢٪
ثانوي فما فوق	١٣	٧٦٪	—	—	٥٢٪
المجموع	١٧	١٠٠٪	٨	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ من البيانات التي تضمها الجدول رقم (٦٩) أن معظم الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر من أفراد العينة المهاجرة ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً ويعملون في الوقت ذاته في الوظائف الحكومية، وتأتي في المرتبة الثانية فئة العمال المهرة الذين ينتمون الى المستويات التعليمية الدنيا. ومما يلفت النظر في هذه النتائج هو النسب المئوية لمستويات التعليم الأصلية نجد

اختلافات واضحة بين النسب مما يؤكد وجود علاقة بين المهنة ومستوى التعليم أدت الى تزايد الميل لدى الأفراد في الهجرة الى الخارج. و يبدو أن هذه الفئات التي ترغب في الهجرة الى الخارج هي ذاتها الفئات التعليمية والمهنية التي تتطلبها سوق العمل في الخارج، وبخاصة في البلدان العربية البترولية، ولا شك أن ضآلة كلفة أجور النقل ووحدة اللغة وارتفاع معدلات الأجور هناك تلعب دورا بارزا في تزايد الميل لدى القوى البشرية العاملة في التدفق الى هذه البلدان.

وقد وجد كذلك أن انخفاض معدلات الأجور في الوطن الأصلي وارتباطاتها بالمستويات التعليمية المتدنية الى حد ما تلعب هي الأخرى دورا بارزا في دفع الأفراد الى اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى خارج القطر. فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٠) أن معظم الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى الخارج يحصلون على معدلات دخول متدنية، وقد وجد كذلك أن ما يقرب من نصف هذه الفئة تنتمي الى مستويات تعليمية متدنية أو أمية.

#### جدول رقم (٧٠)

توزيع أفراد العينة الذين يرغبون في الهجرة بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعليم

معدل الدخل	أمية	دون للثانوي	ثانوي فما فوق	معدل الدخل
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠	١٠٠%	٧٠%	٣٥,٨%	٥٨,٦%
١٠٠ فما فوق	—	٣٠%	٦٤,٢%	٤١,٤%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

يتبين من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه ان توزيع أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أحل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل. مما يؤكد وجود علاقة بين معدل الدخل ومستوى التعليم، وان هذه العلاقة تلعب دورا ما في تكوين رغبة لدى الأفراد في الهجرة.

**جدول رقم (٧١)**  
**توزيع أفراد العينة الراغبين في الهجرة بحسب معدلات الدخل والمهنة**

المهنة	موظف	عامل	فئات الدخل
فئات الدخل الشهرية بالدinar	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٣٥%	٧٥%	٥٢%
١٠٠ فما فوق	٦٥%	٢٥%	٤٨%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧١) أعلاه أن هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة، وأن هذه العلاقة تشكل ظروفًا موضوعية تدفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج. فالأفراد الذين يعملون في الوظائف الحكومية، ويحصلون في الوقت ذاته على معدلات دخول منخفضة أكثر ميلًا من باقي الفئات المهنية الأخرى.

وقد تبين كذلك أن العمال الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة أكثر ميلًا للتحرك من العمال الذين يحصلون على معدلات دخول أعلى، مما يدل على وجود علاقة بين المهنة ومعدلات الدخل، خاصة وأن هذه العلاقة قد تأكدت بوجود اختلافات واضحة بين النسب المئوية لفئات الدخل والنسب المئوية للفئات المهنية. ومن ناحية أخرى فإن البيانات التي اشتملت عليها الجداول (٦٩، ٧٠، ٧١) تؤكد أن الهجرة تعمل على جذب الكفاءات وأصحاب المؤهلات والخبرات العلمية المختلفة مما يؤدي إلى إغفار البلد المرسل من أهم عناصر الانتاج القومي. وقد تبين أيضًا أن الرغبة في الحصول على معدلات دخول أعلى وتحقيق مستويات اقتصادية اجتماعية أفضل هي الدوافع الحقيقية التي تكن وراء قرار الفرد في الهجرة خاصة بعد أن ارتفعت أسعار السلع والحاجيات الاستهلاكية بشكل غير متوازن مع ارتفاع الأجور.

والخلاصة التي يمكن أن ننتجها من واقع البيانات التي اشتمل عليها هذا الفصل وما تضمنه من معلومات احصائية شبه دقيقة عن خصائص الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأصلي للمهاجرين. أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة ما زالت غير ملائمة لتوفير مستلزمات الاستقرار والثبات في المنطقة. وما زالت هناك قوى طرد قد تدفع بالأفراد إلى التحرك في أي وقت.

فالمؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي أسندت إليها مسؤولية توفير الظروف والأوضاع الملائمة لتنشيط العملية الزراعية وتطوير النشاط الزراعي ككل في المنطقة وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية، لم تقم بتأدية واجباتها وممارسة أدوارها بشكل فعال. فسلطة وادي الأردن ما زالت عاجزة عن توفير كميات المياه الكافية لارواء المحاصيل الزراعية، خاصة وأن المحاصيل التي تجود زراعتها في منطقة الغور من النوع الذي يتطلب كميات وافرة من المياه مثل الموز والخضار على اختلاف أنواعها. ولم تنجح دائرة الارشاد الزراعي التي تضطلع بأكبر دور في تطوير العملية الزراعية في تنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المزارعين. فاستخدام الأساليب والطرق الزراعية الحديثة التي تتطلبها الزراعة المتطورة ما زالت في بدايتها وما زالت مقصورة على فئة بسيطة من الفلاحين والمزارعين. وإلى جانب ذلك فإن عمليات الارشاد والتوجيه الزراعي ما زالت دون المستوى المطلوب، فلم تنجح دائرة الارشاد الزراعي في خلق وعي زراعي متطور أو تنمية كوادر بشرية قادرة على تطوير النشاط الزراعي في المنطقة. فالمحاصيل التقليدية التي ألفها المزارعون هناك ما زالت هي هي دون تبديل أو تغيير، مع العلم أن هناك مجالات متعددة لتطوير محاصيل صناعية تنجح زراعتها هناك مثل الشمندر وقصب السكر وزراعة الأعلاف الخضراء لتنمية الثروة الحيوانية وإقامة صناعة ألبان عليها، بل أن المرشدين الزراعيين قد أبدوا نوعاً من القصور فيما يتصل بممارسة أدوارهم التقليدية التي تتمثل في توجيه المزارعين وارشادهم الى كيفية تطبيق الأساليب والطرق الزراعية الحديثة. وقد تبين لنا فاعلية هذا الارشاد فيما يتصل بالقة القليلة من الفلاحين التي استخدمت طرقاً خاصة بها للاستفادة من المرشدين الزراعيين.

وفيما يتصل بلجنة التسويق الزراعي التي شكلت من أجل تسويق الانتاج وبيعها بطرق تحقق عوائد مجزية للفلاحين والمزارعين قد أخفقت هي الأخرى في تحقيق أهدافها على نحو ملائم ومقبول لأسباب ذكرت في حينها. ولا شك أن الطرق والأساليب التي تستخدمها لجنة التسويق في تعاملها مع الفلاحين والمزارعين تطرح مشكلة القيادات المؤسساتية ليس على مستوى المجتمع الأردني فحسب بل على مستوى الوطن العربي ككل. فلقد أدى عدم الحرص على اختيار قيادات رائدة وواعية الى اخفاق هذه المؤسسات في القيام بأدوارها على نحو مقبول يتسجم مع التطلعات والأمانى القومية. وهذا أدى بدوره أيضاً الى تدني مستوى الثقة بهذه المؤسسات من جانب طبقات الشعب وفتاته المختلفة. ثم إن هذا الخطأ من القيادات المؤسساتية قد يسهم بشكل أو بآخر في عرقلة حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي على نحو ما حدث في الفلبين. فلقد امتنع المزارعون هناك عن زراعة «قنب مانايلا» الذي شجعتهم الحكومة على زراعته لأنهم لم يحصلوا على فوائد مجزية من وراء تبنيهم المحصول الجديد. ويرجع ذلك الى أن الأرباح التي لم تكن قليلة كانت تذهب جميعها للوسطاء. وتوضح هذه التجربة أنه في حالة اقناع الناس بتبني تجديد معين فإن عليهم أن يستفيدوا استفادة واضحة من المشروع. وتفيد هذه التجربة أيضاً

أن التجديد الزراعي هوشية أهم من ادخال تكنولوجيا جديدة أو حتى محاصيل جديدة<sup>١</sup>  
ولقد أسهمت أوجه القصور هذه من بعض الوجوه في تناقص القوى العاملة البشرية في منطقة الغور.  
فقد تناقصت هذه القوى الى درجة أنها أصبحت تنذر بالخطر. وأما القوة البشرية الباقية فقد أخذ يتزايد  
لديها الميل في الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر. لقد كشفت الدراسات الاحصائية أن اسهام قطاع  
الزراعة في الانتاج القومي لم يتجاوز (٢٠٪) و يعود ذلك في جزء منه الى تدني عدد العمال الزراعيين في  
مقابل تزايد القوى البشرية التي تسهم في قطاع الخدمات حيث وصلت نسبة الاسهام في هذا القطاع  
الى حوالي (٦٠٪)<sup>٢</sup>.

وقد بينت احصائيات التعداد العام للسكان في الكويت في السنوات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، أن  
ما نسبته (٢٦٪) من العاملين الأردنيين والفلسطينيين في الكويت هم من ذوي الكفاءات العالية<sup>٣</sup>.  
ولا شك أن استمرار هذا التدفق البشري الى الخارج سوف يؤدي الى انحطاط اقتصادي كبير على  
المستوى القومي ككل مما يجعل الحاجة ماسة جدا الى اتخاذ مبادرة عملية للحد منه وتوفير الجو المناسب  
الذي يشجع هذه القوى البشرية المؤهلة على البقاء والاستقرار للاستفادة منها في تنفيذ المشاريع  
والبرامج التنموية في الأردن. فالتدفق البشري الى الخارج لا يعكس فائضا في عرض القوى البشرية  
ذات المستويات العالية على نحو ما يعتقد البعض بالنسبة للبلدان الأقل نموا، وإنما يعكس حالة المجتمع  
المتخلف وضعف مستوياته الاقتصادية والاجتماعية، بل ان هذا الوضع كما يقول الدكتور «زحلان»  
يعكس تأدية النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لوظائفها ليس في الأردن فحسب بل في معظم  
البلدان الأقل نموا، وهي كذلك تعكس العمليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلدان  
المتقدمة والتأمية على حد سواء<sup>٤</sup>.

١ - محمد الجوهري، «الآثار وولوجيا». أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف عمر ١٩٨٠، ص ٢٧٣.

٢ - وزارة العمل، مشروع الثقافة السكانية. مرجع سابق ص ٤٣.

٣ - المرجع السابق نفسه، ص ٣٩.

٤ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لعرب آسيا - الشرة السكانية، حزيران ١٩٧٩، ص ٢٤ - ٣٨.

أما الجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية وإن كانت قد قطعت شوطا بسيطا في تأديتها لواجباتها إلا أنها لم تشبع كافة الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للفلاحين والمزارعين. وربما يرجع ذلك الى عدم توفر موارد كافية ورؤوس أموال معقولة لاقرض المزارعين وتمويل مشاريعهم الزراعية المختلفة. فاستشعار حاجيات الأفراد في المجتمع المحلي والتركيز عليها وتبليتها يعد شرطا ضروريا لنجاح المؤسسات والجمعيات في أداء أدوارها والتزاماتها في هذا المجال.

وفيا يحصل بقطاع الخدمات الاجتماعية والترويعية والمرافق العامة فا زالت بعيدة نسبيا عن تحقيق كل ما يتطلب اليه أفراد المجتمع المحلي. وإن كان مثل هذا الطموح صعب المنال إلا أن تنمية القطاع الزراعي ورفع انتاجية الأراضي الزراعية تتطلب توفير كل مستلزمات النهوض بها من خدمات صحية مناسبة واسكان ملائم ومستويات تعليمية مرتفعة وغيرها.







الفصل الخامس  
مشكلات الهجرة وآثارها  
الاجتماعية على خطط التنمية



## مشكلات الهجرة وآثارها على خطط التنمية

تشير الدراسات السكانية والاجتماعية والانثروبولوجية الى طائفة من المشكلات الاجتماعية التي تخلفها الهجرة وترتبط بها ارتباطا مباشرا في منطقة الأصل وفي منطقة المهاجر. ولعل أبرز هذه المشكلات تلك التي تتعلق بتخلخل التركيب السكاني الذي يتمثل في عدم التساوي واللاتزان في توزيع الفئات العمرية والنوعية والمهنية والتعليمية والطبقية سواء على نطاق المجتمع الدولي أو على نطاق المجتمع القومي. وفي حال الهجرة الداخلية وبخاصة هجرة الريفين الى المدن فإن عدم التوازن في توزيع هذه الفئات على المناطق والأقاليم المختلفة سوف تكون له آثار سلبية على بنية المجتمع ككل وعلى حياة الشعب ورفاهيته. ونتيجة لتزايد الهجرات والتدفقات السكانية الى المدن شعرت الحكومات مؤخرا أنها في مواجهة مشكلات اجتماعية خطيرة تتطلب حولا سريعة. غير أن المفكرين والعلماء والحكومات قد أولوا اهتماما كبيرا لتلك المشكلات التي تثيرها الهجرات والزبادات السكانية لمجتمع المدينة دون أن يبذلوا جهودا تذكر لمعالجة المشكلات التي تخلفها الهجرة للمجتمع الريفي.

انه مما لا شك فيه أن التدفقات السكانية المتزايدة الى المدينة بالإضافة الى الزبادات الطبيعية قد يجعل منها مسرحا لطائفة كبيرة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي قد تعجز الحكومات عن إيجاد الحلول المناسبة لها كخدمات الانارة والمياه والرعاية الصحية والاسكان والمواصلات وغيرها. بالإضافة الى تدهور البيئة الطبيعية للمدينة بسبب كثرة الجيوب والأحياء المتخلفة التي تنتشر على أطراف المدن مشكلة جماعات حضرية هامشية إضافة الى ما تتميز به هذه الأحياء من تدني المستويات وانتشار الأوبئة والأمراض والمكازر الصحية. وقد تصبح المدينة أيضا كما أشار «مليانك» مكانا ملائما لظهور مشكلات اجتماعية أشد خطورة مثل انتشار البطالة والفقر وسوء التكيف وظواهر الانحراف والتشرد والجرمة<sup>١</sup>. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن ظهور هذه المشكلات بعد نتائج طبيعي لتسارع النمو السكاني الذي أصبحت تشهد دول العالم الثالث وبخاصة بلدان الشرق الأوسط والذي أصبحت الهجرة تلعب دورا بارز فيه. غير أن هذه المشكلات غير مقطوعة الصلة بما يحدث في المجتمع الأصلي. فالهجرة تعمل أيضا على افتقار الريف من القوى البشرية العاملة وتقليل مستوى الانتاج الزراعي فيه وتناقص عجزه البشري من أصحاب الكفاءات والمؤهلات التي يعد توافرها في هذه المنطقة شرط ضروري لانجاح خطط التنمية. اننا نعتقد أن هجرة السكان تثير مشكلات اجتماعية على جانب كبير من الخطورة سواء في منطقة الأصل أم في مجتمع المهاجر، وإن الجهود العلمية والدراسات الجادة يجب أن تنصب بقدر متساو على المجتمعين.

لقد بينا في الفصل السابق أن المجتمع الأصلي يعاني — من جراء الهجرة — من نقص حاد في عجزه البشري ومن قواه البشرية العاملة وبخاصة أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية التي

امتصتها المدينة مما يعكس مردودات سلبية على خطط التنمية والمشاريع التنموية المنوي تنفيذها. وقد أصبح معروفا اليوم أن نجاح العملية التنموية مرهون بالخدمات التي تقدم للقرية أكثر من تقديمها للمدينة. ومن هنا فيمكن القول أن أية دراسة علمية جادة لمشكلات الهجرة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدم انفصال المشكلات التي تثيرها في مجتمع المدينة عن تلك المشكلات التي تثيرها في المجتمع الأصلي. وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا أن جانبا من هذه المشكلات يحفظها المهاجرون أنفسهم بسبب قراراتهم غير الواعية وغير المدروسة وأن جزءا آخر من هذه المشكلات قد تسهم به الهيئات والجهات الرسمية بسبب انتاجها سياسة سكانية غير متوازنة أو بسبب تركها نهبا للمصنف أو لقرارات تمسكية. وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا أن هذه المشكلات ليست أنماطا عالية تسود في كل زمان ومكان. فقد توجد في مجتمع ما ولا توجد في مجتمع آخر.

وسوف نصحب الآن المهاجر منذ أن وطأت قدمه مجتمع المهاجر حتى مرحلة استقراره النهائية مشيرين الى الصعوبات والمشكلات التي واجهها وأساليب التغلب عليها والمجهودات التي بذلتها الجهات والأجهزة الرسمية لإيجاد الحلول المناسبة لها. وسوف نشير في الوقت ذاته الى المشكلات التي برزت في المجتمع الأصلي نظرا لما يمكن أن يقوم بين هذه المشكلات من ترابطات وتأثيرات متبادلة.

#### جدول رقم (٧٢)

توزيع أفراد العينة بحسب نوع الصعوبات التي واجهتهم أيام وفادتهم الأولى

المشكلات	العدد	النسبة المئوية
السكن	٩٤	٧٩,٦%
المواصلات	١٤	١٢,٠%
الصحة	١٨	١٥,٢%
قلة فرص العمل	١١	٩,٠%
ارتفاع مستوى المعيشة	٤١	٣٥,٦%
خدمات أخرى	١٠	٨,٠%

لقد اوضحت البيانات التي اشتمل عليها الجدول أن الصعوبات التي واجهها المهاجرون في مجتمع المهاجر في أيام وفادتهم الأولى يكاد يتركز معظمها في قلة السكن والنقص في الخدمات وارتفاع مستوى المعيشة. وقد استخدم بعض المهاجرين الحميم وبيوت الشعر في بداية اقامتهم في مجتمع المدينة للتغلب على مشكلة السكن وبخاصة أولئك المهاجرون الذين يقطنون في منطقة حنين في الطرف الشمالي الغربي من المدينة. غير أنهم ما لبثوا أن تغلبوا على هذه المشكلة نهائيا بعد فترة من استقرارهم في مجتمع المهاجر

على نحو ما بينا في الفصل الأول. ولكن الجهد الضخم التي بذلها المهاجرون لمواجهة هذه المشكلة لم تكن تستهدف توفير السكن اللائق بقدر ما كانت تستهدف التخلص من الإيجار أو السكن في بيوت الشعر والخيم. فالوحدات السكنية التي أنشأها المهاجرون في تلك الظروف الصعبة لا يشتمل معظمها الا على غرفة واحدة أو غرفتين. وهذا العدد القليل من الغرف لا يتناسب مع حجم الأسرة الذي يتجاوز معدل خمسة أفراد للأسرة الواحدة - الا أن هذه الوحدات السكنية تشتمل على معظم المرافق والتسهيلات الداخلية الضرورية

جدول رقم (٧٣)  
توزيع المهاجرين بحسب عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدات السكنية

عدد الغرف	العدد	النسبة المئوية
أقل من غرفتين	١٠	١٠٪
غرفتان	٣٠	٣٠٪
ثلاث غرف	٣٧	٣٧٪
٤ فما فوق	٢٣	٢٣٪
المجموع	١٠٠	١٠٠٪

وبخاصة تلك الوحدات التي يمتلكها المهاجرون الذين يقطنون في حي التركمان وفي شارع فلسطين والمنطقة الجنوبية من المدينة. ولكن تزايد الوحدات السكنية في مدينة اربد بسبب الهجرات والتزايد السكاني الطبيعية قد خلق أوضاعا صعبة للمدينة. فلم تعد المدينة قادرة على ائصال الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية لكافة المواطنين مثل المياه والانارة والعيادات الصحية والمواصلات وغيرها. غير أن البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٤) تشير الى مجهودات واضحة بذلتها الأجهزة الحكومية المختلفة لمواجهة هذه الصعوبات والتقليل منها. فقد تبين أن (٨٢٪) من أفراد العينة قد وصلها الخدمات بصورة مناسبة باستثناء المياه والانارة التي ما زالت تصل الى المواطنين بصورة متقطعة. وقد عزا رئيس بلدية اربد هذا النقص الى التزايد السكاني المستمر وضعف طاقة المولدات الكهربائية وعجز مصادر المياه عن تقديم كميات المياه المطلوبة. أما النجاح النسبي الذي حققه القطاع العام والمواطنون في التغلب على مشكلة الاسكان والطرق ووسائل النقل والمدارس والعيادات الصحية ونحوها فقد كان على حساب الرقعة الزراعية الواسعة التي كانت تحيط بمدينة اربد والتي أخذت تتناقص بشكل يندر بالخطر ويهدد النشاط الزراعي في تلك المنطقة ويشل عو الاقتصاد القومي ككل. ان التوسعات المتتالية للمخططات الهيكلية لمدينة اربد يعتبر مؤشرا كافيا للتدليل على التناقص المتزايد للمساحات الزراعية المحيطة بالمدينة. فقد قفزت مساحة النواة الأولى لبلدية اربد في عام ١٩٢٤ من

٢٣١٥٠٠ دتم الى ٥٦٧٥٠٠ دوتم في عام ١٩٣٦. وفي عام ١٩٧٢ أصبح مساحة التخطيط الهيكلي ٢٤ كم<sup>٢</sup>. غير أن هذه التوسعات التي تمت على حساب الرقعة الزراعية تشكل جانباً من الحقيقة. فهناك مساحات أخرى من الأرض الزراعية تستغل اليوم لأغراض الاسكان وشق الطرق واقامة المحال التجارية. وجميع المساحات داخلة في حدود التنظيم. ويرينا التخطيط الهيكلي لمدينة اربد المناطق الزراعية التي تم ادخالها في حدود البلدية.<sup>١</sup>

جدول رقم (٧٤)  
توزيع المهاجرين بحسب وصول الخدمات اليهم

وصول الخدمات	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩٧	٨٢٪
لا	٢١	١٨٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪

ومن ناحية أخرى فإن خطة تنمية اقليم اربد سوف تضاعف من حجم الخسارة في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، فقد قدرت اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد أنها ستكون بحاجة الى حوالي ٤٨٠ هكتار من الأراضي الزراعية لاقامة بعض المشاريع الصناعية عليها. وهذا يعني أن مساحة المدينة المعمورة والأهلة بالسكان سوف يبلغ ١٢٠٠ هكتاراً.<sup>٢</sup>

وفي الوقت الذي تسعى اللجنة الفنية لتخطيط الاقليم الى احداث تنمية صناعية في الاقليم فإنها في الوقت ذاته تكاد تقتل الأمل في احداث تنمية زراعية في المستقبل القريب أو البعيد. ذلك لأن معظم الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة والأراضي الزراعية التي تمتد من مدينة اربد حتى مدينة جرش سوف تكون ضمن خطة التنمية الصناعية. والمعروف أن المجتمع الأردني يعتمد اعتماداً أساسياً في حاصلاته الزراعية على هذا الاقليم. وهنالك مجموعة من الاعتبارات تجعلنا نميل الى القول بأن هذه الخطة لن تخدم الأهداف القومية في التنمية الشاملة. فعلاوة عن أن هذه الخطة تفتقر الى التوازن والتكامل في مشاريعها التنموية فإنها تقوم على مجموعة من التصورات التي تفتقر الى السند الواقعي. ومن هذه التصورات غير الواقعية أن قيام مدينة صناعية في اقليم اربد سوف يخفف الضغط السكاني المتزايد على العاصمة. وسوف يجد العمال الصناعيون والعمال المهرة أو أنصاف المهرة بعض فرصهم في اقليم اربد حيث المراكز الصناعية هناك.<sup>٣</sup> أما أوجه القصور في هذا التصور فيتمثل في أن هذه المنطقة سوف تكون

١ - سام عاصف، فوري الطائفة مدينة اربد - المراجع السابق ص ١٠٤ وراجع أيضا صفحة (٢٠) من هذا الكتاب التخطيط الهيكلي لمدينة اربد.

٢ - وزارة الشؤون البلدية والقروية. الدراسة الشاملة للتنمية الاقليمية لشمال الأردن ١٩٨٠، ص ٣٥.

٣ - المراجع السابق، ص ٣٦.

منطقة جذب للقوة البشرية ليس من مدينة عمان فحسب بل من جميع مناطق المملكة وأقاليمها المختلفة بما فيها منطقة الأغوار.

وإذا صدق مثل هذا الافتراض فإن المنطقة الصناعية سوف تسهم في إفراغ منطقة الغور من القوى البشرية اللازمة للإنتاج الزراعي فيها.

ومن ناحية ثانية فإن لجنة التخطيط الفنية تميل الى تبني الخط اللامركزي الثاني في تنمية الاقليم. وهو الخط الذي يمحصر مجال التنمية في منطقتين متجاورتين، أو بالأحرى في منطقتين لا يقوم بينهما فعليا أية فواصل مكانية، وهما مدينة اربد ومنطقة جامعة اليرموك. وعلى الرغم من أن المسؤولين في الحكومة — كما تقول اللجنة — قد أبدوا بعض التحفظات على استخدام هذا الخط فإن اللجنة على ما يبدو تصر على استخدامه كأسلوب للنهء الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أصبح معروفا اليوم أن الخط اللامركزي في التنمية القومية هو أكثر أمانا للتنمية شيوعا وأكثرها تحقيقا لأهداف التنمية القومية. ويقوم الخط اللامركزي على أساس اختيار مجموعة من المدن الصغيرة أو التجمعات البشرية ذات الكثافة السكانية العالية لأن تكون مراكز إقناء لمجموعة من القرى والتجمعات البشرية المحيطة بها. كما أن هذا الخط يهدف الى عدم تشجيع مركز واحد دون غيره أو السيطرة على المراكز الأخرى<sup>١</sup>.

ولكن إذا تبنت اللجنة الخط المركزي الذي أشرنا اليه فإن كثيرا من المراكز الحضرية والتجمعات البشرية الكبرى في منطقة الغور سوف لا تجد أمامها بعض الفرص لأن تحتل شكل مراكز تنموية في المستقبل، وإلى جانب ذلك فإن أعدادا كبيرة من هذه التجمعات السكانية سوف تنجبه الى مدينة اربد حيث تتركز الصناعة والخدمات ومجالات التوظيف المختلفة. وستعود مسألة معاناة السكان من قلة الخدمات أو تدني مستوياتها المعيشية الى الظهور مرة أخرى.

وقد بينت الدراسة أن معظم المهاجرين يصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر (٨٧,٩٪) الأمر الذي يجعلنا نتوقع مزيدا من النمو السكاني في هذه المنطقة في المستقبل، ومزيدا من النقص في الخدمات الإجتماعية والمرافق العامة إذا ما بقيت هذه الظروف والأوضاع على حالها.

إن اصطحاب المهاجرين لزوجاتهم وأفراد أسرهم معهم لا تنعكس آثاره السلبية على مجتمع المهجر فحسب بل تنعكس أيضا على المجتمع الأصلي نفسه. حيث أن اصطحاب الأسرة يشير الى تدني حجم التحويلات النقدية الى المجتمع الأصلي أو تناقصها. الأمر الذي يترتب عليه ضعف كبير في حجم السيولة النقدية التي قد تسهم في انشاء مشاريع حيوية متعددة قد تعود بنفع كبير على أفراد المجتمع المحلي وعلى مستوى نهضة المجتمع وتقدمه. لقد كشفت البيانات أن نسبة ضئيلة من المهاجرين بعثت

بتحويلات مالية الى المجتمع الأصلي لانتجاوز (١٨٪) من حجم العينة. وقد تبين أيضا أن هذه الحوالات على قلتها وضالة حجمها لم يستثمر معظمها استثمارا اقتصاديا علميا، بل أنفقت على شكل اعالات للأقارب انظر الجدول رقم (٧٥)

جدول رقم (٧٥)  
توزيع أفراد العينة بحسب وجوه انفاق الحوالات المالية

وجوه الانفاق	العدد	النسبة المئوية
مشاريع اقتصادية	٥	٢٦٪
بناء	٤	٢١٪
تجارة	٣	١٦٪
اعالات أقارب	٧	٣٧٪
المجموع	١٩	١٠٠٪

أما فيما يتصل بمشكلات ارتفاع مستويات المعيشة وقلة فرص العمل والبطالة فقد اتجه بعض المهاجرين للتغلب عليها عن طريق تشغيل أبنائهم الصغار. فقد تبين أن ما يقرب من ثلث حجم العينة تشغل أبنائها الصغار لمواجهة النفقات المتزايدة واشباع احتياجاتها الأساسية. ولا شك أن ارتفاع أسعار السلع في مقابل محدودية الأجور تلعب دورا كبيرا في تزايد هذا الاتجاه. لكن تشغيل الأطفال في وقت مبكر ينطوي على بعض المخاطر التي تهدد كيان الفرد والمجتمع على حد سواء، ذلك لأن تشغيل الأطفال يشكل مناخا ملائما لتسربهم من المدرسة وتركها في وقت مبكر. ولا شك أن هذه الأنماط السلوكية من جانب الأطفال سوف تنعكس آثارها السلبية على المجتمع بكلية نظرا لما يترتب على ذلك من تزايد لأعداد الأميين وتقضي الجهل من جهة واحتمال تناقص الكوادر والقوى البشرية الموهلة والقادرة على استيعاب المستحدثات الفنية في المجالات والميادين المختلفة من جهة أخرى. وبالإضافة الى ذلك فان أداء الأطفال وانجازاتهم العملية في هذا العمر غالبا ما تنقصه الدقة والمهارة والالتقان. وقد كشفت البيانات أن هناك نوعا من الارتباط بين حجم الأسرة الكبيرة ومعدلات الدخول المتدنية والاتجاه الى تشغيل الأطفال الصغار.

جدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة بحسب حجم الأسر ومعدلات الدخول والاتجاه لتشغيل الأطفال الصغار

عدد أفراد الأسرة	أقل من ٤ —			٨ فأفوق		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
فئات الدخل						
أقل من ٥٠	١	%٠٦٠	٤	%٠٩٢	٥	%١٢٥
٥٠ —	٥	%٢٩٤	٢١	%٤٩٠	٣٠	%٧٥٠
١٠٠ —	٧	%٤١١	٥	%١١٦	٢	%٥٠
١٥٠ فما فوق	٤	%٢٣٥	١٣	%٣٠٢	٣	%٧٥
المجموع	١٧	%١٠٠	٤٣	%١٠٠	٤٠	%١٠٠

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أنه في مقابل معدلات الدخول المنخفضة نجد ارتفاعاً في عدد أفراد الأسرة، بينما لا نجد مثل ذلك لدى الأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول مرتفعة. مما يجعلنا نميل إلى القول بأن الأسر التي تميل إلى تشغيل أفرادها هي الأسر التي تعاني من زيادة في عدد أعضائها وفي نفس الوقت تعاني من انخفاض في معدلات دخولها. ونجد مثل هذا الاتجاه فيما يتصل بالمعالجة الطبية عند طبيب الحكومة فقد تبين أن الأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة يتجهون لمعالجة أنفسهم وأفراد أسرهم إلى طبيب الحكومة أكثر من باقي الفئات الأخرى التي تحصل على معدلات دخول مرتفعة نسبياً.



**جدول رقم (٧٧)**  
**توزيع الأفراد الذين يعالجون أنفسهم عند طبيب الحكومة**  
**بحسب معدلات الدخل الشهري بالدينار**

فئات الدخل	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	٠٩	١٣%
٥٠ —	١٤	٢٠%
٧٠ —	١٤	٢٠%
٩٠ —	١٤	٢٠%
١١٠ —	٥	٧%
١٣٠ —	١	١,٤%
١٥٠ —	٧	١٠%
١٧٠ فما فوق	٦	٨,٦%
المجموع	٧٠	١٠٠%

وتشير هذه البيانات من جهة ثانية الى الضغط المتزايد الذي تمارسه الزادات السكانية على جهاز الخدمات الصحية في المدينة والذي تلعب الهجرات من الأرياف الى المدينة دورا واضحا فيه. فقد تبين أن حوالي (٦٠%) من أفراد العينة المهاجرة تتردد على قطاع الخدمات الصحية العام. ولكن على الرغم من أن بعض الأسر المهاجرة تسكن في وحدات سكنية متراسة وتغلو مناطق سكنهم من شوارع معبدة ومن التهوية اللازمة بين الوحدة السكنية والأخرى. وبخاصة في منطقة حنيننا — إلا أن البيانات لم تشير الى أمراض خطيرة أو سارية يعاني منها المهاجرون — بل أن معظم الأمراض التي يشكو منها المهاجرون تعتبر أمراض عادية. وأن دل هذا على شيء فأنما يدل على الوعي الصحي لدى المهاجرين. وعلى الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. وربما تبدو جهود الحكومة أكثر وضوحا في مجال الخدمات التعليمية وتأمين وسائل النقل لختلف فئات السكان في المدينة. فقد تبين أن غالبية المهاجرين لا يواجهون مشكلات التنقل أو الانتقال من مكان الى آخر داخل المدينة، أو مشكلات وصول أبنائهم الى المدارس، إما لأن لمدارس قريبة من أماكن سكنهم وإما بسبب توفر وسائل النقل التي تنقل التلاميذ الى مدارسهم دون صعوبة.

يمكن القول أن الحكومة قد نجحت بشكل عام في التغلب على بعض المشكلات التي تواجه المدينة من جراء التزايد السكاني السريع وبخاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات إلا أن هذا النجاح النسبي يمكن اعتباره نجاحاً على حساب فشل ذريع في تنمية الريف. ذلك لأن جهود الحكومة تتركز بصورة متزايدة على مواجهة مشكلات النمو الحضري المتسارع الذي أصبحت تشهده مدن المملكة على نطاق واسع في مقابل جهود قليلة تبذل لمواجهة مشكلات الريف وهجرة الريفيين إلى المدن.

إن تركيز الجهود على تنمية المدن سوف يخلق ازدحاماً آخر جديد. لأن الريفيين سوف يتجهون إلى الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات وفرص العمل. وعندئذ تبدأ الدورة من جديد. وبالإضافة إلى ذلك فإن المهاجرين الذين ينعمون بهذه الخدمات سوف لا يفكرون في العودة إلى قراهم الأصلية مما يفقد الأمل في إمكانية حدوث هجرة معاكسة إلى الريف.

وقد كشفت البيانات أن نسبة الذين يفكرون في العودة من المهاجرين إلى قراهم الأصلية لم تتجاوز (٢٥٪) وأن معظم هؤلاء لا يفكرون في العودة في وقت قريب. انظر الجدول رقم (٧٨).

#### جدول رقم (٧٨)

توزيع الأفراد بحسب الجدول الزمني لعودتهم في المستقبل

الجدول الزمني	العدد	النسبة المئوية
بعد أقل من سنة	—	—
بعد سنة	٢	٧٪
بعد سنتين	٧	٢٤٪
بعد ثلاث سنوات	٢	٧٪
أكثر من ذلك	١٨	٦٢٪
المجموع	٢٩	١٠٠٪

أما الأسباب التي دفعتهم إلى التفكير في العودة إلى قراهم الأصلية في المستقبل فتكاد تنحصر في ارتفاع مستويات المعيشة في المدينة ومشكلات السكن والانتفاء لقراهم وأسباب أخرى لم يفصّلوا عنها. انظر الجدول رقم (٧٩).

**جدول رقم (٧٩)**  
**توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب دوافع التفكير في العودة الى القرى الأصلية**

أسباب التفكير في العودة	العدد	النسبة المئوية
ارتفاع مستوى المعيشة	١٠	٣٤.٥%
الانتفاء	١٠	٣٤.٥%
السكن	٢	٧.٠%
أسباب أخرى	٧	٢٤.٤%
المجموع	٢٩	١٠٠%

وقد تبين أن معظم الأفراد الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية ينتمون الى الفئات المهنية والفئات التي تعمل في قطاع الوظائف الحكومية ٣٤.٥% وفئة العمال العاديين أو أنصاف المهرة ٢٧.٦% وتوزع النسب الباقية على الفئات المهنية الأخرى، الزراعة، الجنود، الحرفيون، التجار على التوالي .

وقد تبين كذلك أن الأفراد الأميين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية أكثر من باقي الفئات التعليمية الأخرى، فقد بلغ نسبة هؤلاء حوالي ٤٥% في حين بلغت نسبة الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية المرتفعة نسبيا ٣٨% ونسبة الأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية ١٧.٠%.

**جدول رقم (٨٠)**  
**توزيع أفراد العينة الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعليم**

مستوى/التعليم	أُمِّي	دون ثانوي	ثانوي فأفوق	فئات الدخل بالدinars
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٨٤.٦%	٦٠%	٦٤%	٧٢%
١٠٠ فأفوق	١٥.٤%	٤٠%	٣٦%	٢٨%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨٠) أعلاه الى عدم وجود علاقة بين معدل الدخل

الشهري ومستوى التعليم، فمتنما جرى تقسيم أفراد العينة الى مستويات تعليمية لم يحدث خلال في النسب المؤية لفئات الدخل. وهذا يؤكد أن مستوى التعليم مستقل عن معدلات الدخل، بمعنى أنه لا يوجد بينهما علاقة تؤدي الى دفع الفرد في التفكير في العودة. كما أننا لم نلاحظ أية فروق في نسب معدلات الدخل بين الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية الدنيا، والأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية العليا، ويمكن تفسير ذلك في أن سوق العمل الأردني أصبح يركز على أصحاب المهن والحرف والعمال غير المهرة و يغربهم بزيادة الأجور نظراً لحاجته الماسة الى خدماتهم. وينسجم ذلك الى حد كبير مع تزايد المشاريع والبرامج التنموية التي أصبح يشهدها المجتمع الأردني على نطاق واسع والتي تتطلب الى الخبرة والمهارة في الأداء أكثر من تطلعاتها الى المستويات التعليمية المرتفعة.

#### جدول رقم (٨١)

توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية بحسب معدلات الدخل الشهري والمهنة

المهنة	موظف	عامل	فئات الدخل
النسبة	النسبة	النسبة	الشهري بالدینار
المئوية	المئوية	المئوية	أقل من ١٠٠ دينار
٦٩%	٧٠%	٦٩%	١٠٠ فما فوق
٣١%	٣٠%	٣١%	المجموع
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨١) أعلاه أنه لا توجد هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة تؤدي بالفرد الى التفكير في العودة الى موطنه الأصلي.

**جدول رقم (٨٢)**  
**توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة بحسب مستوى التعليم والمهنة**

المهنة / مستوى التعليم	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أُمِّي	٢٣%	٦٠%	٣٩%
دون الثانوي	٨%	٣٠%	١٧%
ثانوي فما فوق	٦٩%	١٠%	٤٤%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٨٢) أعلاه الى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والمهنة. ويمكن تفسير هذه العلاقة في أن فئة العمال التي يجهل معظم أفرادها القراءة والكتابة قد لا تجد في سوق العمل في مجتمع المدينة ما يحقق لهم الأمن المادي والاستقرار ولذلك فانهم يفكرون في العودة الى موطنهم الأصلي بعد أن خبروا حياة المدينة. أما فئة الموظفين التي ينتمي معظم أفرادها الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبياً فقد لا تجد في مجتمع المدينة ما يحقق طموحاتها في الوصول الى مراكز اجتماعية عليا، أو الحصول على بعض المكتسبات التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. وبالإضافة الى ذلك فقد يفضل الموظف العودة الى بلدته الأصلية لشعوره بأنه قادر على الاسهام في المشاريع التنموية هناك. وهذا يعزز الاعتقاد بأن الانتماء للوطن قد يرتبط بعلاقة وثيقة بالمستويات التعليمية المرتفعة.

يتضح مما سبق أن نسبة قليلة من أفراد العينة تفكر في العودة الى المجتمع الأصلي في وقت ما. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة وافترار أفرادها الى المهارات والخبرات اللازمة في العمل التنموي الا أنها تشير الى بوادر هجرة عكسية قد تتخذ حجماً أكبر في المستقبل القريب أو البعيد. غير أن هذه التوقعات مرهونة بتزايد التحسينات في البنية التحتية الأساسية في المجتمعات الريفية، وتطویرها وانتاج سياسة تنموية متوازنة في الأقاليم والقطاعات الاجتماعية المختلفة تهيئ مناخاً اجتماعياً ملائماً وقادراً على جذب القوى البشرية من المراكز الحضرية في المجتمعات الريفية.

إن تغيير اتجاه التوقعات البشرية أمر ممكن فهناك ملايين المهاجرين في أمريكا اللاتينية يتحركون من مناطق ريفية الى مناطق ريفية، ومن مناطق حضرية الى مناطق ريفية. ولا اعتقد أن هناك دوافع أخرى وراء هذه الأنماط من الهجرات سوى التخطيط المحكم والنوايا الصادقة المخلص.

ان تجارب من هذا النوع حدثت في التطر العراقي وفي ليبيا. وقد حدثت أيضا على نطاق ضيق جداً في الأردن عندما عادت بعض الجماعات الريفية الى قرأها التي تركتها على أثر حرب الاستنزاف مع العدو الصهيوني. غير أن هذا النقط من الهجرات العكسية مختلف تماما عما حدث في العراق وفي ليبيا مثلاً. فنطقة الغور قد شهدت هجرة قسرية جماعية أدت الى خلوها الكامل من سكانها ولم تنجح الجهود التي تبذلها سلطة وادي الأردن في إعادة الحجم السكاني في تلك المنطقة الى ما كانت عليه قبل حرب الاستنزاف. أو الى وضع متوازن مع المصادر الطبيعية المتاحة والأراضي الزراعية القابلة للاستغلال.

ومع ذلك فهناك بعض المؤشرات التي تبعث على الأمل والتفاؤل في حدوث هجرة عكسية مماثلة في الأردن. ومن هذه المؤشرات ذلك الاتصال المتزايد بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية. فقد كشفت البيانات أن (٨٥%) من حجم العينة تتردد على المجتمع الأصلي، ذلك لأن هناك مجموعة من الصلات والروابط التي تربطهم بأفراد المجتمع الأصلي مثل روابط القرابة الدموية، وروابط النسب والمصاهرة أو ما هو في درجتها ومستواها. وهناك روابط لا تقل عنها أهمية مثل الروابط التي تقوم على أساس الجوار والصداقة والاشتراك بزراعة الأرض وغيرها. وقد كشفت البيانات كذلك أنه بالإضافة الى كبر حجم الاتصالات وضخامتها، فإنها تتم على الأغلب في فترات زمنية متقاربة.

#### جدول رقم (٨٣)

توزيع المهاجرين بحسب عدد الزيارات في فترات زمنية مختلفة

عدد الزيارات والفترة الزمنية	العدد	النسبة المئوية
مرة في الأسبوع	٢٠	٢٠%
مرة كل شهر	٢١	٢١%
كل ثلاثة شهور	١٨	١٨%
كل ستة شهور	٩	٩%
كل سنة	٢٨	٢٨%
أكثر من سنة	٤	٤%
المجموع	١٠٠	١٠٠%

ولكن التواصل المستمر فيما بين الجماعات المهاجرة والمجتمعات الأصلية لا تشكل ظرفاً جاذباً لهم إلا إذا تزامن مع نهضة اقتصادية اجتماعية شاملة تقع تحت حرس الجماعات المهاجرة وبصرها وتلمس فوائدها وعوائدها المادية إذا فكرت في العودة. وعندئذ يصبح التحدي الرئيسي لنجاح المشاريع التنموية هو القدرة على جذب السكان وتحركهم مرة أخرى إلى الأماكن والمناطق التي هجروها أول مرة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكننا القول أن هنالك نوعاً من التساند الوظيفي والتأثيرات المتبادلة بين المشكلات التي تسببها هجرة الريفين إلى المدن بوجه خاص ومشكلات تسارع النمو الحضري والمدينة الحضرية بوجه عام وبين انخفاق السياسات التنموية في مراحلها المختلفة. وهنالك مجموعة من الحقائق والشواهد التي تشير إلى قصور السياسات التنموية وانخفاقها ليس في الأردن فحسب بل في معظم البلدان النامية.

ولعل أبرز هذه الشواهد تركيز الاهتمام في هذه البلدان على تنمية ضواحي المدن الكبرى وعدم الاتجاه إلى خلق مراكز حضرية صغيرة في الأقاليم والأرياف تمارس تأثيرات امتدادية على التجمعات البشرية المحيطة بها تقلل من حجم التدفقات البشرية إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.

وقد وضع هذا الاتجاه «أي تركيز الاهتمام في المدن الكبرى» في خطة اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اردب. فقد تبنت اللجنة أسلوب التنمية المركزي الذي يعمل على تزايد الهيمنة الحضرية. أي تركيز الناس في أكبر مدن التسلسل الحضري<sup>١</sup>. ولا شك أن تبني مثل هذا الأسلوب سوف يعمل على تسارع النمو السكاني في المدن ذات الهيمنة الحضرية ويفقر الريف من عناصر الإنتاج الأساسية ومن قواه البشرية ذات الفاعلية الكبرى في الإنتاج الزراعي. ذلك لأن هذا النمط من المدن يعمل كمراكز إدارية للسيطرة على المناطق المحيطة والمرتبطة بها. ويعمل كذلك كمراكز لشحن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير مما يترتب عليه زيادة سريعة في السكان الحضريين بسبب التدفقات الكبيرة للسكان الريفين نحو الاقتصاد الحضري حيث ينضمون إلى فئات العاطلين الهامشين في المدينة مكونين بذلك شكلاً من التضرع لا يقوم على التصنيع. أما الفلاحون فانهم يشعرون في النهاية أنهم يصيرون لصالح السكان الحضريين. ويقوم القطاع الخاص بجزء كبير من عملية العصر. وهناك من يروج لفكرة مؤداها أن الفلاحين وكبار الملاكين سوف يجنون فوائد كبيرة من جراء نمو الاقتصاد الحضري لأن المدينة توفر لهم فرص إبداع أموالهم في البنوك، بالإضافة إلى أنها تصبح سوقاً للمهاجرين الذين يزودون القرية بجزء من مدخراتهم وعوائلهم<sup>٢</sup>. أن هذه الفكرة لا تشكل حقيقة عامة. فقد أثبتت هذه الدراسة أن نسبة قليلة جداً من المهاجرين حولت جزءاً من مدخراتها إلى مجتمعاتها الأصلية، نظراً لأن معظم المهاجرين متزوجون ويصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم إلى مجتمع المهجر. أما بالنسبة للقوائد التي سيحصل عليها

١ - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - الاطار السكاني - مرجع سابق، ص ٣١٢.

٢ - فريد مان وولاند. التحول الحضري، ترجمة أحمد الربيعية، أندرس الزمام. مطبعة الأبحاث، ١٩٧٩، ص ٣١.

الاطلاعيون وكبار الملاك فقد أثبتت دراسات الاقتصاد الحضري أن الصفوات الحضرية تلعب دورا كبيرا في تركيز الفعاليات الاقتصادية لصالحها من خلال تأثيرها الكبير في دعم الاقتصاد الحضري بالمال وقوة العمل البشرية. وهي تعتمد في ذلك اعتمادا كبيرا على رأس المال المتدفق من الأقاليم بهدف استثمارها في المدينة. ولا شك أن المستفيد الوحيد من هذه العملية هي الصفوة الحضرية.

هناك من يعتقد أن المشكلات التي يشهدها المهاجرون في البلد المستقبل سببها المهاجرون أنفسهم. قد يشكل هذا جانبا بسيطا من الحقيقة. ولكنه لا يشكل الحقيقة كلها. فالادارات والوكالات الاقتصادية التي تتركز في المدن الكبرى عادة هي التي دعت المهاجرين لمساعدتهم في تنفيذ مشاريعهم الاقتصادية، ولذلك فانهم يتحملون الجانب الأكبر من المشكلة. وإذا كان من الطبيعي أن يساهم المهاجرون في النمو الاقتصادي، فانه من الطبيعي أيضا أن يصاحب هذا النمو استعداد مسبق لتدعيم متطلبات ازدهاره وتطوره. وفي مقدمة هذه المتطلبات توفير مستويات صحية وسكنية ومعيشية ملائمة للعاملين في هذا القطاع. لقد اعتاد القطاع الخاص في البلدان النامية أن يستقدم القوى البشرية الى المدينة ويترك مهمة تقديم الخدمات الأساسية لها للقطاع العام.

ان المشكلات التي تعاني منها الجماعات المهاجرة والمراكز الحضرية لا يمكن حلها من خلال سياسة محلية بل تتطلب اتجاها جذريا للتنمية القومية بحيث يمكن القول أن مشكلات الهجرة هي ذاتها مشكلات التنمية، وان التقلب على احداها والسيطرة عليها وضبطها وتنظيمها هو تقلب على الأخرى وضبطها والسيطرة عليها. والشئ المهم في أية عملية تنمية هو ادراك الترابط الوثيق بين الانماء الاقتصادي والنمو السكاني. وقد أدركت الأمم المتحدة هذه المسألة منذ عام ١٩٦٢. «في دورتها السابعة عشرة أصدرت قرارا ينطوي على نصيحة هامة للدول الأعضاء وتتلخص هذه النصيحة في أن تأخذ هذه الدول في الحسبان عند صياغتها للسياسات الاقتصادية آخر الحقائق التي تتعلق بالترابط بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والسكاني» وذلك حتى لا تتركز الثروة في المدن وينتشر الفقر في الريف<sup>١</sup>.

وقد ظهر مؤخرا اهتمام متزايد في سياسات التخطيط المكاني للسكان. وتقوم هذه السياسة على أساس اللامركزية الاختيارية. وذلك بهدف تقليل التفاوت الشائع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة وتغذية التكامل الداخلي للاقتصاد المكاني القومي<sup>٢</sup>. ولا شك أن تبني الأسلوب اللامركزي المخطط يقدم فوائد عظيمة لمختلف القطاعات الاجتماعية، وبخاصة القطاعات الريفية. ذلك لأن هذا الأسلوب يعمل على تفادي استنزاف سكان الريف وعلى زيادة آثار الانتشار الناتجة عن التصنيع والتنمية ولا سيما المتعلقة بفرع النشاطات الاقتصادية التي يمكن اقامتها بصورة ملائمة خارج المدن الكبرى، كالحكومات الادارية والاجتماعية والتعليمية وصناعة قطاع الخدمات وصناعات المنتجات الزراعية.

١ - اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - الاطار السكاني ص ٣٢.

٢ - غريد ماوولف. المرجع السابق ص ٢٧.



وفضلاً عن ذلك فإن اللامركزية قد تقدم فوائد سياسية وذلك بتمكين قيام إعادة توجيه داخلي بعيد عن الأثر الكاسح للصلات الخارجية في المدن المهيمنة<sup>١</sup>.

إن خلق مراكز حضرية متعددة في الإقليم الواحد من شأنه أن يخلق بيئة طبيعية تجذب رجال الأعمال والصناعة إليها. وهذا يوفر قاعدة ضريبية تعوض ما دفعته الحكومة من نفقات على الخدمات المختلفة التي مكنت البيئة من جذب رجال الأعمال والصناعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن من شأن استخدام الأسلوب اللامركزي كما يقول «أبجر» M. APGAR هو تقديم بيئة مناسبة جذابة ومدمجة يمكن للناس أن يعيشوا فيها وأن يستمتعوا بأوقات فراغهم، وتقديم مجالات أرحب للاختيارات الفردية، وعندئذ سوف يكون المعيار الحقيقي لنجاح الجهود التنموية كما يقول «استانفورد وموسك» هو الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الذي تقدمه التنمية لسكان القرى<sup>٢</sup>.

ولكي تنجح الجهود في تنمية المجتمع المحلي ينبغي الاعتماد على عنصرين جوهريين: الأول تبني استراتيجية عملية قابلة للتطبيق تربط الانتاج وعمليات التنمية بالاحتياجات البشرية، وتحدد نوع المجتمع المحلي المراد تنميته وتحدد كيفية التنفيذ. والعنصر الثاني هو استخدام الأدوات والوسائل الفعالة أو المؤثرة<sup>٣</sup>. ولا بد في مثل هذه الحالة من الاستعانة بالمعرفة الانثروبولوجية لتحديد الاحتياجات البشرية وتعيين طرق اشباعها. إن مشكلات التنمية ليست مشكلات تكنولوجية واقتصادية فحسب بل هي بالإضافة إلى ذلك مشكلات التفاوت الإقليمي الداخلي. لأن المستفيدين من زيادة الانتاج وغو الدخل القومي في مجتمع معين هم على الأغلب رجال الصفوات الذين يتركزون عادة في المدن<sup>٤</sup>. ولذلك فإن استخدام استراتيجية تنمية متوازنة ورسم سياسة اجتماعية متكاملة سوف يعملان على تقليل حدة الفروق بين سكان المدن والأرياف من جهة وتقليل هجرة الريفيين إلى المدن وإيقاف استنزافهم لصالح الصفوات الحضرية من جهة أخرى. و يترتب على انتاج هذه السياسة بطبيعة الحال نمو الاقتصاد القومي بصورة متوازنة.

١ - اللجنة الاقتصادية لعرب آسيا. الإطار السكاني. مرجع سابق ص ٣٩٨.

٢ Mahlon Apgar, New Perspectives On Community Development McGraw-Hill Book Company (U.K) Limited 1967, p. 3

Ibid p. 77.

٣-

٤- محمد الجوهري. الأنثروبولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف بمصر. ١٩٨٠ ص ٢٤٧.



## النتائج والتوصيات



## النتائج

انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج أكدت معظم الافتراضات والأفكار الأساسية التي توصل اليها الدارسون الديموجرافيون وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا في مجتمعات مماثلة. فقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد الفكرة التي تقول أن الهجرة تعمل على جذب الأشخاص الذين يتميزون بخصائص عمرية ونوعية ومهنية وتعليمية معينة، وأن المهاجرين يتفاوتون فيما بينهم في هذه الخصائص. فقد تبين أن الهجرة تعمل على جذب الذكور أكثر من الإناث. وعلى جذب صغار السن منهم أكثر من كبار السن. فقد وجد أن معظم المهاجرين يتركزون في الفئتين العمريتين (أقل من ٣٠) و (٣٠-٣٩). وتوصلت الدراسة كذلك الى أن معظم المهاجرين أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط. ومع ذلك فقد اشتملت الجماعة المهاجرة على أعداد لا بأس بها من الحاصلين على مؤهلات علمية مرتفعة نسبيا. وقد بينت الدراسة كذلك أن ثلث المهاجرين تقريبا يعملون في الوظائف الحكومية.

وقد توصلت الدراسة كذلك الى الكشف عن وجود علاقات مختلفة الشدة والدرجة بين مجموعة الخصائص التي تميز أفراد العينة المهاجرة، فقد تبين أن هناك نوعا من الترابط بين صغر عمر المهاجر وارتفاع مستواه التعليمي والعمل في الوظائف الحكومية. فقد وجد أن معظم المهاجرين الذي يتميزون بارتفاع مستواهم التعليمية يعملون في الوظائف الحكومية و ينتمون في الوقت ذاته الى الفئات العمرية صغيرة السن أي من (٣٠-٣٩). فهناك إذن تفاعلات وتأثيرات متبادلة فيما بين هذه الخصائص قد تشكل ظروفها موضوعية تدفع بأصحابها الى التحرك والهجرة في أية فرصة ملائمة. ولا شك أن اختلاف خصائص المهاجرين وتمايزها عن خصائص سكان المجتمع الأصلي وسكان مجتمع المهاجر قد خلق تغيرات ديموجرافية كبيرة ترتب عليها آثار مباشرة وغير مباشرة على التنظيم والبناء الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل. وقد تمثل ذلك في ظهور كثير من المشكلات الاجتماعية سواء في منطقة الأصل أو في منطقة المهاجر. فقد ترتب على تزايد هجرة الذكور الى مجتمع المدينة أن فقد المجتمع الريفي عناصر اساسية وحيوية في الانتاج الزراعي، ذلك لأن القوة البشرية اللازمة للانتاج الزراعي في المجتمع الريفي يتركز في الذكور دون الإناث. وفي الوقت ذاته فقد أثر هذا النمط من التحرك البشري على فاعلية المشاريع والبرامج التنموية في القطاعات الريفية، وتناقص جدواها بسبب افتقار هذه القطاعات الى الكفاءات والمؤهلات اللازمة في العملية التنموية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة والجهات الرسمية والشعبية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي صاحبت هذه التدفقات البشرية المتزايدة الى مدينة اردن، الا أن هناك بعض المشكلات الأساسية ما زالت قائمة، مثل مشكلة الانارة ونقص المياه وقلة الوحدات السكنية الملائمة لاسكان المهاجرين وانتشار البطالة. كذلك فإن الجهود الحكومية التي بذلت لمعالجة مشكلة تدهور

البيئة الطبيعية للمدينة لم تتوصل الى نتائج حيوية مهمة. فإذ زالت بعض المناطق التي تأوي المهاجرين تقتصر الى أسلوب سكني منظم وبخاصة منطقة حنين. وربما يرجع ذلك في جزء كبير منه الى تركيز اهتمام البلدية على توفير الخدمات للمناطق التي تسكنها الطبقة العليا المستقرة.

والحق يقال أن تزايد الاهتمام في المدن الكبرى ذات الهيمنة الحضرية للتخلص من الازدحام الشديد ولتطوير بيئة حضرية قد يحلّق بدوره ازدهاما آخر جديد، لأن السكان يتحركون غالبا الى المناطق التي تتركز فيها الخدمات والتي تحظى باهتمام المسؤولين.

وهذا التحرك لا يقتصر على الفئات الاجتماعية في داخل المدينة، بل قد يمتد الى المناطق الريفية المجاورة. وما يزيد في حجم هذه التحركات ويضاعف المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها هي أن هذا النقط من المهاجرين يضم اعدادا كبيرة من الأفراد المتزوجين الذين يصلحون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المدينة على نحو ما بينا في هذه الدراسة. وبالإضافة الى ذلك فإن برامج الاسكان التي تهدف الى حل مشكلة المهاجرين السكنية، فعلاوة على أنها تشجع أهالي الريف، على التحرك الى المدن لتزيد بالتالي من تعقيد المشكلة، فإنها تعمل في الوقت ذاته على تقليل مساحة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة.

وقد اتجهت الحكومة مؤخرأ الى خلق مناطق صناعية جديدة على أطراف المدينة لتخفيف الضغط السكاني التزايد على المدينة. بحيث يتجه المهاجرون الى هذه المناطق بدلا من تحركهم الى المدينة. وقد مرت كل من الهند والصين وبنغلادش بتجارب من هذا النوع الا أنها لم تنجح. فقد أقامت هذه الدول الثلاث مناطق صناعية داخل حدود المدن الكبرى، ومع ذلك لم تصبح هذه المناطق الصناعية بديلا للمدن الكبرى بل جزءا منها<sup>١</sup>.

وقد قامت الحكومات في كل من تشيلي والمكسيك بتجارب «عمالة فلم تنجح في جذب السكان الى المناطق الصناعية التي أقامتها رغم استخدام الحوافز المالية والوسائل التشريعية». بل أن هذه التجارب أثبتت أن العمال المهرة والخدمات الحكومية والعامّة والمياكل الأساسية تتركز في المدن الكبرى وليس في هذه المناطق الصناعية. نظرا لما يتطلبه ذلك من نفقات مالية باهظة<sup>٢</sup>.

وبالإضافة الى ذلك كله فإن تقرير اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد يشير صراحة الى ضرورة اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدينة لإقامة المدن الصناعية عليها بالإضافة الى الخدمات والمرافق العامة، مما يشكل تهديدا خطيرا للإنتاج الزراعي في هذه المحافظة. ثم أن هذا التقرير ينطوي على قدر من التخمينات والافتراضات والتوقعات التي لا تقوم على أساس علمي موضوعي. وفي مقدمة هذه التوقعات التي لا تقوم على أساس افتراض اللجنة بأن هذه المناطق الصناعية

١ - صندوق الأمم المتحدة للتخطيط السكاني. مجلة سكانيات. المجلد الثالث العدد الأول ١٩٨١ ص ٣٢.

٢ - المرجع السابق ص ٣٢.

سوف تجذب اليها القوى البشرية الفاضلة في مدينة عمان. وربما يكون التوقع الأكثر انسجاما مع الواقع هو أن هذه المناطق الصناعية سوف تجذب القوى البشرية من مناطق الأغوار أكثر من المناطق الأخرى بسبب قرب مناطق الأغوار من هذه المناطق الصناعية من جهة وبسبب توفر قوى الدفع والطرد فيها أكثر من مدينة عمان من جهة أخرى.

ومن المشكلات الأخرى التي صاحبت هجرة الريفيين إلى مدينة أربد تزايد أعداد الأميين في المدينة. وهذا يؤكد النتائج الإحصائية التي انتهت اليها معظم الدول النامية في أن عدد الأميين يتصاعد مع الزيادة السريعة في عدد السكان<sup>١</sup>. وقد بات من الحقائق المؤكدة أن انتشار الأمية وتفشها في المجتمعات القومية يؤدي إلى تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد والجماعات وعرقلة عملية البناء والتنمية<sup>٢</sup>. فقد بينت هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من الأفراد الأميين يمارسون أعمالا غير ماهرة ويمانون من تدني مستوى دخولهم، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون تحقيق شروط حياته الاجتماعية واقتصادية وثقافية مناسبة. هذا إلى جانب انخفاض نصيب الفرد من الخدمات والتسهيلات الاجتماعية المختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود نوع من الحراك المهني والاجتماعي في صفوف المهاجرين تمثلت في ممارسة نسبة بسيطة منهم مهنا وأعمالا جديدة لم تكن مألوفة لهم في مجتمعهم الأصلي. كما تمثل أيضا في نمط الأعمال المهنية التي شغلها الفرد في مجتمع المهجر. فقد تبين أن نسبة قليلة منهم غيرت مهنتها ما بين مرتين إلى ثلاث مرات بعد استقرارهم النهائي في مجتمع المهجر، ذلك لأن الشخص المهاجر يسمى دائما إلى اختيار عمل يفيد في حياته لغادة مثلى. وهو في تحركه من مهنة إلى أخرى يحاول التقليل من مخاطره وزيادة دخله وأمن أسرته في المدى البعيد.

وقد صاحب هذا الحراك المهني ارتفاع نسبي في معدلات الدخل وترتب عليه تغير نسبي أيضا في المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثل ذلك في بناء وحدات سكنية تخلصا من الأجيال والسكن غير الصحي وتأسيس المنزل بأنواع الأثاث والمفروشات الجديدة ذات النمط الحضري.

لقد بينت الدراسة بالفعل أن المهاجرين الريفيين قد حققوا فوائد ومكتسبات جزئية من جراء هجرتهم إلى مجتمع المدينة. فقد أصبحوا أسعد حالا مما كانوا عليه في الأرياف. فقد زادت أمامهم فرص العمل وحصلوا على معدلات دخول أعلى وخدمات اجتماعية ومرافق عامة أفضل. غير أن مشكلات الهجرة ونظورتها وتحدياتها تتجاوز حدود الفرد الواحد والمنطقة الاقليمية الواحدة. كما أن حل هذه المشكلات ومعالجتها والتغلب عليها يتجاوز الفرد الواحد أو الجماعة الواحدة. فلا بد من معالجة شمولية على مستوى المجتمع القومي ككل تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الاجتماعية في المملكة.

١ - وزارة العمل: جهة التكلفة السكانية، مربع سابق، ص ٥٧.

٢ - وزارة العمل: التكلفة السكانية، المربع السابق ص ٥٧.

وفيا يحصل بدوافع الهجرة فقد أثبتت الدراسة أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة والتي ما زال بعضها قائما حتى الآن في المجتمع الأصلي تكاد تشكل الجانب الأكبر في دفع الأفراد الى اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى أي مكان آخر.

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب التي شهدتها المنطقة قد برزت في هذه الدراسة على أنها أقوى عوامل الطرد وأشدها إلا أن الباحث يعتبر أن هذا العامل هو عامل معجل للهجرة أكثر منه عامل أساسي. وقد أكدت البيانات المتصلة بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع الأصلي صحة ما ذهبنا إليه. فقد كشفت هذه الدراسة أن سكان المجتمع الأصلي على اختلاف فئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم التعليمية وانماط أعمالهم المهنية يعانون من مستويات اقتصادية واجتماعية متدنية كانت كافية الى دفع الفرد الى الهجرة وتغيير مكان اقامته. ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات قد جمعت من سكان المجتمع الأصلي بعد مرور حوالي احدى عشر عاما على تسلم سلطة وادي الأردن مسؤولياتها واضطلاعها بمهمة إعادة الحياة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي لهذه المنطقة. فكيف يمكن أن تكون هذه الأوضاع قبل ذلك؟.

وقد كشفت الدراسة كذلك أن قوى الجذب التي تتمثل في المدن عادة كتوفر فرص العمل وتوفر التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة ووجود الأصدقاء والأقارب في مجتمع المدينة وغيرها لم تلعب دورا كبيرا في جذب الأشخاص من المناطق الريفية، ومع ذلك فإن الباحث لا يرى في قوى الجذب أو الطرد التي زحزت بها الكتابات الكلاسيكية عن الهجرة ما يفسر هجرة الريفيين الى المدن. بل وجد أن قرار الهجرة تحكمه حاجة الفرد الى اشباع احتياجاته ورغباته الأساسية. فعندما لا يستطيع الفرد اشباع احتياجاته في مكان ما فإنه يتحرك لأشباعها في أي مكان آخر. وقد أثبتت هذه الدراسة صحة هذا الافتراض. فقد تبين أن نسبة ليست قليلة من المهاجرين تفكر في الهجرة الى أماكن أخرى مثل السعودية ودول الخليج العربي والى دول أجنبية أخرى لعدم اشباع احتياجاتها الأساسية في مجتمع المهاجر. وقد تبين كذلك أن نسبة مماثلة من سكان المجتمع الأصلي تفكر في الهجرة الى خارج القطر للغاية ذاتها.

وقد توصلت الدراسة كذلك الى أن الجهود التي بذلتها سلطة وادي الأردن من أجل انعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الغور لجذب السكان الذين هاجروا منها وتوفير مستويات معيشية واجتماعية ملائمة لهم لم تحقق بعد كل الآمال والطموحات المتوقعة. وربما لا نستطيع أن نتحقق أكثر من ذلك في المستقبل القريب، اذا ما بقيت التنظيمات الإدارية والمؤسسية القائمة في المنطقة على نحو ما هي عليه الآن. فقد بينت هذه الدراسة أن معظم المؤسسات التي أوجدتها الحكومة في المنطقة لتنفيذ المخططات والمشاريع التنموية فيها لم تقم بواجباتها ولم تؤدي ادوارها بصورة كافية. وبخاصة مؤسسات الإرشاد الزراعي ولجان تسويق المحاصيل الزراعية. وربما يرجع ذلك في جزء منه على الأقل الى بعض الثغرات وأوجه القصور التي تعاني منها ادارة هذه المؤسسات وقياداتها. وبما يؤكد صحة استنتاجنا في

تضاؤل الآمال في هجرة مساكن ذات حجم معقول في المستقبل القريب هما توصلت اليه الدراسة من أن نسبة ضئيلة جدا من المهاجرين هي التي تفكر في العودة الى مجتمعاتها المحلية الأصلية، بل أن الغالبية العظمى من هؤلاء لا يفكرون في العودة في المستقبل القريب. وأكثر من ذلك فإن نسبة لا بأس بها من سكان المجتمع الأصلي تفكر في الهجرة الى خارج حدود القطر أو الى بعض المدن الكبرى في داخل القطر. فالرغبات لا يمكن أن يبقوا مستقرين في بيئاتهم وقراهم الا اذا توفرت لهم حياة اجتماعية لها نفس جاذبية الحياة في المدن.

وباجمال فيمكن القول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يهاجر منها الناس مرتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة منها والتحرك الى أماكن أخرى يتوفر لهم فيها فرص أفضل لأشباع احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية والثانوية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة فإن الباحث يفترض مجموعة من الاقتراحات يعتقد أنها تصلح لأن تكون مقدمات ومداخل أساسية لزيادة فعالية البرامج التنموية في هذه المنطقة وتوفير سبل استقرار السكان فيها وجذب المهاجرين اليها.

وهذه الاقتراحات هي

أولاً : الاهتمام بأقامة مدن صغيرة في المنطقة واتشاء بعض المشاريع الصناعية فيها والعمل على توجيه المهاجرين اليها. ويستحسن أن تكون هذه الصناعات من نوع الصناعات التحويلية والاستخراجية للائمتها للنشاط الاقتصادي السائد في المنطقة.

ثانياً : بناء مستوطنات جديدة في المناطق الريفية وتوفير كل المستلزمات الضرورية للحياة فيها، وبخاصة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة بصورة لا تختلف عما هو موجود في المدن. وربما تعارض هذه التوصية مع استراتيجيات الحكومات التي تعارض غالباً الاتفاق بسخاء على مثل هذه البرامج. وقد أثبتت التجارب الخاصة باعادة التوطين أن مواقف الحكومات هذه، وعدم رغبتها في الاتفاق بسخاء على هذه المشاريع والبرامج هي السبب الأساسي في فشلها أو عدم نجاحها<sup>١</sup>.

ثالثاً : اعادة النظر في نظام الحيازات الزراعية. وبخاصة الحيازات الزراعية الكبيرة التي لا يقيم أصحابها أو مالكوها فيها. فقد بينت الدراسة أن نسبة ليست قليلة من ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة لا يقيمون فيها. مما يؤثر على الانتاج سلباً من الناحيتين الكمية والكيفية.

---

١ - صندوق الأمم المتحدة سكيات. مرجع سابق. ص ٥.

٢ - المرجع السابق ص ٣٢.

**وايضا : العمل على زيادة أجور العمال في المنطقة وبخاصة العمال الوطنيين من أجل الاحتفاظ بقوة العمل البشرية اللازمة في الانتاج الزراعي والحيلولة دون تسربها الى الخارج تحت طائلة الاغراءات المادية في الخارج وتصميم برامج مدروسة تهدف الى خلق عمالة كفية من سكان المنطقة لتحل محل العمالة العربية والأجنبية الموجودة الآن. أو تنظيم العمالة العربية بشكل ينسجم مع استراتيجية العمل التنموي العربي.**

**خامساً: النهوض بالقطاع الزراعي ورفع انتاجية الأراضي الزراعية ومضاعفتها. وذلك عن طريق بناء الانسان وتطوير الموارد البشرية وزيادة كفاءة المزارعين وتوفير المستويات الصحية اللازمة وتوفير الاسكان اللائم وفرص التعليم المهني بأشكاله وأنواعه المختلفة. وعن طريق استخدام الطرق والأساليب الزراعية الحديثة وبذل الاهتمام الكافي بتثقيف الفلاحين والمزارعين وتبصيرهم بأهمية استخدامهما، والأخذ بها. فقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن كفاءة العنصر البشري والمأمم بالمهارات اللازمة للعملية الانتاجية يلعب دوراً أساسياً في الاداء الاقتصادي الناجح.<sup>١</sup>**

**سادساً : توفير الخدمات الترويجية أو زياتها عما هي عليه الآن لما لذلك من آثار ايجابية على نفسية العمال والمزارعين وزيادة دافعيتهم للعمل والانجاز.**

**سابعاً : بذل اهتمام أكثر في اختيار قيادات للمؤسسات الاجتماعية الموجودة تتميز بالوعي والمسؤولية الاجتماعية والحرص على تأدية أدوارها والقيام بواجباتها بصورة تدفع العملية التنموية وتضاعف من فاعليتها وعطائها. ونركز كثيراً في هذه الناحية على لجان التسويق الزراعي نظراً للأهمية الكبيرة والدور البالغ الخطورة الذي تضطلع به والذي يمس حياة المزارعين والعمال والفلاحين بصورة مباشرة.**

**ثامناً : ضرورة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية بصورة دورية لتقييم البرامج والمشاريع التنموية القائمة، أو للأفادة منها في تصميم مشاريع وبرامج تنموية أخرى تستند على متطلبات اجتماعية واقعية.**

---

١ - وزارة العمل. مشروع الخطة الكمية. مرجع سابق ص ٣٥



## المراجع باللغة العربية

- الأب أ. س. مرمرجي الدومنيكي. في بلدانية فلسطين العربية. مطبعة دار الصباد. بيروت ١٩٤٨.
- التل سفيان «دكتور» التحليل الاقليمي لمحافظة أربد ١٩٦٩.
- التل سفيان «دكتور» التخطيط القومي الشامل في الأردن. مع دراسة خاصة لمحافظة اربد. رسالة دكتوراه منشورة جامعة فينا ١٩٧١.
- ألجوهري محمد «دكتور» دراسات في علم الاجتماع. الرضي الحضري دار الكتب الجامعية. بدون. تاريخ.
- الجوهري محمد وزملأوه (دكتوراه) دراسات في التغير الاجتماعي. دار الكتب الجامعية ١٩٧٤.
- الجوهري محمد «دكتور» الانتروبولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف بمصر ١٩٨٠.
- الحموي ياقوت. معجم البلدان. المجلد الرابع. مطبعة بيروت ١٩٥٧.
- الدباغ مصطفى. بلادنا فلسطين الجزء الرابع. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٤.
- الطرزي عبدالله «دكتور» السكان والنشاط والاقتصادي في محافظة أربد. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة ١٩٧٩.
- المحافظة سالم، والبطاننه فوزي. مدينة اربد (بلدية اربد) ١٩٧٣.
- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. الاطار السكاني. بيروت ١٩٧٨.
- الامم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. النشرة السكانية العدد الرابع عشر. حزيران ١٩٧٩.
- الفلقشندي: صبح الأعشى، الجزء الرابع، القاهرة ١١١٣.
- ابن حوقل: صورة الأرض، طبعة ليدن، ١٩٣٨.
- بيركس ج. س. وسينكلير. لك. أ. السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. بيروت ١٩٨٠.
- حمود أحمد «دكتور» القوى العاملة الأردنية — الجامعة الأردنية. مطبعة التوفيق ١٩٨٠.
- حمارة صالح «دكتور» زراعة قصب السكر وصناعاته عند العرب والمسلمين في حولية. دائرة الآثار العامة. العدد الثاني والعشرون (١٩٧٨).

- دائرة الإحصاءات العامة. التمدد العام الأول للسكان كما هو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١.
- دائرة الإحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣.
- دائرة الإحصاءات العامة. النتائج الأولية والخام للتعداد العام للسكان ١٩٧٩.
- دائرة الإحصاءات العامة. النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٤.
- دائرة الإحصاءات العامة. دراسة العينة الزراعية لمناطق الاغوار ١٩٨٠.
- ردفيلد. المجمع القروي وثقافته. ترجمة فاروق العادلي «دكتور» الهيئة العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٢.
- شكري علياء وآخرون «دكاتره» الاسرة بين علم الاجتماع والأنتروبولوجيا. دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٥.
- غيث محمد عاطف «دكتور» القرية المتغيرة. دار المعارف بمصر القاهرة. (١٩٦٤).
- فروع طاهر. الزراعة في غور الأردن. الجزء الأول. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسكندرية ١٩٨١.
- فريدمان وولف. التحول الحضري. ترجمة الرابعة أحمد والعزام ادريس «دكتورين» عمان — مطبعة الاخبار (١٩٧٩).
- مجلة وادي الأردن. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن ١٩٧٩.
- مجلة وادي الأردن. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن. تشرين الثاني ١٩٨٠.
- محبوب محمد أحمد «دكتور» الهجرة والتغير البناي في المجتمع الكويتي. وكالة المطبوعات بالكويت. بدون تاريخ.
- منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة ووزارة العمل الأردنية. مشروع الثقافة السكانية. ١٩٨١.
- موسى سليمان ناسيس الامارة الأردنية. دراسة وثائقية. دائرة الثقافة والفنون بدون تاريخ.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية. الدراسة المتكاملة للتنمية الاقليمية لشمال الأردن ١٩٨٠.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية. اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد ١٩٨٠
- لانكستر هاردينج. آثار الأردن. تعريب سليمان موسى. منشورات وزارة السياحة والآثار. الأردن ١٩٧١.

## المراجع باللغة الانجليزية

- 1 ) Awwad Abdul Wahhab Jamil: Agricultural Production and Income in the East Ghor Irrigation Project. Pre and Post Canal. United State Agency For International Development. Amman. 1967.
- 2 ) Bergel - E.F: Urban Sociology. Mcgrawn Hill-book Company. N.Y. 1955.
- 3 ) Jansen Clifford. Readings in the Sociology of Migration. Pergamon Press. First edition. N.Y. 1970.
- 4 ) Milibank Fund. M. and Menill - Emerging Techniques in Population Research N.Y. 1963.
- 5 ) Palestine Research Center. The Arabs under Israeli Occupation. Beirut - Lebanon. 1969.
- 6 ) Population Bulletin of the united Nations Economic Commission for W. ASIA. No. 17 December. 1979.
- 7 ) Mahlon Apgar: New Perspectives On Community Development. Mcgraw - Hill Book Company ( UK ) Limited. 1967.

## ملحق بعناوين الجداول وأرقامها

- جدول رقم «١» توزيع الحيازات الزراعية بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة.
- جدول رقم «٢» عدد العاملين في الحيازة الزراعية خلال شهر شباط ١٩٧٣.
- جدول رقم «٣» توزيع مساحة الحيازات الزراعية والنسب المئوية لعام ١٩٨٠.
- جدول رقم «٤» استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بحسب نوع المحصول والنسبة المئوية لعام ١٩٨٠.
- جدول رقم «٥» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب النوع.
- جدول رقم «٦» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب العمر عند سكانهم لأول مرة في المدينة.
- جدول رقم «٧» توزيع أفراد العينة من المهاجرين وأفراد المجتمع الأصلي بحسب الحالة الزوجية.
- جدول رقم «٨» عدد أفراد أسر العينة.
- جدول رقم «٩» توزيع أفراد العينة من المهاجرين والمجتمع الأصلي بحسب المستويات التعليمية.
- جدول رقم «١٠» توزيع أفراد العينة من المهاجرين والمجتمع الأصلي بحسب المهنة.
- جدول رقم «١١» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب العمر ومستوى التعليم.
- جدول رقم «١٢» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب مستوى التعليم والمهنة.
- جدول رقم «١٣» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الدخل ومستوى التعليم.
- جدول رقم «١٤» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الدخل والمهنة.
- جدول رقم «١٥» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب المهن قبل الهجرة وبعدها.
- جدول رقم «١٦» توزيع أفراد العينة الذين غيروا عملهم بحسب عدد مرات تغيير العمل.
- جدول رقم «١٧» توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل ومستوى التعليم.
- جدول رقم «١٨» توزيع أفراد العينة المهاجرة الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل والمهنة.
- جدول رقم «١٩» توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب مستوى التعليم والمهنة.
- جدول رقم «٢٠» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الجهات التي وفرت العمل.
- جدول رقم «٢١» توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل الشهري بالدinar الأردني.
- جدول رقم «٢٢» توزيع أفراد العينة غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل ومستوى التعليم.
- جدول رقم «٢٣» توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب الدخل والمهنة.

— جدول رقم «٢٤» توزيع أفراد العينة المهاجرة غير الراضين عن عملهم بحسب المهنة ومستوى التعليم.

— جدول رقم «٢٥» توزيع الأفراد المهاجرين الذين بنوا وحدات سكنية بحسب المدة.

— جدول رقم «٢٦» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب دوافع الهجرة.

— جدول رقم «٢٧» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب تاريخ السكن في مجتمع المهاجر.

— جدول رقم «٢٨» توزيع أفراد العينة المهاجرة بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحسب معدلات الدخل قبل الهجرة.

— جدول رقم «٢٩» توزيع المساكن في منطقة الغور الشمالي بحسب المادة المستخدمة في البناء كما هو في آذار ١٩٧٣.

— جدول رقم «٣٠» توزيع أفراد العينة بحسب نوع الخدمات الاجتماعية التي كانت تنقصهم قبل الهجرة.

— جدول رقم «٣١» توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب معدلات الدخل.

— جدول رقم «٣٢» توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب كفاية الدخل في تغطية احتياجاتهم.

— جدول رقم «٣٣» توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الإضافي بالشهر.

— جدول رقم «٣٤» توزيع أفراد العينة من الفئة العاملة بحسب عدد أيام العمل في السنة.

— جدول رقم «٣٥» توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخولهم السنوية.

— جدول رقم «٣٦» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة وبحسب أسلوب المشاركة واستغلال المالكين للأراضي والمشاركة في ملكيتها.

— جدول رقم «٣٧» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب مساحة الأراضي الزراعية التي يستغلونها.

— جدول رقم «٣٨» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب نوع المحاصيل الزراعية التي يزرعونها.

— جدول رقم «٣٩» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الطرق الزراعية التي يستخدمونها.

— جدول رقم «٤٠» توزيع أفراد العينة بحسب وصول النشرات الزراعية واستفادتهم منها وزيارة المرشد الزراعي لهم واستفادتهم منه.

— جدول رقم «٤١» توزيع أفراد العينة بحسب عدد مرات زيارة المرشد الزراعي لهم.

— جدول رقم «٤٢» يبين طرق بيع المحصول.

— جدول رقم «٤٣» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب استفادتهم من لجنة التسويق.

— جدول رقم «٤٤» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب كفاية المياه التي تصل الى الحقل وعدم كفايتها.

- جدول رقم «٤٥» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب أنواع المساعدة التي يتلقونها من اتحاد المزارعين وحجم الاستفادة من كل نوع من هذه المساعدات.
- جدول رقم «٤٦» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الانتساب لاتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية.
- جدول رقم «٤٧» توزيع أفراد العينة المنتسبين للجمعيات التعاونية بحسب حجم الاستفادة.
- جدول رقم «٤٨» توزيع أفراد العينة بحسب مصدر القروض.
- جدول رقم «٤٩» توزيع الأفراد بحسب قيمة القروض.
- جدول رقم «٥٠» توزيع الأفراد المقترضين. بحسب وجود شروط تترتب على القروض.
- جدول رقم «٥١» توزيع الأفراد المزارعين بحسب عدد العمال الذين يعملون لديهم.
- جدول رقم «٥٢» توزيع القوة العاملة الفعلية لدى المزارعين بحسب الجنسية.
- جدول رقم «٥٣» توزيع العمال بحسب معدلات الأجور اليومية «للأردنيين».
- جدول رقم «٥٤» توزيع أفراد العينة بحسب ما يدفعونه من أجور يومية للعمال غير الوطنيين.
- جدول رقم «٥٥» توزيع أفراد العينة الذين يشغلون أفراد أسرهم بحسب عدد أفراد الأسرة الذين يسهمون في العمل الزراعي.
- جدول رقم «٥٦» توزيع أفراد الأسرة المساهمين بالعمل الزراعي بحسب النسبة المئوية للأنشطة والأعمال الزراعية.
- جدول رقم «٥٧» توزيع أفراد العينة بحسب طريقة الحصول على المنزل.
- جدول رقم «٥٨» توزيع أفراد العينة بحسب عدد الغرف التي يشتمل عليها المنزل.
- جدول رقم «٥٩» توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب نوع الخدمات التي تنقصهم.
- جدول رقم «٦٠» توزيع أفراد العينة بحسب إجاباتهم على حجم التخصصات المتوفرة.
- جدول رقم «٦١» توزيع أفراد العينة بحسب إجاباتهم حول مستوى الخدمات.
- جدول رقم «٦٢» توزيع أفراد العينة بحسب الجهة التي يتعالجون عندها.
- جدول رقم «٦٣» عدد أفراد أسر العينة وعدد أفراد الأسر بالمدارس بحسب النوع.
- جدول رقم «٦٤» توزيع أفراد العينة بحسب نوع المعاهد التي يرغبون في وجودها في المنطقة.
- جدول رقم «٦٥» توزيع أفراد العينة بحسب طريقة قضاء وقت الفراغ.
- جدول رقم «٦٦» توزيع أفراد العينة التي ترغب في الهجرة الى الخارج بحسب نوع البلد المفضل.
- جدول رقم «٦٧» توزيع أفراد العينة بحسب المدة التي يرغبون في قضائها في الخارج.
- جدول رقم «٦٨» توزيع أفراد العينة بحسب أسباب التفضيل للهجرة.
- جدول رقم «٦٩» توزيع الأفراد الذين يرغبون في الهجرة بحسب المهنة ومستوى التعليم.

- جدول رقم «٧٠» توزيع أفراد العينة الذين يرغبون في الهجرة بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعليم.
- جدول رقم «٧١» توزيع أفراد العينة الراغبين في الهجرة بحسب معدل الدخل والمهنة.
- جدول رقم «٧٢» توزيع أفراد العينة بحسب نوع الصعوبات التي واجهتهم أيام وفادتهم الأول.
- جدول رقم «٧٣» توزيع المهاجرين بحسب عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدات السكنية.
- جدول رقم «٧٤» توزيع المهاجرين بحسب وصول الخدمات لهم.
- جدول رقم «٧٥» توزيع أفراد العينة بحسب وجوه إنفاق الحوالات المالية.
- جدول رقم «٧٦» توزيع أفراد العينة بحسب حجم الأسر ومعدلات الدخل والاتجاه لتشغيل الأطفال الصغار.
- جدول رقم «٧٧» توزيع الأفراد الذين يعالجون أنفسهم عند طبيب الحكومة بحسب معدلات الدخل الشهري بالدينار.
- جدول رقم «٧٨» توزيع الأفراد بحسب الجدول الزمني لعودتهم في المستقبل.
- جدول رقم «٧٩» توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب دوافع التفكير في العودة الى القرى الأصلية.
- جدول رقم «٨٠» توزيع أفراد العينة الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية. بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعليم.
- جدول رقم «٨١» توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية بحسب معدلات الدخل الشهري والمهنة.
- جدول رقم «٨٢» توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة بحسب مستوى التعليم والمهنة.
- جدول رقم «٨٣» توزيع المهاجرين بحسب عدد الزيارات في فترات زمنية مختلفة.

## فهرس الكتاب

من	الى	صفحة
١٠	٥	١٠
١٤	١١	١٤
٣٠	١٥	٣٠
٢٢	١٦	٢٢
٣٠	٢٣	٣٠
٤٣	٣١	٤٣
٣٩	٣١	٣٩
٤٣	٣٩	٤٣
٥٤	٤٥	٥٤
١٠٩	٥٦	١٠٩
١٢٧	١١١	١٢٧
١٣٤	١٢٩	١٣٤
١٣٦	١٣٥	١٣٦
١٣٧		١٣٧
١٤١	١٣٨	١٤١

١ - المقدمة : الموضوع وأهميته

٢ - منهج البحث

### الفصل الأول

تعريف بمجتمع الدراسة

١ - مجتمع المهاجر «مدينة أربد»

٢ - المجتمع الأصلي [منطقة الغور الشمالي]

### الفصل الثاني

الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة

١ - الخصائص المتصلة بالتوزيع العمر، المهنة،

مستوى التعليم

٢ - العلاقات بين الخصائص السكانية

### الفصل الثالث

الحراك المهني والحراك الاجتماعي

### الفصل الرابع

دوافع الهجرة

### الفصل الخامس

مشكلات الهجرة وآثارها

الاجتماعية على خطط

التنمية

النتائج والتوصيات

المراجع باللغة العربية

المراجع باللغة الانجليزية

الملحق [عناوين الجداول]





الهيئة العامة للكتاب - مكتبة الإسكندرية

••٧٧٧





